

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Université Ain Temouchent-Belhadj Bouchaib

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مخبر: البحث في الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

العنوان



مصادقية القوائم المالية المُعدَّة وفق المعايير المحاسبية الدولية

للمؤسسات المالية الإسلامية

تحت إشراف الدكتور جعفري عمر

من إعداد: بن ددوش بشري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2023/12/19 أمام أعضاء لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللَّقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. بن سليمان نجيب	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د. جعفري عمر	جامعة عين تموشنت	مشرفا ومقررا
أ.د. مبسوط هوارية	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. بومدين محمد رشيد	جامعة وهران 2	ممتحنا
د. سلهامي سامية	المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Université Ain Temouchent-Belhadj Bouchaib

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مخبر: البحث في الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاسبة في الدول المغاربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

العنوان



مصادقية القوائم المالية المُعدَّة وفق المعايير المحاسبية الدولية

للمؤسسات المالية الإسلامية

تحت إشراف الدكتور جعفري عمر

من إعداد: بن ددوش بشري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ/..../. أمام أعضاء لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. بن سليمان نجيب	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د. جعفري عمر	جامعة عين تموشنت	مشرفا ومقررا
أ.د. مبسوط هوارية	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. بومدين محمد رشيد	جامعة وهران 2	ممتحنا
د. سلهامي سامية	المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

صدق الله العظيم

الآية 275 البقرة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

أشكر الله عز وجل أولاً وأخيراً الذي وفقني في هذا العمل؛

أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير إلى أستاذي المفضل العلمي لهذه الأطروحة الدكتور

عمر جعفري على إشرافه العام على العمل وتوجيهاته السديدة ورعاية صدره خلال سنوات

الدراسة؛

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للدكتور بتغور محمد القادر أستاذ الشريعة الإسلامية

بجامعة هيران على ما قدمه لي من معلومات في الجانب الشرعي للدراسة،

كما لا يفوتني شكر الأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة

الذين عملوا على تقييم العمل وبذل النصح والتوجيهات

الإهداء

إلى والدتي حفظها الله وأطال عمرها

إلى روح أبي الطاهرة

إلى زوجي العزيز سدد الله خطاه

إلى وحيدتي وقرّة عيني ابني حفظه الله ورعاه

إلى أخي وأخواتي

إلى كل من التقيت به في لحظات من حياتي فجاد عليا

بأرقى ما تجود به نفس سمت عن سفاسف الأمور

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بشرى

قائمة المحتويات

صفحة	فهرس الجداول
ب	توطئة
36	الجزء الأول مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
37	الفصل الأول مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
38	المبحث الأول دراسة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية
65	المبحث الثاني الإطار الفكري للمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
80	المبحث الثالث عموميات حول هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
95	الفصل الثاني إعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية
97	المبحث الأول اعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
106	المبحث الثاني ماهية المعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الأيوبي
118	المبحث الثالث التحليل المقارن بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية
129	الفصل الثالث دور المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي في جلب ثقة المستثمرين ودعم خيار الاستثمار
131	المبحث الأول أهم صيغ التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية
157	المبحث الثاني متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية
175	المبحث الثالث توفير متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لتلبية أغراض أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية
191	الجزء الثاني الدراسة الميدانية
194	الفصل الرابع دراسة استقرائية تحليلية لقانمتي المركز المالي والدخل لعدد من البنوك الإسلامية
196	المبحث الأول تحليل قانمتي المركز المالي والدخل للبنك الإسلامي الأردني
207	المبحث الثاني تحليل قانمتي المركز المالي والدخل لمجموعة البركة الإسلامي-البحرين
215	المبحث الثالث تحليل قانمتي المركز المالي والدخل لبنك دبي الإسلامي
223	الفصل الخامس الدراسة التطبيقية
225	المبحث الأول الفرضيات والمتغيرات الموضوعية قيد الدراسة
228	المبحث الثاني أدوات الدراسة وجمع البيانات
243	المبحث الثالث النتائج الإحصائية المتحصل عليها الخاصة بالدراسة
261	المبحث الرابع اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة
279	الخاتمة:
282	قائمة المراجع
286	الملاحق
300	الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم	فهرس الجداول	صفحة
1	الاختلافات الجهرية بين المصاف والبنوك التقليدية	60
2	الفروقات الرئيسية بين الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل التقليدية	62
3	الفروقات الجوهرية بين التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي	63
4	المعايير الشرعية	87
5	قائمة المعايير المحاسبية المالية FAS	89
6	معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	90
7	معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية	90
8	ميثاق أخلاقيات العمل	91
9	قائمة الدول التي تتبع المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي	92
10	المبادئ الشرعية التي تقوم عليها المعايير المحاسبية الإسلامية: FAS	114
11	أهم نقاط الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومتطلبات الإفصاح للمعاملات المالية الإسلامية:	123
12	أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية المعدة وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي IAS/IFRS والمعايير المحاسبية الإسلامية FAS	126
13	المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS الواجبة التطبيق لقياس أصول وحقوق المرابحة.	140
14	يبين مقارنة بين متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS من حيث قياس أصول المرابحة وحقوق وأرباح المرابحة	140
15	القوائم التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية	158
16	تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة المركز المالي لدى المؤسسات المالية الإسلامية:	160
17	يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة الدخل لدى المؤسسات المالية الإسلامية:	164
18	يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة التدفقات النقدية لدى المؤسسات المالية الإسلامية:	167
19	يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة لدى المؤسسات المالية الإسلامية	169
20	يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة لدى المؤسسات المالية الإسلامية	171
21	يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة لدى المؤسسات المالية الإسلامية	172
22	يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض لدى المؤسسات المالية الإسلامية	174
23	قائمة المركز المالي الموحدة في 2022/12/31	195
24	قائمة الدخل بتاريخ 2022/12/31	197
25	يبين الموارد التي يعتمد عليها البنك	201
26	قائمة المركز المالي الموحدة في 2022/12/31	206
27	قائمة الدخل لبنك البركة البحرين بتاريخ 2022/12/31	207
28	الموارد التي يعتمد عليها بنك البركة - البحرين	210
29	قائمة المركز المالي الموحدة بنك دبي في 2022/12/31	214
30	قائمة الدخل لبنك دبي الإسلامي بتاريخ 31.12.2022	215
31	قياس التزام البنوك بمعيار المحاسبة المالية رقم 01	220
32	توزيع محاور الدراسة	228

228	مقياس درجة الموافقة في مقياس likert	33
230	توزيع عينة الدراسة وفقا لبلد الإقامة	34
231	توزيع عينة الدراسة وفقا للسن	35
232	توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي	36
233	توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص العلمي	37
234	توزيع عينة الدراسة وفقا للوظيفة الحالية	38
235	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	39
236	توزيع عينة الدراسة وفقا لمعرفتهم بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي	40
239	طريقة حساب درجة أهمية العبارة بالنسبة للمحاور	41
240	قياس درجة الارتباط	42
242	الإجابات المصرحة والمستبعدة	43
242	نتائج معامل ألفا Crombah α	44
243	نتائج معامل جودة الارتباط بين الفقرات واختبار Sphéricité de Bartlett	45
244	نتائج التباين المفسر	46
245	نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور.	47
245	نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور جوانب مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور	48
246	نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور	49
247	نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور.	50
248	تحليل عبارات المحور 1 متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي	51
249	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 1 ودرجة الأهمية	52
251	تحليل عبارات المحور 2 مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية	53
252	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 2 ودرجة الأهمية	54
254	تحليل عبارات المحور 3 ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية	55
255	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 3 ودرجة الأهمية	56
257	تحليل عبارات المحور 4 متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية	57
258	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 4 ودرجة الأهمية	58
261	معامل التحديد والارتباط لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة الأيوفي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية	59
262	Anova للفرضية الأولى	60
265	نتائج الانحدار البسيط	61
267	معامل التحديد والارتباط لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة الأيوفي بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على متطلبات جلب الاستثمار	62
267	معامل التحديد والارتباط	63
268	Anova للفرضية الثالثة	64

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
40	الصيغة المؤسسة للمؤسسات المالية الإسلامية	1
45	مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية	2
87	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	3
99	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	4
202	نسبة كل المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين في الموارد التي يعتمد عليها البنك	5
211	نسبة كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين والمضاربة الثانوية في الموارد التي يعتمد عليها البنك	6
224	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	7
225	أثر ظهور المتغير المعترض بين المتغير المستقل والمتغير التابع	8
230	الدائرة النسبية لبلد اقامة المشاركين.	9
231	الدائرة النسبية للفئات العمرية للمشاركين.	10
232	الدائرة النسبية للمؤهل العلمي للمشاركين	11
233	الدائرة النسبية للتخصص العلمي للمشاركين.	12
234	الدائرة النسبية للوظيفة الحالية	13
235	الدائرة النسبية للخبرة المهنية للمشاركين.	14
236	الدائرة النسبية لنسب دراية المشاركين بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي	15
263	تمثيل معادلة الانحدار الفرضية الأولى	16
263	تمثيل انتشار البواقي للفرضية الأولى	17
269	التمثيل البياني لمعادلة الانحدار للفرضية الثالثة	18
270	التمثيل البياني لانتشار البواقي للفرضية الثالثة	19

المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر	المختصر باللغة العربية
Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
International Accounting Standard	IAS/IFRS	المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي
International Financial Reports Standard	IFRS	معايير الإبلاغ المالي الدولية
Financial Accounting Standard	FAS	معايير المحاسبة المالية
International Accounting Standard Board	IASB	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
Financial Accounting Standard Board	FASB	مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي
Islamic Financial Services Board	IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
287/286	قائمة المركز المالي الموحدة البنك الإسلامي الأردني 2022	01
288	قائمة الدخل الموحدة البنك الإسلامي الأردني 2022	02
289	القائمة الموحدة للمركز المالي بنك البركة البحريني 2022	03
290	القائمة الدخل الموحدة بنك البركة البحريني 2022	04
291	قائمة المركز المالي الموحدة لبنك دبي الاسلامي	05
292	قائمة الدخل الموحدة لبنك دبي الموحدة	06
293	الاستبيان	07
296	إجابات المشاركين على السؤال المفتوح الأول	08
297	إجابات المشاركين على السؤال المفتوح الثاني	09
298	إجابات المشاركين على السؤال المفتوح الثالث	10

المُلخصات

الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على خاصية المصدقية في مرحلتين: الأولى دراسة استقرائية تحليلية لـ قائمتي المركز المالي والدخل لثلاثة بنوك إسلامية ومقارنتها لجوانب خاصية المصدقية المقبولة قبولاً عاماً. أما المرحلة الثانية فاعتمدنا فيها دراسة استكشافية كيفية، استخدمنا فيها أداة الاستبيان لجمع البيانات، اخترنا للدراسة عينة قصدية تتكون من أربعين مشاركاً ممن لهم دراية بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي، وقمنا باستخدام برنامج تحليل البيانات SPSS25 لتحليل الإجابات. خلصت الدراسة إلى وجود أثر نسبي لتطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب معايير الأيوبي على مصداقية القوائم المالية وتزيد نسبة التأثير بوجود عامل الثقة لدى أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية ليقترّب من التأثير القوي.

الكلمات المفتاحية: عرض وإفصاح مالي، مصداقية، ثقة المستثمرين، معايير الأيوبي، مؤسسات مالية إسلامية.

Résumé en Français :

L'étude vise à mettre en évidence l'impact de la présentation et de la divulgation dans les états financiers des banques islamiques selon les normes comptables émises par l'Autorité AAOIFI sur la caractéristique de crédibilité en deux étapes : La première est une étude inductive et analytique de la situation financière et des résultats. déclarations de trois banques islamiques et leur approche des aspects généralement acceptés de la caractéristique de crédibilité. Quant à la deuxième étape, nous avons adopté une étude exploratoire qualitative, dans laquelle nous avons utilisé l'outil questionnaire pour collecter des données. Nous avons choisi pour l'étude un échantillon raisonné composé de quarante participants connaissant les normes comptables émises par l'Autorité AAOIFI, et nous avons utilisé le programme d'analyse de données SPSS25 pour analyser les réponses.

L'étude a conclu qu'il existe un impact relatif de l'application des exigences de présentation et d'information dans les états financiers des banques islamiques selon les normes de l'AAOIFI sur la crédibilité des états financiers, et que le pourcentage d'impact augmente avec la présence du facteur de confiance parmi les investisseurs. titulaires de comptes dans les sorties comptables, approchant un fort impact.

Mots clés : présentation et divulgation financières, crédibilité, confiance des investisseurs, normes AAOIFI, institutions financières islamiques.

Abstract in English:

The study aims to highlight the impact of presentation and disclosure in the financial statements of Islamic banks according to the accounting standards

issued by the AAOIFI Authority on the credibility characteristic in two stages: The first is an inductive and analytical study of the financial position and income statements of three Islamic banks and their approach to the generally accepted aspects of the credibility characteristic. As for the second stage, we adopted a qualitative exploratory study, in which we used the questionnaire tool to collect data. We chose for the study a purposive sample consisting of forty participants who were familiar with the accounting standards issued by the AAOIFI Authority, and we used the data analysis program SPSS25 to analyze the answers.

The study concluded that there is a relative impact of applying the presentation and disclosure requirements in the financial statements of Islamic banks according to AAOIFI standards on the credibility of the financial statements, and the percentage of impact increases with the presence of the confidence factor among investment account holders in the accounting outputs, approaching a strong impact.

Keywords: financial presentation and disclosure, credibility, investor confidence, AAOIFI standards, Islamic financial institutions.

مقدمة

توطئة:

وُجدت المؤسسات المالية الإسلامية لتقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تلبّي احتياجات الأفراد والشركات والدول التي تفضل أن تكون تعاملاتها منضبطة مع الأحكام الشرعية.

تعد المحاسبة علم من العلوم الأساسية لما توفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد عدة أطراف على اتخاذ القرارات السليمة، وقد تكون مصدرا رئيسيا للكشف عن المعلومات التي تبين مدى شرعية المعاملات المالية.

مهما كانت الأساليب المستخدمة في مجال العرض والافصاح المحاسبي يجب أن تكون محل ثقة مستخدميها. وتعتبر معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من أهم المعايير انتشارا وقبولاً في العديد من الدول لما جاءت به من إرشادات عامة لتوجيه الممارسة المحاسبية بسبب تزايد المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية ولا يمكن إنكار أنها عالجت عدة مشاكل محاسبية مثل مشكل العملات الأجنبية وتبادلها بين دول العالم، مكافحة الغش، الاختلاس والأزمات المالية وغيرها.

اهتمت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS بالقوانين الوضعية وركزت في قواعدها الإرشادية على اعداد تقارير مالية دقيقة ملتزمة بقوانين العرض والافصاح وحذرت من مخاطر مخالفتها، حماية لحقوق المساهمين فتعززت بذلك مصداقية القوائم المالية التي تعدها الدول الملتزمة بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ، لكنها لم تعط للجانب الشرعي أي أهمية فلم تصدر أي إرشادات تتعلق بالالتزام المشروع بأحكام الشريعة الإسلامية وهذا طبيعي ومنطقي.

من جهة أخرى تزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المصارف الإسلامية وتوسع حجم التمويلات المالية الإسلامية في العالم، وما واجهته من صعوبات نتيجة عدم مراعاة معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي IAS/IFRS لخصوصية المعاملات المالية الإسلامية، أدى إلى ظهور عدة هيئات داعمة لها، أهمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوبي (AAOIFI)، التي عملت منذ تأسيسها سنة 1990 على نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أجل ذلك قامت الهيئة بإصدار معايير المحاسبة المالية FAS بهدف تنظيم المعلومة المالية والإفصاح عنها بطريقة عادلة، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية حتى تعطي الثقة في المعاملات المالية الإسلامية وحتى تشجع على الاستثمار والإيداع لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

هذا لا يعني أن هيئة الأيوفي جاءت بمعايير محاسبية مختلفة عن المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وإنما وُجدت هذه المعايير لتفادي أي تجاوز لحدود الله عز وجل في المعاملات المالية والذي سيقود بالضرورة إلى اختلاف قيمة القيد المحاسبي.

اهتمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند اعداد معاييرها المحاسبية بالمعالجة المحاسبية لأهم مصدر واستخدام للمصارف الإسلامية والمتمثل في طبيعة العلاقة التي تربط المصارف الإسلامية مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة الذين يعتبرون أهم مصدر للأموال لها- يتجاوز في بعض الأحيان حصص المساهمين في المصرف- وعلى طبيعة عمليات التمويل المصرفي التي وان تشابهت أدواتها في بعض الصيغ التمويلية مع التمويل التقليدي إلا أنها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، هذه الأحكام والقواعد الفقهية للمعاملات المالية الإسلامية تؤثر في توجيه القيود المحاسبية وبالتالي تؤثر على مصداقية مخرجات العمل المحاسبي.

بالرغم من صدور معايير المحاسبة المالية FAS للمؤسسات المالية الإسلامية إلا أن هناك دول تطبقها بصفة إلزامية، وتستخدم بصفة ارشادية في دول أخرى، كما أن هناك عدة الدول لازالت تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS فقط.

إشكالية الدراسة:

تسعى محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم معلومات صادقة حول كفاءتها في إدارة الأموال المتاحة من مصادر ذاتية مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار وهي من الضمانات الأساسية لنموها واستمرارها في تمويل المشاريع الاستثمارية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.

بناء على ما سبق تطرح الباحثة التساؤل التالي:

ما مدى تحقيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية لخاصية المصدقية عند الإفصاح

عن المعلومات المالية؟

ولالإجابة على الإشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية يؤثر على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.
- 2- هل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية مع ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية يؤثر على مصداقية القوائم المالية؟
- 3- هل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية يسهم في جلب الاستثمار؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير جوهري لمتطلبات القياس والإفصاح وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة "الأيوبي" على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- يوجد تأثير جوهري لمتطلبات القياس والإفصاح وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة "الأيوبي" وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.
- يوجد تأثير جوهري للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية على جلب الاستثمار.

أهمية الدراسة:

هناك متطلبات كثيرة تلتزم بها المؤسسات المالية الإسلامية غير تلك التي تفرضها القوانين الوضعية المعمول بها في البنوك المركزية والشركات التجارية والتي اهتمت بها وغطتها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS. ومن هذه المتطلبات الإفصاح عن الزكاة والقرض الحسن وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة.

تتجسد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- اظهار واقع الإفصاح الحالي في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS؛
- الرقابة على المعاملات المالية الإسلامية (عملية القياس والعرض والإفصاح المحاسبي)؛
- زيادة مستوى الثقة في مخرجات العمل المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- توجهات الجزائر نحو تشجيع الصيرفة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- المساهمة في اثراء البحث العلمي في مجال محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- ابراز قدرة المؤسسة المالية الإسلامية على اثبات اندماجها ضمن اقتصاد الدول وحماية مستثمريها من مخاطر الاستثمار؛
- اجراء دراسة ميدانية لمعرفة آراء أصحاب الاختصاص في المعاملات المالية الإسلامية في الدول الملتزمة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ثم اختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب:

- تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمعاملات المالية الإسلامية،
- لمعرفة ضرورة اصدار معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية رغم وجود المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS.
- ميول شخصية لمعرفة طبيعة الصيغ المالية الإسلامية.

حدود الدراسة: البعد البشري والمكاني والزمني

■ البعد البشري للدراسة:

أجريت الدراسة من خلال استهداف محاسبين، أكاديميين، مراقبين شرعيين، محللين ماليين، مراجعي حسابات، مستثمرين في مجال المعاملات المالية الإسلامية.

■ البعد المكاني للدراسة:

استهدفت الدراسة المتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية من داخل الجزائر ومن خارجها الذين يكونون على اطلاع بالمعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة الأيوبي.

■ حدود زمنية:

بدأت الدراسة النظرية في بداية سنة 2020 أما الدراسة الميدانية فامتدت على مدى 5 أشهر فترة الدراسة: جوان - أكتوبر 2023

■ متغيرات الدراسة:

استنادا إلى إشكالية الدراسة المطروحة وفرضياتها يمكن صياغة المتغيرات على الشكل التالي:

■ المتغير المستقل 1:

- متطلبات العرض والإفصاح للقوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي.

■ المتغير التابع 1:

- مصداقية القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

■ المتغير المعترض (مستقل 2):

- ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

■ المتغير التابع 2:

- جلب الاستثمار

■ الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة نقطة انطلاق لكل باحث، من خلال الاستفادة مما توصل إليه باحثون آخرون لموضوع الدراسة من حيث الطرق والنماذج والتوصيات المستخلصة منها.

هناك عدة دراسات تناولت المعاملات المالية الإسلامية، لكن الدراسات التي تناولت الجانب المحاسبي لهذه المعاملات محدودة، كما أن الأبحاث الخاصة بالمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية قليلة

مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية التقليدية نظرا لحداتها... وهذا ما يستدعي ضرورة مواصلة البحث في هذا المجال للمساعدة على تطوير العمل المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية،

من أهم الدراسات التي استطاعت الباحثة الوقوف عليها:

1. دراسة ل وسيم محمد سعيد (2015) بعنوان:

أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

هدفت الدراسة إلى تبيان الحاجة إلى معايير محاسبية موحدة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية وبيان الإطار الفكري التي تعتمد عليه تلك المعايير، ومن ثم دراسة دور تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن "AAOIFI" في اتخاذ القرارات الاستثمارية

ومن خلال توزيع استبيان لعينة من المستثمرين والمحللين الماليين ومعدّي القوائم المالية بمصارف إسلامية سورية توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة بين تطبيق متطلبات القياس والإفصاح الخاصة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومنفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

2. دراسة ل Farizal Mohammeda, Fadzlina Mohd Fahmia, Asyaari Elmiza Ahmada (2015) بعنوان:

The influence of AAOIFI Accounting Standards in Reporting Islamic Financial Institutions in Malaysia

هدفت الدراسة إلى إبراز آراء القائمين على اعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية حول ما إذا كان هناك بالفعل ضرورة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بسبب الاختلافات الكبيرة بين المعاملات المحاسبية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية

وقد توصلت الدراسة إلى أن منتجات المالية الإسلامية تختلف مع نظيرتها التقليدية فقط من حيث العقد إلا أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي قادرة على الإبلاغ عن المنتجات المالية الإسلامية بطريقة مماثلة للمعاملات التقليدية. وعليه فإن معايير المحاسبة الإسلامية هي مكملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإن السبب الأول في عدم تطبيق معظم الدول التي تمارس المعاملات المالية الإسلامية هو صعوبة مقارنة التقارير المالية إضافة إلى عاملا آخر يتمثل في اختلاف المذاهب الإسلامية في فهم المبادئ الإسلامية.

3. دراسة للدكتورة لونا شاهين والدكتور أشرف الحديدي (2016) بعنوان:

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأخذ عينة تتكون من 64 موظفاً وموظفة يعملون في قسم المحاسبة في المصارف الإسلامية الأردنية، واستخدمت الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية بمستوى مرتفع، وأن المعلومات التي تم الإفصاح عنها كافية لتلبية احتياجات المستفيدين منها بدرجة مرتفعة، وتساعد المعلومات التي توفرها القوائم المالية المستثمرين بدرجة متوسطة، وأوصى الباحثان بضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والالتزام بها، وضرورة نشر قوائمها المالية بشكل يساعد متخذي القرارات على إجراء المقارنة بين المعلومات سواء بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى.

4. دراسة قامت بها مجموعة العمل الآسيوية للتمويل الإسلامي "AOSSG" (2017) بعنوان:

Financial Reporting by Islamic Financial Institutions

هدفت الدراسة إلى تحديد معايير التقارير المالية الملزمة قانوناً للمؤسسات المالية الإسلامية الامتثال لها وتعتبر الدراسة تحديثاً لدراسة أجريت سابقاً في سنة 2014 وقد ركزت الدراسة على إطار إعداد التقارير المالية، محاسبة عقود الإجارة المنتهية بالتمليك، وتصنيف حسابات الاستثمار للعملاء وقد استندت النتائج الواردة في هذه الدراسة على أحدث البيانات المالية السنوية المعلنة بتاريخ 2016/10/01 بالنسبة لـ 132 مؤسسة مالية إسلامية عبر العالم.

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تطبق عدة أطر للإبلاغ المالي، ينتج عن ذلك اختلاف قواعد الاعتراف والقياس ما يؤثر سلباً على قدرة المستخدمين على مقارنة التقارير المالية. وقد قدمت مجموعة من التوصيات وهي: ضرورة بذل المزيد من الجهود من واضعي المعايير والجهات التنظيمية لإقناع المؤسسات المالية الإسلامية بمزايا الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خاصة وأن هذه المؤسسات تنشط في دول تفضل العمل في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

5. دراسة لـ Mezbah Uddin Ahmed (2020) بعنوان:

Financial Reporting of Islamic Financial Institutions: Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS

هدفت الدراسة إلى إظهار الحجج المؤيدة والمعارضة لعرض التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وفق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة "AAOIFI": (FAS) عن طريق المقارنة بينها وبين معايير الإبلاغ المالي (IFRS) من خلال أمثلة وتطبيقات توضيحية تتعلق بتمويل المراجعة والتمويل بالمضاربة لإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

توصلت الدراسة إلى أن الفروق الموجودة بين متطلبات معايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن "AAOIFI" ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) ينجر عنها اختلاف في الإبلاغ عن الربح المتعلق بالفترة وفي قياس قيمة الأصل في كل فترة إلا أن إجمالي الأرباح في نهاية العقد تكون نفسها. وقد قدمت مجموعة من التوصيات لعل أبرزها كانت ضرورة إصدار إرشادات ضمن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) بما يتماشى والتمويل الإسلامي سواء يتولى إصدار هذه الإرشادات مجلس المعايير الدولية أو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي بدلت جهودا كبيرة من أجل تعزيز الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية على الرغم من وجود عدد قليل من الدول التي تبنت معايير المحاسبة المالية (FAS) وهذا راجع للصعوبة التي يجدها المكلفين بإعداد التقارير المالية ميدانيا والتي تحتاج إلى معالجات أكثر تعقيدا للصناعات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

6. دراسة لأسامة زيد محمد نشرت في مجلة علمية محكمة "كلية التراث الجامعة" (2021) بعنوان:

مدى التزام المصارف الإسلامية العراقية في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية، و تحليل أهم المشاكل في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، وكذلك تحليل بعض المبادئ والطرائق المتبعة في تطبيق المعايير المحاسبية في المصارف الإسلامية، تناولت الدراسة في الجانب التطبيقي تحليل مدى التزام المصارف الإسلامية العراقية بمتطلبات المعايير المحاسبية الإسلامية على ضوء البيانات المالية لمقارنة استعمال المعايير المحاسبية لسنتي 2018 و 2019، للمصارف الإسلامية وقد تم اختيار عينة الدراسة من مصرف كوردستان الدولي الإسلامي و المصرف العراقي الإسلامي والمصرف الوطني الإسلامي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ، أن المنهج المحاسبي المتبع في المصارف الإسلامية عينة الدراسة اعتمد على الأسلوب التقليدي والذي شابه العديد من التناقضات في عرض والإفصاح عن القوائم المالية، وهو لا يتلاءم بكل ما فيه مع المنهج الإسلامي وخصوصيته المستندة إلى الحلال والحرام ونظرة الشريعة الإسلامية إلى الملكية وإلى المال وطرق كسبه، وأيضاً هناك تفاوت بمدى التزام المصارف بالسياسات الائتمانية ، وأن المصرف الوطني الإسلامي لم يفصح عن 4 بنود من أصل 6 بنود ينبغي الإفصاح والعرض عنها وفق المعيار الدولي IFRS 9 الأدوات المالية. كما أن قائمة المركز المالي أوفى الايضاحات لم تشمل الإفصاح عن الموجودات التي استثمرت فيها المصارف أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بأموال المصرف المشتركة والموجودات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها كل على حدى، كما لم تتضمن قائمة الدخل الإيرادات التي تخص الأدوات المالية للمصرف بوصفه مضاربا بالعمل ومضاربا بالمال ولا المرابحة

أوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الدولي (7) الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية (1) العرض لتعزيز مبدأ الشفافية في عرض القوائم المالية وذلك لكسب ثقة المستثمرين والزبائن ولتحسين وضعهم المالي.

أغلب الدراسات السابقة ركزت على الجانب النظري للمعايير المحاسبية الدولية والفروقات الموجودة بين متطلبات الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.

7. دراسة لـ Rania Kamila, Faizul Haque بعنوان:

Islamic accounting, néo- imperialism and identity staging: The Accounting and Auditing Orgaization for islamic Financial institutions

تناولت الدراسة آراء بعض المفكرين في مبررات اصدار المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بوجود المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS حيث نقاشت الدراسة مختلف وجهات النظر، وتوصلت الدراسة إلى أن هيئة الأيوبي استخدمت الدين لتبرير حماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار، إلا أن أفكارها ومعاييرها تقترب كثيرا من المعايير المحاسبية الدولية وبأن البدائل التي اقترحتها تقتصر على الزكاة ومنع الفوائد واستخدام الأسماء العربية، كما تفتقر المعايير الصادرة عن الهيئة من الرؤية العالمية (المعاصرة) لما يجب أن تتضمنه المحاسبة فيما حاول علماء الشريعة اثبات العكس والدفاع

عن المنظور الإسلامي لبعض المعايير الصادرة عن هيئة الأيوبي كحالة الصكوك الإسلامية، وقد أكدت الدراسة إلى الحاجة إلى التطبيق العملي وإظهار الفعالية من حيث التكلفة وإلى تعاون الهيئة مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية كما تظهر الدراسة تميز الهيئة من خلال تطوير معايير الحوكمة الشرعية وتقديم

تفسيرات لمعايير الإبلاغ المالي IFRS

8. دراسة لكومني نور الدين وبلقاضي بلقاسم (2022) بعنوان:

مدى توافق القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الإسلامية مع معايير المحاسبة الدولية

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى اعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية من خلال المقارنة بين معيار العرض والافصاح رقم (1) الصادر عن هيئة الأيوبي والمعياري الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية- الافصاحات وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق كلا المعيارين يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح ويحققان جودة المعلومات المالية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تمتاز دراستنا عن غيرها من الدراسات بمايلي:

- التركيز على الجانب التطبيقي لمصادر واستخدامات المؤسسات المالية الإسلامية في حين الدراسات السابقة اهتمت بالجانب النظري فقط؛
- استخدام نموذج يسمح بقياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية بوجود عامل الثقة لأصحاب حسابات الاستثمار والعملاء في مخرجات العمل المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية في حين الدراسات السابقة تناولت المعايير بشكل عام؛
- ثم الاستعانة بآراء متخصصين في المعاملات المالية الإسلامية في الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي للحصول على معلومات عملية.

خطة الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين، الجانب النظري يتضمن البعد النظري للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتضمن ثلاثة فصول، والجانب التطبيقي يتضمن فصلين خصص الفصل الأول لدراسة استقرائية تحليلية لقائمي المركز المالي وحساب النتائج لعدد من البنوك في عدة دول إسلامية وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية تحليل استبيان يقيس تأثير المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي على مصداقية القوائم المالية مع وجود عامل الثقة لمتعاملي المصارف الإسلامية في مخرجات العمل المحاسبي.

بالنسبة للجانب النظري، خصص الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية لدراسة ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الإطار الفكري للمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية، بينما تناولنا في المبحث الثالث لعموميات حول هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أما الفصل الثاني: إعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لإعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة ماهية المعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة FAS، كما قمنا في المبحث الثالث بالتحليل المقارن بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ولدراسة الجانب التقني للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي، قسمنا الفصل الثالث: دور المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة "الأيوبي" في جلب ثقة المستثمرين ودعم خيار الاستثمار إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة أهم صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية، بينما خصص المبحث الثاني لمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية المعدة وفق معايير المحاسبة المالية FAS، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه واقع توفير متطلبات الإفصاح والشفافية في القوائم المالية لتلبية أغراض المستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية،

بالنسبة للجانب التطبيقي: الدراسة الميدانية قسمت إلى فصلين (الرابع والخامس)، خصص الفصل الرابع لدراسة استقرائية تحليلية لقائمتي المركز المالي والدخل لعدد من المصارف الإسلامية في عدة دول وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعيار المحاسبة الدولي IAS1 عرض القوائم المالية. من خلال ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لدراسة قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل للبنك الإسلامي الأردني، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة قائمتي المركز المالي والدخل لمجموعة البركة- البحرين، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة قائمتي المركز المالي والدخل لبنك دبي الإسلامي.

أما بالنسبة للفصل الخامس فخصص لدراسة استنبائية حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول للتعريف بأداة الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص لاستعراض النتائج الإحصائية المتحصل عليها، بينما قمنا في المبحث الثالث باختبار ومناقشة نتائج الدراسة.

الجزء الأول

البعد النظري للمعايير المحاسبية الصادرة عن
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية

الفصل الثالث

دور المعايير

المحاسبية الصادرة

عن هيئة الأيوبي

في جلب ثقة

المستثمرين ودعم

خيار الاستثمار

الفصل الثاني

إعداد القوائم

المالية في

المؤسسات المالية

الإسلامية

الفصل الأول

مدخل إلى

المحاسبة في

المؤسسات المالية

الإسلامية

الفصل الأول

مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية
الإسلامية

الفصل الأول مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية

تمهيد:

في الوقت الذي يركز فيه الاقتصاديين والمصرفيين على تقييم تجربة المصارف الإسلامية وتحليل تقنياتها التمويلية، فإن اهتمام المحاسبين يكون منصبا حول كيفية معالجة المشكلات المحاسبية (مشكلة مصداقية القوائم مالية، قياس وطريقة توزيع الربح، أساليب الرقابة الداخلية والخارجية... الخ) وذلك لوضع إطار نظري وتطبيقي لمحاسبة المؤسسات المالية الإسلامية.

وستناول هذا الفصل من الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية

المبحث الثاني: الإطار الفكري للمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: عموميات حول هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الأول

دراسة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الثالث: الفروق الجوهرية بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الإسلامية

أقرت هيئة المحاسبين الدوليين بازدياد النشاط الاقتصادي الإسلامي منذ نهاية القرن الماضي، وقد اكتسبت طرق الأعمال الإسلامية أهمية متزايدة ضمن بيئة الأعمال الحديثة فانتشرت المصارف الإسلامية وشركات التأمين وبيوت الاستثمار الإسلامية وظهرت مؤشرات عديدة للبورصة الإسلامية في السوق المالي الدولي. (فنتقجي، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، 2002-2003، الصفحات 192-193).

1. تعريف المؤسسات المالية الإسلامية:

عُرِّفت المؤسسات المالية الإسلامية على أنها مجموعة من شركات التداول المرخصة التي تؤدي كافة أعمالها وفقاً للأحكام والأسس التي تخضع لقوانين الشريعة الإسلامية، فيحرم عليها التعامل بجميع أنواع الفوائد واستبدالها بعقود مشاركة ومضاربة وبيع، وهي بذلك جزء لا يتجزأ من النظام المالي للدولة بتقديمها العديد من الخدمات التي تلبي حاجيات الأفراد والشركات والدول التي تفضل أن تكون تعاملاتها منضبطة مع الأحكام الشرعية. (ربا، 2023).

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تزاوُل عملياتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في مجالات تشتمل أنشطة الصيرفة أو التكافل/ التأمين أو أسواق رأس المال أو أنشطة مشابهة وتشتمل هذه المؤسسات على الفروع والأقسام القائمة بذاتها ونوافذ المؤسسات المالية التقليدية

والمنشآت ذات الغرض الخاص المرتبطة بتلك المؤسسات والتي تقدم منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة وأحكامها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)

2. خصائص المؤسسات المالية الإسلامية:

لعل أهم الأسباب التي تجعل المستثمرين ورجال الأعمال يعتمدون على المؤسسات المالية الإسلامية هي مميزاتها التي تساعدهم على الوصول إلى أهدافهم بمستوى عال من السرعة والكفاءة والاحترافية، والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- الالتزام الكامل بكافة أحكام وأسس الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية؛
- المؤسسات المالية الإسلامية لا تتعامل بالفائدة لأنها تعتمد على الربا المحرم؛
- تعمل المؤسسات المالية الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛
- تعمل المؤسسات المالية الإسلامية على تنمية وتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعمل المؤسسات المالية الإسلامية بمبدأ التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية؛
- تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق العدالة في توزيع العوائد المالية المستثمرة فعلياً. (ربا، 2023)

3. مزايا المؤسسات المالية الإسلامية:

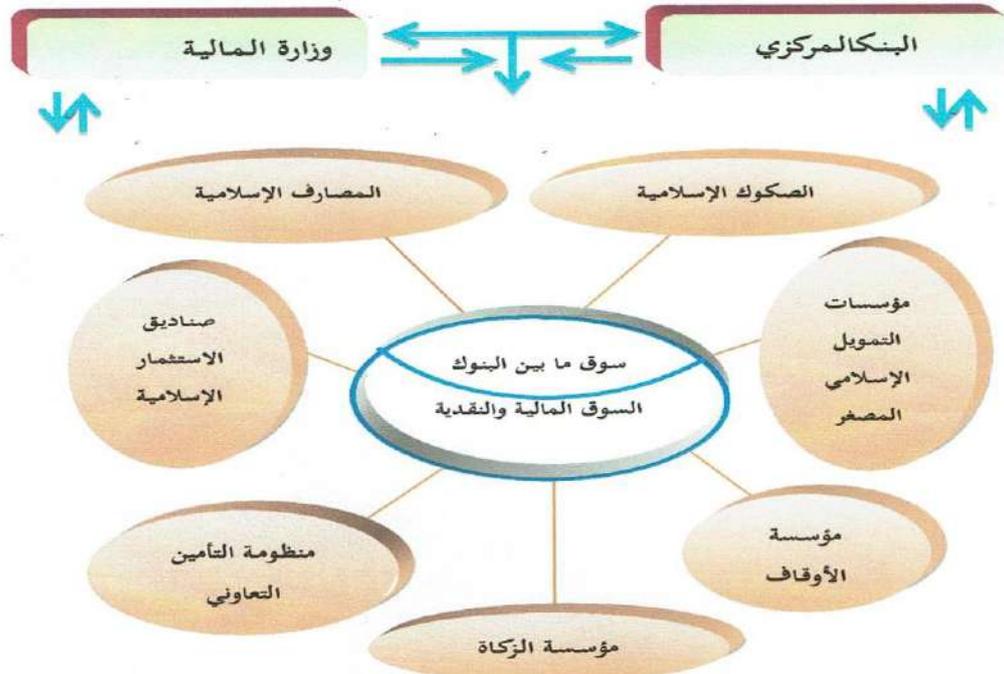
تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بدور هام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال المميزات التالية:

- تتميز بقدرتها العالية على تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛
- لديها القدرة على مواجهة الأزمات المالية؛
- تمتاز بالقدرة على إدارة المخاطر المصرفية لتمتعها بالمرونة في حل المشاكل بشكل سريع؛
- تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعمل على تدعيم المشاريع الاستراتيجية والبيئية. (ربا، 2023)

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات المالية الإسلامية

من خلال استطلاع طبيعة وواقع عمل الصناعات المالية الإسلامية بصيغتها المؤسسية وطريقة عملها الفريدة كنظام العقود والبيع والشركات ونظام الموارث والتبرعات والهبات والفدية المبنية على القيم والتعاليم الإسلامية التي تسود العلاقات التي تربط بين الأفراد نجد أن أنشطتها وخدماتها متكاملة ويمكن تصنيفها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 1 الصيغة المؤسسة للمؤسسات المالية الإسلامية



(صالح، الأسس المتكاملة لادماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، 2019)

المصارف الإسلامية:

1.1 التعريف اللغوي لكلمة مصرف أو بنك:

المصرف هو الكلمة العربية المقابلة لكلمة "بنك" (Banque) في اللغة اللاتينية المشتقة من كلمة "بنكو" (Banco) الإيطالية والتي تعني المنضدة أو الطاولة وهو اسم مكان مشتق من الصرف أي المكان الذي يتم فيه صرف العملة فكل لغة اشتقت التسمية واستخدمتها بلسانها (غربي، 2013، صفحة 64).

استعملت كلمة مصرف للدلالة على المصارف الإسلامية بسبب أن كلمة "بنك" ارتبطت بنظام الفائدة المطبق في البنوك التقليدية، إلا أن هناك باحثين يفضلون استعمال كلمة "بنك" على اعتبار أنه مصطلح قبلت به كل اللغات بالرغم من أنه لا يعبر سوى على المقعد الذي كان يجلس عليه التاجر في العصور القديمة ليس إلا (غربي، 2013، صفحة 65)

يعرف البنك أو المصرف على أنه المؤسسة المالية التي تقوم بدور الوساطة بين أعوان اقتصاديين يمتلكون نقودا تفيض عن حاجتهم وبين أعوان اقتصاديين يحتاجون لتلك النقود.

2.1 تعريف المصرف الإسلامي:

عرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة اقتصادية اجتماعية قائمة على أساس جذب الأموال وتوظيفها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية" (عوض خلف العيساوي، 2007، صفحة 319)

هذا التعريف يخص المصارف الإسلامية لأن توظيف الأموال لا يقتصر على الإقراض والأوراق المالية كما تفعل المصارف التقليدية، والتي تعتبر أحد مظاهر الانفتاح على الحضارة الغربية، أخذ بها العالم الإسلامي بغض النظر عن توافرها أو تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن المصارف الإسلامية تخضع للأوامر الشرعية كتحریم التعامل بالأساليب المحرمة كالربا، والحفاظ على حقوق الجماعة وتحقيق الدور الاجتماعي للمصارف (عوض خلف العيساوي، 2007، صفحة 319).

وقد تعرض العديد من الكتاب لتعريف المصرف الإسلامي من اتجاهات مختلفة فعرفه الدكتور أحمد النجار في كتابه الصحوة الإسلامية: "البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية، فضلا عن إسهامها في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع" (المغربي، 2004، صفحة 85)

وفي تعريف آخر للدكتور حسين شحاتة أن البنك الإسلامي هو "منظمة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية والمساهمة في تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية" (المغربي، 2004، صفحة 85) وعرف الدكتور إبراهيم عبد الحليم عبادة المصرف الإسلامي أنه "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية" (عبادة، 2008، الصفحات 28-29)

كما عرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية المصرف الإسلامي بأنه "المؤسسة المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة لا أخدا ولا عطاء" "

أما القانون الجزائري فلم يعط تعريفا للمصارف الإسلامية وإنما ركز على تعريف العمليات المصرفية الإسلامية في المادة 01 من النظام 20-02 المؤرخ في 20/03/2020 "تعد في مفهوم هذا النظام عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد" (النظام 20-02، 2020)

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين للباحثة أن أهم ما يميز المصارف الإسلامية هو دمج الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعليه يمكننا تعريفها على أنها: "المؤسسات المالية التي تلتزم في جميع تعاملاتها بمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق مبدأ المشاركة ومبدأ الغنم بالغرم بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية".

يرتكز نشاط المصارف الإسلامية على الاستثمار، هذا الأخير يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات المصرف، ويكون محل التعامل في الاستثمار الإسلامي حقيقي يتضمن أصول وموجودات حقيقية وليس مجرد أصول مالية، يتضح ذلك من خلال جميع صيغ الاستثمار من مضاربة ومشاركة والسلم والاستصناع وغيرها. (المغربي، 2004، الصفحات 92-93).

3.1 مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية:

من المهم في هذا المجال تبيان مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية حتى تصبح محاسبة المصارف الإسلامية ضمن المؤهلات المطلوبة لتأهيل المحاسبين الذين يعملون بها خاصة بعد أن أصبح لها مكانة واسعة على المستوى العالمي، فهناك دراسة حديثة نشرت في مجلة بيت المشورة العلمية المحكمة بقطر أن إجمالي الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى 2,43 ترليون دولار منها 1,72 ترليون دولار أصول للمصارف الإسلامية، وتتوقع الدراسة أن تصل أصول التمويل الإسلامي في غضون سنة 2023 إلى 3,8 ترليون دولار منها 2,44 ترليون دولار أصول للمصارف الإسلامية.

رصدت الدراسة أيضا ما أسمته بأزمة ضعف الموارد البشرية حيث أن 85% من إطاراتها لديهم خلفيات وتكوين مصرفي تقليدي (الجزيرة، 2019)

1.3.1 مصادر أموال المصارف الإسلامية:

تعتبر الودائع المصرفية من أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف بصفة عامة، وتنقسم الودائع في العرف المصرفي إلى نوعين:

- **الوديعة العينية:** وهي إيداع الأشياء الثمينة كالمجوهرات والمستندات المهمة التي توضع في الخزائن الحديدية لدى البنك،
- **الوديعة النقدية:** وهي مبلغ من المال يودع لدى البنك، وتتنوع حسب تواريخ استحقاقها فتنشأ الوديعة الجارية (تحت الطلب)، الوديعة لأجل، الوديعة الادخارية (المغربي، 2004).

إلا أن أغلب المهتمين بالمعاملات المالية الإسلامية يذهبون إلى اعتبار كلمة "الوديعة" غير مناسبة، لأن المبالغ المالية التي يتلقاها المصرف الإسلامي إما أن تكون قرضا فيطلق عليها "حسابات الائتمان" أو "حسابات الجارية"، وقد تكون مدفوعة على سبيل المضاربة (قراض) ويطلق عليها "حسابات الاستثمار" (المغربي، 2004).

بصورة عامة أية آلية تحمل لصاحبها مخاطر وتعكس أصلا حقيقيا وتدر له عائدا متغيرا مرتبطا بالأصل تعتبر متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون من مصدريها الرئيسيين وهما:

■ حقوق المالكين:

يتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة، وهذا المصدر يمثل الأقل نسبة، ماعدا في المصارف الدولية كالبنك الإسلامي للتنمية الذي يعتمد على مساهمات الدول الأعضاء بنسبة كبيرة. (عوض خلف العيساوي، 2007، صفحة 320).

■ الودائع:

تمثل النسبة الأكبر من موارد المصرف، وتقسم إلى ودائع لا يستحق عليها أصحابها أي عوائد ولا يتحمل عنها أية خسارة، تسمى بالحسابات الجارية (التزام على المصرف) وتعتبر شرعا على أنها قرضا. أما الودائع الادخارية (المتحركة) التي يستحق عليها أصحابها عوائد كما يتحمل أصحابها عنها المخاطر فتشمل الحسابات التي يتركها أصحابها للمصرف للاستفادة منها وقت الحاجة وتبدأ المشاركة من اليوم الأول من الشهر ويوزع المصرف الربح حسب النسب المتفق عليها. يعتمد المصرف بشكل أساسي على الودائع الادخارية (الثابتة) التي يطلق عليها حسابات الاستثمار، وتقسم إلى حسابات استثمار مطلقة يترك أصحابها للمصرف حرية استثمارها على أساس المضاربة أو الوكالة ويوزع المصرف الربح حسب النسب المتفق عليها، ويتحمل أصحابها الخسارة حسب نسب المشاركة، وحسابات استثمار مقيدة يفوض أصحابها المصرف لاستثمار أموالهم في مجال محدد، ويوزع المصرف العائد حسب النصوص المتفق عليها في العقد المبرم بين المصرف وصاحب حساب الاستثمار (عوض خلف العيساوي، 2007، صفحة 332).

2.3.1 استخدامات أموال المصرف الإسلامي:

يقوم أساس استخدام المصارف الإسلامية للموارد المتاحة على اعتبار النقود وسيلة للتعامل وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال التعامل بالسلع وبشروطها المشروعة.

تقسم استخدامات المصرف الإسلامي إلى قسمين:

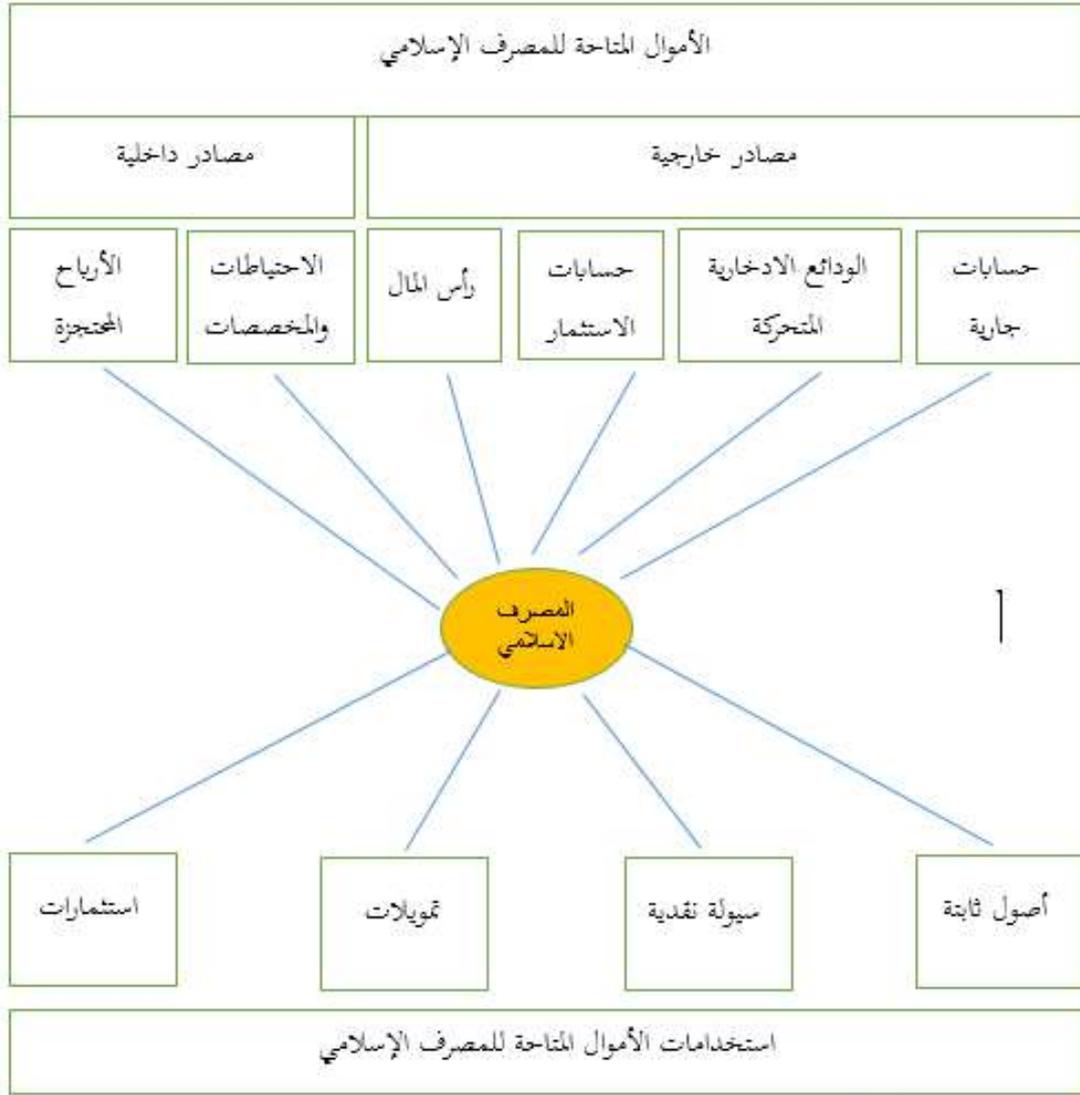
■ استخدامات لا تدر عوائد:

هي ما تعرف بالخدمات الاجتماعية (التكافلية) كمنح القروض الحسنة، وتقديم الإعانات المالية، ودعم الحملات الإنسانية.

■ استخدامات تدر عوائد استثمارية:

أباح الشريعة الإسلامية للمصرف الإسلامي توظيف موارده المتاحة في عدة مجالات على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وتحمل المخاطر ومن أهم الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية: المشاركة، المضاربة، المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة... الخ (فيشوش، 2020).

الشكل رقم 2 مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية



المصدر: من اعداد الباحثة

1. الصكوك الإسلامية

1.2 تعريف الصكوك الإسلامية:

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص،

وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وفصل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 288)

وعليه تعتبر الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري، وهي أقرب إلى الأسهم العادية إلا أنه يشترط في النشاط الاستثماري أن يكون مباحاً شرعاً، وتصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية (حمزة، 2018، صفحة 138)

على الرغم من أن الصكوك الإسلامية تعد في بعض المعاملات من أدوات التمويل بالدين إلا أنها تعتبر كمنافس قوي متوافق مع الشريعة لبعض الأوراق المالية الربوية المحرمة كالسندات وأذونات الخزينة مع التأكيد أن الفروق الرئيسية بينهما تتمثل في أن السندات تمثل ديناً في حين تمثل الصكوك ملكية موجودة، وقد ذكرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أربعة عشر نوعاً منها: صكوك الاستثمار، صكوك المضاربة، صكوك الاستصناع، صكوك المرابحة، صكوك الاجارة، صكوك التجارة، صكوك ملكية المنافع، صكوك السلم، صكوك المشاركة، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، صكوك المغارسة،

1.2 أهمية الصكوك الإسلامية:

تكمن أهمية الصكوك الإسلامية على المستوى العملي في أنها تعمل على تنمية الاقتصاد الإسلامي بتحقيق أرباحاً كبيرة ويمكن إيجاز أهم النقاط التي تعطي أهمية للصكوك الإسلامية فيما يلي:

- يتم تحويل الأصول غير السائلة إلى صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول من أجل تعبئة موارده ثم يتم بيعها في السوق المالي وفق مختلف الصيغ التمويل الإسلامية بهامش ربح لتدر دخلاً على مكتبيها.
- تساعد الصكوك الإسلامية على الشفافية لأنها تضم العديد من المؤسسات لشراء الصكوك، مما يتطلب العديد من المعلومات المتوفرة في السوق.
- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات لأنها لا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛
- يتكامل النظام المالي الإسلامي بالوصول إلى توسيع مستوى التداول الدولي للصكوك الإسلامية (حمزة،

(2018)

2-3 خصائص الصكوك الإسلامية:

ظهرت الصكوك الإسلامية كصيغة تمويلية تحكمها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية كبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية. وما إن ظهرت حتى انتشرت كأداة تمويل يقبلها المسلمون وغير المسلمون في أنحاء العالم. وقد تميزت بالخصائص الآتي ذكرها:

- هي وثيقة تصدر باسم مالكيها (بائع العين المؤجرة، بائع منفعة العين الموجودة، بائع سلعة السلم، الصانع في عقود الاستصناع، البائع لبضاعة المرابحة، طالب المشاركة في مشروع معين، المضارب، صاحب الأرض المطلوب زراعتها أو سقيها أو غرسها...إلخ)، وتكون بفئات متساوية للإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق والتزامات وهي بذلك تلتقي مع الأسهم والسندات التقليدية التي تصدر بقيم اسمية متساوية؛
- تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أو منافع أو خدمات أو حقوق معنوية، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها؛
- تصدر على أساس عقد شرعي وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي كالمشاركات والمضاربات وغيرها بضوابط تنظم إصدارها وتداولها؛
- يشارك مالكيها (المكتتبين) في غنمها حسب الاتفاق المبين في العقد وليس بنسبة محددة مسبقاً من قيمتها الإسلامية، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك طبقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛ (بومدين، 2022)
- الديون في الذمم لا يجوز تصكيكها لغرض تداولها، كما لا يجوز تداول صكوك السلم (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، الصفحات 291-298).

2. مؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافلي (الإسلامي):

تعد صناعة التأمين ضرورة حتمية لحماية الصناعات المالية الأخرى والاقتصاد ككل وهي صناعة مالية تهدف إلى تخفيض الأضرار المحتملة بين المشتركين عبر تعويض المتضررين، وبظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية كان لابد من إخضاع صور التأمين المستورد من الغرب للبحث والتدقيق الفقهي، وقد أثمرت الجهود إلى ظهور نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) كصورة عن التأمين الذي يتفق ومبادئ الشريعة

الإسلامية لحماية المؤسسات الإسلامية من مخاطر المعاملات المالية والتجارية والمساهمة في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي.

1.3 تعريف التأمين التكافلي (الإسلامي):

يعرف التأمين التكافلي على أنه: " اشتراك مجموعة من الأشخاص في انشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل واحد منهم من هذا الصندوق إذا أصابه حادث معين "

يعرف التأمين التكافلي (الإسلامي) من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه: " اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، و له ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق " (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 685)

من خلال التعريف يظهر لنا أن التأمين التكافلي (الإسلامي) قائم على فكرة التبرع الهادف إلى التعاون الجماعي لتخفيف الضرر عن كل مشترك، وعليه يجب ألا يخلوا كل مشترك في نظام التأمين التكافلي من النية الحسنة.

2.3 العلاقة التعاقدية في التأمين التكافلي (الإسلامي):

تقوم العلاقة المالية في شركات التأمين التكافلي (الإسلامي) على ثلاثة علاقات تعاقدية:

- علاقة ما بين الشركة والمشاركين لإدارة صندوق التأمين لصالحهم على أساس عقد وكالة بأجر أو بدون أجر؛
- علاقة ما بين الشركة وصندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار؛
- علاقة ما بين حملة الوثائق والصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام حملة الوثائق بالتبرع، أما عند التعويض فهي علاقة التزام الصندوق بتعويض الضرر حسب الوثائق واللوائح (نوال و أوزانة ، 2021)

3-3 مبادئ التأمين التكافلي (الإسلامي):

يقوم التأمين الإسلامي على المبادئ التالية:

- التزام حملة الوثائق بالتبرع لحساب صندوق التأمين، وقد يلتزم بتحمل ما قد يقع من عجز حسب اللوائح المعتمدة؛
- فصل حقوق والتزامات شركة التأمين عن حقوق والتزامات صندوق حملة الوثائق؛
- تعتبر الشركة وكيلا في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكالة في استثمار موجودات التأمين؛
- يمكن التصرف في الفائض بتكوين احتياطات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية أو توزيعه على المشتركين دون أن يكون لإدارة الشركة حقا في ذلك الفائض؛
- التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها واستثماراتها؛
- تعيين هيئة رقابة وتدقيق شرعية داخلية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 687).

أما عقود إعادة التأمين فتعرف على أنها عقد يتم بمقتضاه التزام إحدى شركات المساهمة في تحمل أعباء المخاطر المؤمن عليها لدى شركة أخرى، فهو علاقة عقدية بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين ولا علاقة للمستأمن بها.

4.3 أساليب إدارة شركات التأمين التكافلي:

بموجب الرابطة العقدية التي تربط المشتركين والشركة وصندوق التأمين هناك ثلاثة أساليب مطبقة حاليا لإدارة التمويل التكافلي وهي:

- أسلوب الوكالة دون أجر مع المضاربة (القراض):

تعمل شركة التأمين التكافلي وكيلا دون أجر على أن يتحمل صندوق التأمين النفقات الإدارية، مع إدارة مخاطر أنشطة الاستثمار (قراضا) نيابة عن المشتركين في التكافل بصفتهم أرباب المال مقابل نسبة مغوية من أرباح الاستثمار.

■ أسلوب الوكالة بدون المضاربة:

تكون علاقة شركة التأمين التكافلي مع المشتركين علاقة الوكيل بالموكل وتتصرف في كل أنشطة الاستثمار وأعمال التأمين بموجب الوكالة، وتتقاضى أجرا مقابل ذلك، عادة ما يكون نسبة من الاشتراكات المدفوعة.

■ أسلوب الوكالة بأجر مع مضاربة:

طبقا لهذا الأسلوب فإن شركة التأمين التكافلي تعتمد عقد الوكالة لأنشطة التأمين التكافلي، وعقد المضاربة لأنشطة الاستثمار، وهذا الأسلوب الأكثر اقبالا من قبل شركات التأمين التكافلي

3. مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر:

1.4 مفهوم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر:

مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر هي منهجية تمويل عيني أو نقدي قصير الأجل لدعم وتطوير رأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة، مع توظيف بدائل للضمانات.

2.4 خصائص التمويل الإسلامي المصغر:

- يحدد مدى نجاح العميل من خلال جمع المعلومات الكافية حول نشاطه وجدديته؛
- يمول جزء من دورة المشروع أو دورة كاملة، فلا يرتبط بدورة طويلة الأجل؛
- يهتم بدراسة أهمية المشروع في حد ذاته وليس على دراسة الجدوى؛
- يعمل على توجيه سلوك العملاء إيجابيا نحو العمل التنموي؛
- يقدم خدمات مالية لدعم رأس المال العامل؛
- يقدم خدمات مالية ملائمة سواء عينية أو نقدية كخدمة الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين والذي يجب أن تتصف بالسرعة وفي التوقيت المناسب؛
- يقدم خدمات مالية بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق ضوابط ومعايير شرعية وفنية حتى تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية
- استخدام بدائل مناسبة للضمانات العينية كالادخار الإجباري، الضغط الاجتماعي؛ (سعيداني، 2017، الصفحات 96-97).

3.4 أهمية التمويل الإسلامي المصغر:

تأتي أهمية التمويل الإسلامي المصغر من الدور الذي يؤديه في مجال مكافحة الفقر والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو يطرح بدائل تمويلية جديدة لا تعتمد على الفوائد المحددة مسبقاً على رأس المال وتمثل أهمية التمويل الإسلامي المصغر في:

- صيغ المشاركة في التمويل النقدي والعيني للمشروع في جزء من الأرباح دون تحميل المشروع تكلفة إضافية؛
- تساعد المشروع الصغير على الظهور والاستمرار إذا كان جدياً؛
- صيغ الدين تساعد على الحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها دون دفع فوري؛
- زيادة مداخيل الأسر ومساعدتهم على مواجهة الأزمات المالية المفاجئة؛
- تنوع مصادر دخل الأسر مما ينعكس إيجابياً على أمور حيوية أخرى كالأمن الغذائي الصحي؛
- مشاركة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني؛
- استقطاب المدخرات إلى القطاع الرسمي بدل توجيهها إلى اتجاهات غير رسمية؛ (سعيداني، 2017، الصفحات 100-102).

4. المؤسسات المكتملة للصناعة المالية الإسلامية:

تسعى قطاعات الاقتصاد ومختلف فروع الإنتاجية ومختلف الفئات الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجميع يعلم ما نتج عن الاقتصاد الرأسمالي من توسيع الهوة بين طبقة الفقراء وطبقة الاغنياء وكل ما زادت الهوة بينهما كلما زاد تشوه نظام التوزيع العادل للثروات ، وفي خضم كل ذلك بدأ الحديث عن ضرورة احياء آليات التكافل الاجتماعي، أو ما يسمى بالاقتصاد التضامني والتي كان لها دورا فعالا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات الاسلامية، قبل تقزيم دورها نتيجة عمل الاستعمار لمعظم الدول الإسلامية وتفكيك دورها الحضاري فحرمت المجتمعات الإسلامية من عائداتها منها:

1.5 مؤسسة الأوقاف التكافلية:

1.1.5 تعريف الوقف:

يعرف الوقف لغة على أنه "الحبس" عن التصرف أي توقيف منافع المال على الجهات الموقوف عليها، أما المفهوم الاقتصادي فقد عرفه الدكتور منذر قحف بأنه: "تحويل الأموال عن الاستهلاك في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج منافع وإيرادات تستهلك جماعياً أو فردياً" (قحف، 2000، صفحة 66).

2.1.5 تعريف المؤسسة الوقفية:

هي عبارة عن كيان معنوي ذو طابع خاص غير ربحي، ينشأ من أجل إدارة الممتلكات الوقفية منها الثابت الذي يدر عائداً أو منفعة، ومنها المنقول النقدي أو غير النقدي والاشراف عليه، وتحتاج هذه الأموال إلى الاشراف عليها وتنميتها وإنفاق ريعها في أوجه الخير، تعمل هذه المؤسسات بناء على قانون اتحادي أو بتشريع خاص في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (رفيقة، 2018).

3.1.5 خصائص المؤسسة الوقفية:

تتميز المؤسسة الوقفية بعدة مميزات تجعلها وسيلة فعالة لتحريك الديناميكية الاقتصادية للدول يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- تُخصص منافع الموارد من مؤسسات الأوقاف لتلبية حاجيات جهات وفئات متعددة كالجمعيات الخيرية، الأسر، مدارس، مستشفيات، مساجد، مكتبات، دور رعاية... الخ؛
- تمنح مواردها مباشرة للجهات المستفيدة وقد تكون عن طريق توزيع عوائد الاستثمار على سبيل التكافل الذي يعد أساس الجانب الاجتماعي للاقتصاد الإسلامي، مما يساعد على بعث ديناميكية إيجابية للمداخل والثروات وتوزيع عادل بين أفراد المجتمع؛
- للمؤسسة الوقفية شخصية معنوية خاصة تعمل تحت اشراف حكومي ولا تنتقل ملكيتها بين الأفراد مثل المؤسسات والشركات الاقتصادية؛
- تنضبط نشاطات المؤسسات الوقفية لأحكام الشريعة الإسلامية وتخضع لقرارات مجتمعات الفقه الإسلامية؛
- لا يجوز الحجز أو مصادرة أموالها إلا بمبرر شرعي (رفيقة، 2018)

تعد مؤسسات الوقف من القطاعات المتطورة في الدول المتقدمة والتي تقوم على الجهود الخيرية التبرعية، ويتطلب القطاع تأطيره بالقوانين التي تيسر إنشاء المؤسسات الوقفية وتضمن حسن إدارتها وجودة خدماتها وشفافية مواردها، ومراقبتها وتنوع منتجاتها التمويلية والاستثمارية.

2.5 مؤسسة الزكاة التضامنية:

1.2.5 تعريف الزكاة:

عَرَّفَ المالكية الزكاة بأنها: " اخراج جزء مخصوص من مال بلغ نصابا لمستحقه ان تم الملك وحول غير معدن وحرث " وعرفها بعض المعاصرين بأنها "الحصة المقدره من المال التي فرضها الله للمستحقين" (زرذومي، 2023)

استدل على وجوبها من القرآن الكريم في أقوال عديدة منها في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [البقرة: 43] في قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: 103]، ومن الآيات التي استدلت على مصارف الزكاة قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 60].

2.2.5 ما يميز الزكاة عن التأمين التقليدي:

الزكاة هي نظام تأميني لمواجهة مخاطر الحياة، يستفيد منها حالات معينة حددها القرآن الكريم فتساهم في تماسك المجتمع وتقويته، وتقدر المساعدة وفقا لاحتياج تلك الحالات وحسب موارد الزكاة المتاحة، في حين أنظمة التأمين المعاصرة تقتصر على تغطية مخاطر معينة لفئات سددوا اشتراكات مسبقا.

3.2.5 تعريف مؤسسة الزكاة:

لكي تحقق الزكاة أهدافها لا بد من تقنينها ضمن مؤسسة متخصصة، تعمل على إدارة شؤونها بتجميع مواردها وتصريفها في مصارفها الشرعية بأمانة ودقة.

يقصد بمؤسسة الزكاة أنها كيان قانوني يعمل تحت اشراف الدولة على ترشيد أداة الزكاة جباية و صرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق كفاية الفرد واستقرار المجتمع (زردومي، 2023).

ويمكن أن يقصد بها أيضا على أنها مجموعة من الأشخاص يعملون في إطار مؤسسي منظم بقوانين ولوائح خاصة ووفق أحكام الشريعة الإسلامية من أجل جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.

تعد أهم مؤسسة مالية للتوزيع المتوازن للثروات والمداخيل للحد من الفقر وتحقيق التماسك المجتمعي، والتي يمكن أن تحقق التكامل مع المنظومة المالية الضريبية لمحاربة التهرب الضريبي، وتزداد أهمية مؤسسة الزكاة مع تزايد موارد الزكاة وتزايد نسبة السكان وتحسن المستوى المعيشي، فإذا تركت الزكاة للأفراد ولم يؤسس لها كيان مسؤول عن جمعها و صرفها ضاع دور الزكاة في خلق التوازن في المجتمعات.

4.2.5 خصائص مؤسسة الزكاة:

مهما شهدت الأنظمة الاقتصادية من عصرة وتطور في كل مكان في العالم إلا أنها فشلت في تحقيق العدالة والكفاءة معا، والدليل ما نراه اليوم من تجميع الثروات لدى فئات معينة من المجتمعات وعيش الفئات الأخرى في البؤس والحرمان لهذا لا بد من الرجعة إلى الشريعة الإسلامية، واتخاذها أساس فقه المعاملات من خلال تطهير الاقتصاد من الربا، وفرض الزكاة لإقامة التكافل الاجتماعي.

أثبتت مؤسسة الزكاة قدرتها على التجاوب مع تطور الأنظمة الاقتصادية من خلال مشكل معالجة تكس الأموال في يد فئة معينة، الاحتكار، الاكتناز، مشكل الربا. الخ. لما توفره من عدالة اجتماعية وتقليص الفوارق بين الطبقات بشرط حسن تطبيق قوانين الزكاة.

5.2.5 الدول التي لديها مؤسسات الزكاة:

من بين الدول التي لديها مؤسسات الزكاة بسداد إلزامي:

- **السودان:** صدر قانون صندوق الزكاة بموارد تطوعية في سنة 1980 وقد أعطي له صفة الشخصية الاعتبارية، ليصدر قانون الزامية أداء الزكاة في سنة 1984، وفي سنة 1986 صدر قانون فصل الزكاة عن الضريبة الذي تم تعديله في سنة 1990 ثم في 2001 حتى يواكب التطورات العملية التطبيقية.

- ماليزيا: نظامها فيديريالي، وكل ولاية لها استقلال ذاتي في تسيير وادارة مؤسسات الزكاة، وان تشترك في بعض النصوص والإجراءات.
- المملكة العربية السعودية: صدر المرسوم الملكي لتأسيس مؤسسات الزكاة في سنة 1951، وتقوم عدة مؤسسات في المشاركة في توزيعها، منها مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- باكستان: ثم انشاء مجلس مركزي للزكاة بناء على قانون الزكاة سنة 1980 الذي ألزم الزكاة.
- اليمن: صدر قرار مجلس القيادة بانشاء مصلحة الاشراف على تحصيل وتوزيع الواجبات التي تفرضها الشريعة الإسلامية سنة 1985، تخضع هذه المؤسسة لوزارة المالية، صدر بعد ذلك قانون الزكاة في سنة 1996 ثم في سنة 1999.
- ليبيا: تم تأسيس مؤسسة الزكاة بموجب قانون الزكاة سنة 1981، وأنشئت بمقتضاه إدارة عامة لشؤون الزكاة، وصدر بعد ذلك أكثر من قانون وقرارات تعديلية،
- فلسطين: كان يتم جمع الزكاة عن طريق لجان الزكاة والجمعيات الخيرية، ثم أنشئت الإدارة العامة للزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية سنة 1994، وفي 2008 صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة قانون تنظيم الزكاة بإنشاء هيئة مستقلة متخصصة في شؤون الزكاة.
- أما الدول التي لديها مؤسسات زكاة تعمل في إطار تطوعي غير إلزامي فهي الكويت ، الأردن ، قطر ، الامارات ، البحرين، بنجلادش وايران.
- هناك دول أخرى ليس لها مؤسسات خاصة بالزكاة وهي: مصر، لبنان، الجزائر، تونس، المغرب، السنغال وتركيا.
- توجد بعض الدول غير الإسلامية تتوافر فيها صور متعددة لمؤسسات تعمل على جمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية كجنوب افريقيا، أمريكا، استراليا، ألمانيا وانجلترا (علام، 2022).

6.2.5 أهمية مؤسسة الزكاة:

لمؤسسة الزكاة فوائد عديدة منها:

- تحويل الحالات المستحقة للزكاة إلى فئات منتجة بدراسة قدراتهم واستحداث مهن تناسب امكانياتهم؛

- حفظ كرامة الانسان برفع عنه الإحراج في السؤال بنفسه؛
- البحث عن المستحقين والتعرف على احتياجاتهم، وتلبيتها قدر المستطاع؛
- وجود أمناء ورقابة على مؤسسات الزكاة يجعل المزكين مطمئنين على أن زكاتهم تصل إلى مستحقيها؛
- تساعد المزمكي على حساب مبلغ زكاته بطرق مناسبة؛
- تشجع مؤسسات الزكاة على الاستثمار فيستفيد أفراد المجتمع وتقضي على البطالة؛

7.2.5 ضرورة وجود محاسبة مستقلة لمؤسسة الزكاة:

عندما تكون الدولة هي التي تتولى أمر الزكاة، يكون من السهل قياس أداء الزكاة على صعيد التنمية فيكون لها أهداف واضحة، ويمكن معرفة حجم مساهمة الزكاة إلى جانب الأدوات التمويلية الأخرى فيحدد دورها بناء على معايير شرعية ويكون لها نظام محاسبي مستقل فتكون لها حصيلة مستقلة بذاتها ليتم صرفها على مصارفها المحددة شرعا فيكون لها دليل حسابات ومجموعة مستندية وقوائم مالية خاصة بها.

يجب على النظام المحاسبي في مؤسسة الزكاة أن يتطور باستمرار ليوكب المحاسبة المعاصرة، هذا التطور سيساعد مؤسسات الزكاة على تحقيق نتائج متميزة بين المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي (علام، 2022، صفحة 102)

8.2.5 أهداف النظام المحاسبي لمؤسسة الزكاة:

يهدف النظام المحاسبي لمؤسسات الزكاة إلى:

- حفظ أموال الزكاة من حيث تحصيلها وصرفها؛
- اثبات معاملات المؤسسة طبقا للأسس والمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- قياس مقدار الزكاة المستحقة على الأفراد والشركات، طبقا لأسس محاسبة الزكاة؛
- قياس مقدار الزكاة الموزعة على مصارفها الشرعية طبقا لفقهاء الزكاة؛
- اعداد قوائم وتقارير مالية تتضمن نتائج أعمال مؤسسة الزكاة ومركزها المالي؛
- اعداد قاعدة بيانات ونظام معلومات لحركة معاملات مؤسسات الزكاة.

تعتبر هاتين المؤسستين - الأوقاف والزكاة- الأمثل لتطوير المنتجات المالية حتى تتكامل مع الصناعة المالية الإسلامية فالمؤسستان لا تكلفان الدولة أعباء إضافية، بل أن كفاءة تخصيص الموارد المرصودة لها ومراقبتها تخفف على الدول مبالغ كبيرة من النفقات العامة لتوفير حد الكفاية لأفراد المجتمع (صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، 2014).

الأفضل لهاتين المؤسستين أن تكونا مستقلتين ماليا عن أي وزارة وأن تتمتعاً بالشخصية الاعتبارية المستقلة حتى تتمكن من إدارة مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المرجوة لأن تبعية هذه المؤسستين إلى وزارة معينة تجعلها متأثرة تلقائياً بالتوجهات السياسية لمسؤوليها والله أعلم.

المطلب الثالث: الفروق الجوهرية بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية

أولاً- الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

لا تختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية إلا في التزامها بالشرعية الإسلامية في تعاملاتها وهذا ما ينعكس على الآليات التي تعتمدها فينتج عنه اختلاف في عدة نقاط جوهرية نذكر منها:

أ- طبيعة التعامل:

تعتبر البنوك التقليدية النقود على أنها سلعة يتم الإتجار بها وتحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، وعليه تكون العلاقة بين المودع والمصرف وبين المصرف والمقترض علاقة مدين ودائن ويعكس سعر الدين (معدل الفائدة) التكاليف التي يتحملها المدين. أما المصارف الإسلامية فتعتبر النقود وسيلة للتعاملات وعليه يتم الإتجار بها وليس فيها، والربح يتحقق من خلال تشغيلها في الاستثمار الحقيقي (المغربي، 2004، صفحة 96). فهي تربط بين سوق رأس المال وسوق السلع والخدمات بشكل مباشر من خلال المزج بين عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال) وتحملهما المخاطر معا وليس لأحدهما على حساب الآخر مما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية (قنطججي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، 2006، صفحة 34).

ب- الأموال المتاحة

تتكون الأموال المتاحة للمصرف الإسلامي من حقوق الملكية ومن حسابات المودعين:

ب-1 حقوق الملكية:

تحرص المصارف الإسلامية على توسيع حجم رأس المال وذلك لعدة أسباب منها:

- تعتمد على ودائع قصيرة الأجل؛
- ارتفاع نسبة استثمار أموال المصرف مقارنة بالبنوك التقليدية؛
- تغطية مخاطر الاستثمار التي تحتاج إلى هيكل تمويلي طويل الأجل.

ب-2 حسابات المودعين:

تسعى المصارف الإسلامية إلى رفع نسبة حسابات الاستثمار عن الحسابات الجارية نظرا لطبيعة المعاملات المالية التي تتركز عليها مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أن العلاقة التي تربط المصرف الإسلامي بالمودعين تكون إما علاقة مضاربة أو شراكة أو وكالة بخلاف البنوك التقليدية التي تكون علاقتها بالمودعين علاقة دائن ومدين.

ب-3 أموال متاحة أخرى:

تتحصل المصارف الإسلامية على أموال الزكاة والصدقات التي تقوم بتجميعها من مصادر مختلفة، الأمر غير المتاح للبنوك التقليدية، إلا أن البنوك التقليدية بإمكانها الحصول على قروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى، الأمر الذي يعتبر مرفوض شرعا في المصارف الإسلامية (المغربي، 2004، الصفحات 97-98).

ت- استخدامات الأموال المتاحة:

تركز المصارف الإسلامية على تشغيل الأموال المتاحة في الاستثمار والتمويل بالمشاركة، المضاربة والمرابحة، وشراء أسهم شركات... الخ، وتحرص على أن تكون استثمارات قصيرة الأجل، ذلك أن هذا النوع من الاستثمار يوفر للمصرف درجة أمان مناسبة من حيث حصوله على الأموال المستثمرة في فترات زمنية قصيرة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية وتحقيق عوائد لا بأس بها التي تساعد على زيادة ربحية المصرف، كما أن المصارف

الإسلامية تجد صعوبة في ممارسة الاستثمارات التي تتطلب وجود مخزون سلعي والمتاجرة في البضائع التي لا تمارسها المصارف التقليدية حيث لا يسمح البنك المركزي للقيام بهذه الاستخدامات لأن ليس لديه ترخيص بالتملك والتجارة يقول الدكتور أيمن سامي حمود أن تجربة المصارف الإسلامية وإن حققت نجاحا لأبأس به في العديد من الدول الإسلامية إلا أنها مطالبة بالمزيد من الوسائل الاستثمارية لتوظيف السيولة الفائضة مع التركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل كما أن الضرورة العملية تستوجب تطوير الأسواق المالية في الدول الإسلامية، بينما البنوك التقليدية وعلى الرغم من أن لديه عدة مجالات لتوظيف الأموال إلا أنه يركز على الإقراض - تجارية وصناعية وزراعية وعقارية واستهلاكية- والتعامل في محال محفظة الأوراق المالية- سندات الحكومية والأسهم العادية والأسهم الممتازة -، بالإضافة إلى نسبة قليلة من الاستثمارات الطويلة الأجل (المغربي، 2004، صفحة 98).

ث- العائد:

يتحقق العائد في المصارف الإسلامية من خلال نشاط حقيقي وهو غير محدد القيمة، ولا يمكن معرفة نصيب كل طرف إلا بعد إعداد الحسابات الختامية ويختلف حسب نتائج العمليات الاستثمارية التي تدخل فيها المصرف، وإذا حدثت خسارة لأسباب خارجة عن إرادة العميل يتحملها رب المال أما المضارب فيكفيه ضياع الوقت والجهد. يقول الدكتور سامي حمود: "المال الجامد لا يزيد، ولولا مخالطة العمل للمال لبقى الدينار دينارا عاما بعد عام حيث أن النقود لاتلد النقود بدون العمل" (قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، 2006) بينما في البنوك التقليدية فإن العائد يتحدد من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، والفائدة كما أتفق الجميع على أنها الزيادة التي يدفعها المدين للدائن مقابل احتباس المال لمدة معينة، ويختلف سعر الفائدة حسب نوع الوديعة ومدة ايداعها والمقترض يتحمل وحده الخسارة في حالة وقوعها وإن لم يكن سببا في حدوثها (المغربي، 2004، صفحة 101). كما أن المصرف يعمل على حساب مبلغ الفائدة على الأموال المودعة لديه في نهاية كل مدة معينة- عادة شهر- مهما كانت نتيجة العمل التي وضفت فيه تلك الوديعة وتحمل في الحساب المعني أو في حساب خاص (قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، 2006، صفحة 32).

وقد نبه الدكتور سامر مظهر قنطقجي الناس التي تعتبر أن نتيجة التعامل مع المصارف الإسلامية هي نفس النتيجة التي تحققها المصارف التقليدية على أن العبرة ليس في النتيجة فقط وإنما في الطريق التي سلكه المصرف للوصول إلى تلك النتيجة لأن الغاية المشروعة تبررها الوسيلة المشروعة (قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، 2006، صفحة 33) والجدول التالي يلخص أهم الاختلافات الموجودة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

جدول 1 الاختلافات الجوهرية بين المصارف والبنوك التقليدية

عنصر المقارنة	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
التاريخ المؤسسي	منذ نصف قرن	القرن الثاني عشر
الدور المالي	تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وإعادة توظيفها بفعالية في الاقتصاد	
الهدف العام	تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والربحية وربط السوق السلعية والسوق النقدية.	تحقيق أقصى ربح ممكن وتشغيل الكتلة النقدية المتواجدة في السوق
المعاملات المالية	نظام المشاركة في الربح والخسارة في إطار الشريعة الإسلامية مؤسس على قواعد حسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الاستثمار المطلقة.	النظام المصرفي العالمي القائم على التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً
حركة رؤوس الأموال	رأس المال مرتبط بالاقتصاد الحقيقي وقائم على استثمارات فعلية	تحرك رأس المال على شكل حسابات وأرقام افتراضية وليس ضروري أن تكون الأموال موجودة في الخزينة.
التشريعات القانونية المحلية	تواجه المصارف الإسلامية التشريعات القانونية المحلية لأنها صممت للتعامل مع النظام المصرفي التقليدي مما يعرضها في بعض الأحيان إلى الإجحاف وعدم تكافؤ الفرص.	تحتزم التشريعات القانونية المحلية لكونها صممت من أجلها.
النظام الرقابي	تخضع لرقابة الهيئة الشرعية إضافة إلى رقابة البنك المركزي والجمعية العمومية	تخضع لرقابة البنك المركزي والجمعية العمومية
دوافع الاستثمار	تشجع أصحاب الدخل المتوسط على الاستثمار	الإقراض ولا تشجع على الاستثمار إلا في نطاق ضيق

الصيغ التمويلية	صيغ متعددة: المرابحة، المشاركة، السلم، الاستصناع، المغارسة، المساقاة.... وغيرها من الصيغ	يغلب عليها طابع الإقراض والاقتراض
الدور الاقتصادي	يساهم في ترشيد النفقات، والابتعاد عن الإسهام في زيادة عرض النقود	يؤدي إلى تضخم التكاليف وارتفاع الأسعار
الدور الاجتماعي	احياء نظام الزكاة وإدارة صناديق خاصة لجمعها. إيجاد صندوق للقروض الحسنة سواء يتم استردادها (بدون فائدة) أو لا(على سبيل التبرع). رفع الحرج على المسلمين الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية	-
توزيع الدخل	يتقاسم المستثمرون والمودعين المكاسب مع المصرف، كما أن التأسيس لصندوق الزكاة يساهم في جمع الأموال من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء.	استخدام آلية الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة تزيد من الفروقات بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة بسبب تجمع الثروة عند المستفيدين من معدلات فائدة منخفضة على حساب من يدفع معدلات فائدة مرتفعة.
من حيث القوائم المالية	قائمة المركز المالي	تشتمل على: الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وما في حكمها، حقوق أصحاب الملكية
	قائمة الدخل	تشتمل على: الإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر، عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، صافي الدخل أو صافي الخسارة
	قائمة التغير في حقوق الملكية	تشتمل على: صافي الدخل أو الخسارة، استثمارات حقوق أصحاب الملكية، التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.
	التدفقات النقدية	تشتمل على: النقد وما في حكمها، التدفقات النقدية من العمليات والتدفقات النقدية من الاستثمارات، والتدفقات النقدية من التمويل.

لا تقوم بإعدادها.	تشتمل على إيداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها، الأرباح قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا أو وكيلًا، الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المقيدة، نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيدة	قائمة الاستثمارات المقيدة وما في حكمها	التغيرات في
لا تقوم بإعدادها	تشتمل على: مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات ورصيد الأموال الباقية في صندوق الزكاة والصدقات.	أموال الزكاة واستخدامات الزكاة	قائمة مصادر
لا تقوم بإعدادها	تشتمل على: مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض ورصيد الأموال الباقية في صندوق القرض.	صندوق القرض واستخدامات القرض	قائمة مصادر

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقًا من: (<https://aaoifi.com>، 2020)

ثانياً-المقارنة بين الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل التقليدية:

تقوم العلاقة بين مصدر الصكوك المالية الإسلامية وأصحاب الصكوك الإسلامية على علاقة الوكالة أو على أساس الغنم بالغرم والمشاركة في الربح والخسارة فيكون توزيع الأرباح والخسائر طبقاً لنصيب مشاع بينهما، فلا يحصل أصحاب الصكوك على عائد ثابت، ولذلك فإن الصكوك الإسلامية تحتاج إلى زيادة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك التقليدية من حيث الكم والكيف والتوقيت المناسب للحصول على المعلومات حيث يترتب على عدم الإفصاح التأثير السلبي على الترويج للصكوك الإسلامية. (حمزة، 2018)

تتشترك الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل التقليدية في أنها أدوات تمويلية، تفيد في التحكم في حجم السيولة، كما أنهما يتفقان في إجراءات الإصدار والتنظيم، إلا أن الصكوك الإسلامية تتميز عن غيرها بأنها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية مما يمنحها درجة عالية من الأمان، والجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل التقليدية.

جدول 2 الفروقات الرئيسية بين الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل التقليدية

عنصر المقارنة	السندات	الأسهم	الصكوك التقليدية	الصكوك الإسلامية
تاريخ التطبيق	1600	1600	1970	1990

العلاقة بين المصدر والمستثمر	مديونية (قرض)	ملكية حصة شائعة من أصول	مديونية مضمونة بأصول	ملكية حصة شائعة من أصول
مصدر العائد	سعر الفائدة	العائد من استثمار الأصول	سعر الفائدة	العائد من استثمار الأصول
القابلية للتداول	قابلة للتداول	قابلة للتداول	قابلة للتداول	يعتمد على طبيعة الأصول
درجة المخاطرة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة	تعتمد على صيغة استثمار الأصول

المصدر: (العمرائي و السحيباني، 2013، صفحة 16)

ثالثاً- الفرق بين التأمين التكافلي (الإسلامي) والتأمين التجاري (التقليدي):

يختلف التأمين التجاري عن التأمين التكافلي في عدة نقاط جوهرية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 3 يبين الفروقات الجوهرية بين التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي

عنصر المقارنة	التأمين التجاري (التقليدي)	التأمين التكافلي (الإسلامي)
طبيعة العقد	عقد معاوضة في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، مقابل مبلغ مالي يؤديه المؤمن له،	عقد تأمين تعاوني قائم على تبرع المشتركين لغرض تفتيت الأخطار، يدار من قبل شركة بصفة وكيل بأجر أو نسبة محددة من الأرباح بين حملة الوثائق وشركة التأمين (حالة عقد مضاربة)
الهدف	تحقيق الربح	تحقيق التعاون بين المشتركين
شرعية العلاقة	عقد احتمالي مبني على المعاوضة لا يخلو من الربا والغرر والجهالة والمقامرة	عقد تبرع وتكافل مبني على المضاربة، يستغل الأقساط في معاملات غير ربوية
الاشترك	حملة بوليصة التأمين عنصر خارجي عن شركة التأمين	حملة وثائق التأمين شريك له نصيب من الأرباح الناتجة عن الاستثمار
فائض التأمين	الفائض ملك لشركة التأمين	الفائض ملك لحملة وثائق التأمين
ضوابط استثمار موجودات شركة التأمين	تستثمر لصالح الشركة وتهدف إلى الربح بغض النظر إذا كان نشاطا حلال أم حرام	تستثمر أموال المشتركين لصالحهم نظير نسبة للإدارة مع التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها واستثماراتها
الربح المحقق	يوزع على المؤسسين	- تخصيص جزء من الفائض كاحتياطي؛ - دفع ما زاد عن الاحتياطي للمشاركين في حساب التكافل؛

عجز حساب المشتركين	يتحمله مساهمي الشركة	يتحمله المشتركين
المبادئ المحاسبية	تهتم بحقوق والتزامات شركة التأمين	تفصل حقوق والتزامات الشركة عن حقوق والتزامات صندوق الاشتراكات
الرقابة الشرعية	لا تخضع للرقابة الشرعية	تخضع للرقابة الشرعية

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى (قنطججي، التأمين الاسلامي التكافلي، 2008)

رابعاً- الفرق بين التمويل الإسلامي المصغر والتمويل التقليدي المصغر:

يشير التمويل التقليدي المصغر إلى مساعدة الفقراء من خلال تقديم خدمات مالية مثل: القروض، التأمين، الادخار وتحويل الأموال، حسب نظام الفائدة السائد، أما التمويل الإسلامي المصغر فيشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء وتقديم خدمات مالية أخرى كالتأمين، الادخار وتحويل الأموال بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير شرعية وضوابط فنية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل فعال.

وعليه ومن خلال المفهوم السابق نجد أن هناك اتفاق بين التمويل التقليدي المصغر والتمويل الإسلامي المصغر من حيث الهدف وهو مساعدة الفقراء لإسهامهم في التنمية الاقتصادية إلا أنهما يختلفان من حيث الوسيلة التي يتم بها تقديم التمويل، كما أن التمويل التقليدي لا يشترط خضوع معاملاته لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. (غانم، 2010، صفحة 29)

المبحث الثاني

الإطار الفكري للمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المقومات النظرية لتنظيم المحاسبية في الفكر الإسلامي:

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ التي تحكم نظام المحاسبة الإسلامية:

المطلب الثالث: مبررات حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير محاسبية تناسب طبيعة

أحاطت الشريعة الإسلامية بالمحاسبة وأرسلت لها فكرا خصبا طبقه الناس منذ أربعة عشر قرنا، فلا يجب الآن على المسلمين أن يقفوا عند ما توصل إليه الغرب دون التفكير في دلائله الشرعية، خاصة بعدما أصبحت المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ملزمة في كثير من الدول الإسلامية، ولم تعد تقبل البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية إلا طبقا لها، وفيها ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية، في حين أنها أغفلت الكثير من التطبيقات الإسلامية، لذلك من الأولى أن ننطلق من أصول الشريعة ثم لا نضرر في الاستفادة من العلوم الأخرى إذا لم تتعارض مع تعاليم ديننا الحنيف.

المطلب الأول: المقومات النظرية لتنظيم المحاسبية في الفكر الإسلامي:

هناك من يعتقد أن النصوص الفقهية التي يعتمد عليها الفكر المحاسبي تحكمه الأعمال وليس التسجيلات المحاسبية على اعتبار أن أحكام العمليات المحاسبية للمعاملات المدينة والدائنة متشابهة في طبيعتها مع قواعد علم المحاسبة وعليه لا مجال للقول إن هناك محاسبة إسلامية ومحاسبة غير إسلامية، وإنما نقول معاملات مالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومعاملات مالية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

لكن النظام المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية لا يمكنها أن تتجاوز حدود الله تعالى فعلى سبيل المثال يقوم المحاسبون عادة بتوزيع الخسارة بين الشركاء بالنسب المتفق عليها، وهذا مخالف للقاعدة الشرعية التي توجب توزيع الخسارة بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال. وهذا ما سيعمل بالتأكيد على اختلاف قيمة القيد المحاسبي. (سمحان، 2022، صفحة 19)

كما يرى بعض الأكاديميين أن المنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية تؤدي نفس الغرض الاقتصادي الذي توفره المؤسسات المالية التقليدية وهو التمويل. وعليه فحسب وجهة نظرهم فإنه لا توجد ضرورة لإعداد قوائم مالية للمؤسسات المالية الإسلامية بطريقة مختلفة. (Ahmed، 2020، صفحة 855) وعليه نطرح التساؤل التالي: هل يجب أن تكون القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية نفسها في المؤسسات المالية التقليدية؟

وفيما يلي بعض وجهات النظر التي قد نجد فيها إجابة على هذا التساؤل، ونطلق من أن المحاسبة باعتبارها أداة قياس، تهدف إلى بيان الحقوق والالتزامات بين الأطراف المتأثرة بالمخرجات المحاسبية فهي ميزان للأعمال والحقوق وكل طرف يجهل حقوقه يؤدي إلى نشوب نزاع. (قنطقجي، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، 2002-2003، صفحة 196).

فإذا نظرنا إلى أصحاب حسابات الاستثمار فإن طبيعة العلاقة التي تربطهم بالمصرف الإسلامي لا ينظر إليها على أنها التزام على المصرف يجب عليه اعادته لهم فالأمر مختلف لأن حسابات الاستثمار تربطها بالمصرف إما علاقة مضاربة (قراض) أو وكالة بالاستثمار وفي كلتا الحالتين لا بد من الإفصاح عن أسس تخصيص الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

بين د. حسين شحاتة اختلاف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية عن محاسبة المؤسسات المالية

التقليدية في النقاط التالية:

- 1- لا يجوز لأي محاسب أن يغير من أساس محاسبي مستنبط من القرآن والسنة، أما الاجتهاد فيكون في الأساليب والإجراءات المحاسبية وهذا ما يتشابه مع الأساليب المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية؛
 - 2- يؤمن المحاسب بأن المال هو مال الله تعالى وهو من سيحاسبه على قيامه بواجبه على أحسن وجه، وهذا أمر لا يعتبر أساسيا في المحاسبة التقليدية التي تسعى في كثير من الأحيان إلى إرضاء مستخدمي القوائم المالية ولو على حساب أطراف أخرى؛
 - 3- اتصاف المحاسب بالأمانة والصدق والعدل والكفاءة يساهم في بعث الثقة لدى مستخدمي المعلومات التي يقدمها؛
 - 4- تأسيسا على العمليات المالية المشروعة فقط وعلى المحاسب الإعلام عن أي عملية ليس لها مجال شرعي، هذا مالا نجده في المحاسبة التقليدية التي تهتم بالرؤية الرأسمالية التي توفر المعلومات المفيدة لصنع القرار فقط دون التركيز على الحلال والحرام؛
 - 5- يعتبر المحاسب مسؤولا إلى جانب أجهزة الرقابة الأخرى أمام المجتمع؛
 - 6- يعتبر المحاسب مسؤولا أمام المجتمع عن مدى تحقيق المؤسسة المالية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية بإعداد تقارير تتضمن معلومات عن تفويض المؤسسة المالية الإسلامية في هذا المجال وتبيان أوجه القصور وأسس معالجته، هذا الاتجاه غير ضروري في المؤسسات المالية التقليدية؛
- وعليه فإن أنصار هذه الفرضية يرون بأن المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج إلى معاملة محاسبية مختلفة عن محاسبة المؤسسات المالية التقليدية بسبب أنشطتها القائمة على النظرة الإسلامية وتركيزها على العقود التي تختلف عن المعاملات التقليدية، كما يجب أن تفصح عن الزكاة وعن المسؤولية الاجتماعية وهي النظرة التي تختلف عن النظرة الرأسمالية للمؤسسات المالية التقليدية.
- استنادا إلى هذه الفرضية فإن محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن توفر المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة آخذة بعين الاعتبار هدف النظام المحاسبي في الفكر الإسلامي القائم على:
- 1- التأكد من شرعية تعاملاتها من وجهة النظر الإسلامية واستبعاد أي عملية غير مشروعة عن التسجيلات المحاسبية. (Ahmed، 2020، صفحة 855)
 - 2- حصر الأموال التي يمتلكها الفرد لمعرفة مقدار زكاتها، فالزكاة تحسب على رأس المال وليس على الأرباح فقط كما هو الحال عند احتساب الضرائب في الاقتصاد المعاصر (سمحان، 2022، صفحة 24)

من جهة أخرى تنبأ العالمان Choi & Mueller في نهاية القرن الماضي بأن هناك كل المبررات لكي تكون المحاسبة الإسلامية أمراً مميزاً، فالمنظور الإسلامي قد بدأ يؤكد نفسه على مشهد المحاسبة العالمي (سامرمظهر قنطقجي، 2019، صفحة 1).

وقد نوه الماوردي على أن المحاسبة تقوم على الفكر والعمل وصناعة الفكر فيها الأغلب ليكون التطبيق العملي نتاج تفكير مسبق. لذلك فالمحاسبة الإسلامية تعمل على تفسير القواعد الشرعية وتستخدمها في التطبيق العملي بكفاءة (سامرمظهر قنطقجي، 2019، صفحة 4).

تستمد النظم المحاسبية المصممة وفق أحكام الشريعة الإسلامية أسسها الرئيسية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي لا تتغير عبر الزمان والمكان وعلى عكس ما يعتقد العديد من المحاسبين والأكاديميين على أنه لا يوجد محاسبة إسلامية ومحاسبة تقليدية فإن الغزالي قسم العلم إلى علم يقيني وعلم ظني والمحاسبة الإسلامية تسلك منهج منظم بخطوات علمية لتحقيق الغاية التي أوصى به الشرع،

الخطوة 1: العلم اليقيني وهو الثوابت القطعية المستمدة من القرآن والسنة وهي المفاهيم التي لا تتغير عبر الزمان والمكان ولا مكان فيها للغلط والوهم منها (سامر مظهر قنطقجي، 2004، صفحة 4):

- الكتابة والتسجيل عند التعامل ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ [البقرة: 282]؛
- الإشهاد عند البيع الحاضر ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ [البقرة: 282]؛
- الاستثمار والتعامل الحلال ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: 168]؛
- التسجيل بالقيمة الحقيقية العادلة دون إنقاصها ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [البقرة: 282]؛
- الإفصاح، والصدق، والدقة ويشترط أن يكون المحاسب عالماً في الحساب؛
- ضرورة المعرفة التامة بظروف السوق ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: 5]؛
- الحياد ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 282]؛
- استحقاق العائد للربح والخسارة بشكل عادل "الغرم بالغرم"؛
- الاعتراف بالربح عند الإنتاج ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]؛
- القرض الحسن ﴿إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: 17]؛

- مصادر أموال الزكاة وأوجه صرفها؛

الخطوة 2: العلم الظني الذي لا يرجع لأصل قطعي أي ليس يقينياً وهو بمثابة أداة للبحث ويشكل منهجاً يتطور

باستمرار مبني على استيعاب مشاكل التطبيق العملي وهذا يستوجب اتباع (سامر مظهر قنطقجي، 2004):

- **منهج عقلي:** القائم على الخبر الصادق والبرهان العقلي مع ضرورة الإسقاط والحصر، فتعطي إجراءات مرنة

تتكيف مع كل زمان ومكان وهي ما يعبر عنها بالاجتهاد لتقدم سياسات محاسبية تسود المجتمعات الإسلامية

تبقى دائماً محل دراسة لتغيرها اجتهادات أخرى.

- **منهج تجريبي:** القائم على التجربة الحسية.

أما ما يورث الظن فهو ليس بعلم ولا يؤخذ به لقوله تعالى ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود:113]

(سامر مظهر قنطقجي، 2019، الصفحات 5-6)

وهنا يجب الإشارة إلى أن الأساليب التطبيقية للمحاسبة باعتبارها فن لا تختلف بين النظام الإسلامي

والنظام الاقتصادي الرأسمالي. وإنما الاختلاف يكمن في الأفكار باعتبارها علم. فالربا لا يعترف بها في النظام

الإسلامي ولا يجوز أن يظهر في القيود المحاسبية، بينما الزكاة ركن من أركان الإسلام وتسجل في السجلات

المحاسبية بخلاف المحاسبة التقليدية التي لا يعترف نظامها الاقتصادي الرأسمالي بها، ومن عارض فكرة وجود

محاسبة إسلامية إنما نظر إلى المحاسبة من الناحية الفنية لا من الناحية العلمية.

تسعى البحوث العلمية إلى تطوير النظرية المحاسبية بما فيها تقديم القوائم المالية بشكلها القائم وتحديد

ما إذا كانت معايير المحاسبة للمجتمعات الأخرى ملائمة للشريعة الإسلامية وذلك بأخذ ما يناسب الشرع

واستبعاد ما يخالفه فمثلاً:

- عدم جواز اشتراط ربح لأصحاب الأسهم الممتازة قبل التوزيع؛
- التبادل السلعي مشروط بالتساوي عند اتحاد الجنس ويكون حاضراً لا غائباً؛
- منع البيوع المخالفة للشريعة الإسلامية كبيع الغرر أو فيها ضرر وإباحة البيوع الأخرى (سامر مظهر قنطقجي، 2004).

وعليه يمكن القول أنه اطلاق مصطلح "المحاسبة الإسلامية" على محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية

لا يعني أنه يختلف كلياً عن علم المحاسبة المالية المستخدم في النظام الاقتصادي المعاصر بل هناك عدة قواسم

مشتركة بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية، إلا أنه توجد بينهما أيضاً فروق جوهرية بالفروض والمبادئ

الأساسية التي تحكم النظام المحاسبي في كل منهما، فالمحاسبة الإسلامية تلتزم بالثوابت الشرعية والقيم الأخلاقية كالقناعة والصدق والأمانة والوفاء والعدل كما وازنت بين الحياة الاجتماعية والمادية وقد سبقت في ذلك الأدبيات المحاسبية الحديثة من محاسبة اجتماعية ومحاسبة بيئية... الخ، كما أنها تستفيد من العلوم الأخرى وما توصلت إليه المجتمعات الأخرى بما لا يخالف تلك الثوابت باستخدام المناهج العقلية أو التجريبية أو كلاهما، وهذا ما يجعل المحاسبة الإسلامية تنفرد بمفاهيم تختلف عن التي يتم استعمالها في المحاسبة التقليدية، وإن كان في بعض الأحيان يختلفان من حيث المسميات فقط.

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ التي تحكم نظام المحاسبة الإسلامية:

سبق وأن ذكرنا أنه لا مانع من استفادة المحاسبة الإسلامية مما توصل إليه علم المحاسبة مالم يكن مخالفاً للشريعة الإسلامية بل هناك بعض الفروض والمبادئ المحاسبية أخذت بعين الاعتبار في المحاسبة الإسلامية قبل المحاسبة الرأسمالية، وفيما يلي نظرة موجزة عن الفرضيات والمبادئ المطبقة في المحاسبة الإسلامية:

أولاً: الفرضيات المحاسبية:

انطلقت الفروض في الفكر المحاسبي الإسلامي من أصل الثوابت القطعية المستمدة من القرآن والسنة والإجماع والقياس وهي مبنية على المنهجين التجريبي والعقلي عكس الفروض في الفكر المحاسبي التقليدي التي انطلقت من محاكاة عقلية منهجية لواقع تجريبي. وهذه الفرضيات يسلم بها العقل البشري فلا يستقيم العمل المحاسبي بدونها هي:

1. الموضوعية:

يقصد بهذه الفرضية استعمال وثائق الإثبات الموضوعية عند تسجيل العمليات المالية والإبتعاد عن الذاتية في التسجيل. وقد سبق الإسلام النظم الاقتصادية الأخرى في التأكيد على ضرورة الكتابة وأهميتها في إثبات وحفظ الحقوق.

2. فرضية الاستمرارية

بنيت الكثير من التطبيقات والإجراءات المحاسبية في الفكر الإسلامي على فرضية الاستمرارية ما يجعلها ركيزة هامة من الركائز التي تقوم عليها القوائم المالية، والقاعدة هنا أن المشروع مستمر أما التوقف أو التصفية فهو الاستثناء.

هناك بعض كتاب المحاسبة التقليدية أمثال Sterling, Chamber يرون أن فرضية الاستمرارية مرتبطة بالتكلفة التاريخية وبمبدأ الحيطة والحذر وأن المعلومات التي تقدمها مضللة وغير مجدية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية مما تنجر عنها غياب لمصادقية المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ويذهبون إلى تطبيق فرضية التصفية المتتالية بديلا عنها حيث يرى Sterling أنه لا توجد منشأة مستمرة إلى أجل غير محدود. وهنا ثم ربط الاستمرارية بالدخل وقدرة المنشأة على توليده.

أما فرضية الاستمرارية في الفكر المحاسبي الإسلامي فهي مرتبطة باستمرار ممارسة نشاط الإنسان في استثمار الموارد لتحقيق وظيفة الاستخلاف وليس الدخل هو الهدف الرئيسي، كما تلعب فرضية الاستمرارية دورا هاما في تحديد الأسس التي يتم بها تقويم أصول المشروع عند إعداد ميزانية الاستمرار عنها عند إعداد ميزانية التصفية لذا فإن اقتناء المشروع للأصول القنية (الأصول الثابتة) والأصول المعنوية بالإضافة إلى الأصول النقدية والأصول المتداولة يعكس فرضية الاستمرارية.

ينعكس مفهوم الاستمرارية محاسبيا على القوائم المالية كما يلي:

- لا يمكن تحديد الأرباح الحقيقية إلا بعد انتهاء المشروع؛
- ترحيل الخسائر لفترات لاحقة لجبرها من أرباحها؛
- تقويم بضاعة آخر المدة بالسعر الحقيقي؛
- الاحتياط بمخصصات مقابل ما قد يحدث من نقص في بعض الأصول؛
- إعداد القوائم المالية في آخر الدورة كحلقة وصل بين الفترات المالية تعبيراً عن استمرارية النشاط.

3. الوحدة المحاسبية:

تنظر إلى المؤسسة المالية كوحدة محاسبية مستقلة عن أصحابها، تنسب لها أموالها وتحمل التزاماتها. وهذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية طالما أن الأشخاص الطبيعيين هم من يقومون يتحمل نتائج الأعمال

سواء كان غرماً أو غنماً، إلا أن هذه الفرضية قد تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في حالة تصفية شركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة (سمحان، 2022، صفحة 28)

يمتد أثر هذه النظرية إلى وجود وحدات محاسبية فرعية تميز بين أصول وخصوم للأنشطة التي تمارسها المؤسسة المالية وهي:

- الوحدة المحاسبية لصندوق الزكاة؛
- الوحدة المحاسبية لصندوق القرض الحسن؛
- الوحدة المحاسبية للاستثمارات المقيدة.

4. الدورية:

تقسم حياة المشروع إلى فترات تعد بنهاية كل منها القوائم المالية لتوفير المعلومات عن النشاط بصفة دورية، لاتخاذ القرارات الملائمة قبل تقادم المعلومات وكمثال على ذلك استحقاق الزكاة بعد حولان سنويا. وهذا أيضا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بل هو مستحب للحفاظ على مصالح مختلف الأطراف ولما فيه من مرونة في التعامل إلا أن المحاسبة في الإسلام قد لا تأخذ بهذه الفرضية في بعض الحالات كالمضاربة المؤقتة (سمحان، 2022، صفحة 28)

5. ثبات القوة الشرائية للنقود:

تسبب الانتقال من استعمال النقود السلعية كالذهب والفضة إلى النقود الورقية التي تتغير قيمتها باستمرار إلى معاناة العالم من آثار التضخم الذي يتسبب فيه انخفاض القوة الشرائية للنقود، وما لها من أثر على عقود البيع الآجل والديون بشكل عام. في حين أن استخدام النقود كمقياس للقيم يجب أن يكون ثابتا وإلا تحتاج هي بذاتها إلى أداة قياس وهذا ما يؤدي إلى تداخل الأمور في بعضها.

6. التوازن المحاسبي:

تقوم هذه الفرضية على احترام مبدأ القيد المزدوج أي وجوب توازن الجانب المدين والجانب الدائن عند التسجيل المحاسبي. وها ما يعمل على دقة التسجيلات المحاسبية واكتشاف الأخطاء والمحافظة على حقوق أصحاب المشروع ومختلف الأطراف الأخرى.

ثانيا: المبادئ المحاسبية:

تعتبر المبادئ المحاسبية أسس على درجة عالية من الصحة ومقبولة قبولاً عاماً. كما يجب تطبيقها أثناء إعداد القوائم المالية للتعبير بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة هي:

1. الحيطة والحذر:

يقوم هذا المبدأ على تأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحقيقها والأخذ بعين الاعتبار للخسائر المتوقعة لحين حدوث العكس. والمحاسبة في الإسلام تأخذ بهذا المبدأ دون المبالغة فيه أو الإضرار بأصحاب المصالح

يختلف القياس المحاسبي للأرباح والخسائر في المحاسبة الإسلامية حسب إذا كانت:

- نتيجة عملية تبادلية: ينطبق عليها الإثبات المحاسبي للإيرادات والتكاليف؛
- نتيجة عمليات غير تبادلية كعقود التبرعات فالقاعدة الشرعية تنص على أن الحق ينقل بالقبض وهنا فقط يتم إثبات العملية في الدفاتر؛
- نتيجة تغير الأسعار: لا تؤخذ بعين الاعتبار شرعاً باستثناء تقويم الأصول لغرض تقويم الزكاة أو تصفية المشروع أو المضاربة وهذا ينطبق أيضاً على صناديق الاستثمارات المقيدة عند الاسترداد؛
- اثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المقيدة: يتم قياسها بنفس الأحكام السابق ذكرها؛
- مقابلة الإيرادات بالتكاليف والمكاسب بالخسائر: استناداً لمبدأ "الغنم بالغرم" فإن ذلك يقتضي تجميع عناصر الإيرادات والتكاليف التي تجمع بينهما علاقة سببية ثم مقارنتهما للوصول إلى صافي الأرباح أو صافي الخسائر (سامرمظهر قنطقجي، 2019)

2. القياس الكمي:

ويعني التعبير عن العمليات المالية بالوحدات النقدية وهذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بشرط الدقة والموثوقية. (سمحان، 2022، صفحة 29)

في ظل تغير القيمة الزمنية للنقود ولاعتبارات تحصيل الإيراد من عدمه أو الالتزام بالتكاليف فإنه توجد عدة طرق للقياس منها:

- تقاس حقوق المصرف على الغير بالديون الجيدة بعد استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها؛
- التقويم الدوري لموجودات المحفظة أو الصندوق بالقيمة الجارية (التنضيض الحكمي)؛

- اثبات عناصر القوائم المالية بالقيمة التاريخية في حالة صعوبة الأخذ بطريقة التنضيق الحكمي. (سامرمظهر قنطججي، 2019)

3. المقابلة:

يعني ربط النفقات بالإيرادات المراد تحقيقها إلا أن المحاسبون يواجهون عدة صعوبات لتطبيق هذا المبدأ عند تحديد الإيرادات والنفقات التي تخص الفترة المحاسبية وعادة ما يتم استخدام الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق في تقييد العمليات المالية عند توفر الشروط التالية:

- استحقاق المؤسسة المالية للإيراد وهذا يتوقف على قيامها بتنفيذ المهام الموكلة إليها؛
 - اكتمال العملية التبادلية بين الطرفين بالتزامات متبادلة؛
 - أن يكون الإيراد معلوما وقابلا للتحصيل وفي بعض المعاملات التي تكون فيها نسبة المخاطرة مرتفعة يشترط أن يكون محصلا فعلا كالمضاربة مثلا؛
 - يتم إثبات التكاليف نتيجة لارتباطها بإيرادات تحققت، أو بفترة زمنية محققة.
- تركز المحاسبة في الإسلام على مدى تحقيق العدالة في تطبيق هذا المبدأ وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة بالنسبة لشركات الأشخاص أو شركات المساهمة المعاصرة.

4. الأهمية النسبية:

يعني التركيز على العناصر الهامة كما وكيفيا وحسب احتياجات مستخدميها عن طريق الإفصاح عنها في القوائم المالية. وهذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا يتطلب مراعاة مايلي:

- تكلفة إنتاج المعلومات لا تتجاوز العائد منها؛
- ضرورة تضمين جميع المعلومات الهامة إفصاح كامل وكافي لإفادة جميع مستخدمي تلك القوائم بشرح تكميلي في الإيضاحات حول القوائم المالية (سامرمظهر قنطججي، 2019).

5. الإفصاح:

ويعني نشر المعلومات المالية بشكل يجعل القوائم المالية غير مضللة للمستفيدين منها، والتعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة بكل مصداقية وشفافية.

6. تبات الطرق المحاسبية:

يعني عدم تغيير أساليب الإثبات والقياس والعرض الصحيحة أثناء الفترات المحاسبية إلا لأسباب منطقية مبررة والإفصاح عنه في ملحق للقوائم المالية مع إظهار أثر التعديل على القوائم المالية. وهذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لما فيه من تحقيق للعدالة والفعالية في الرقابة والمقارنة لحفظ المصالح.

7. التكلفة التاريخية:

ويعني قياس العناصر بالمبالغ التي دفعت فعلاً يوم إنشائها، وهذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بشرط اعداد قوائم مالية تعتمد على تقويم تلك العناصر بالقيمة السوقية من أجل احتساب الزكاة، وإذا كان هناك شركاء غير دائمين في المشروع فإن إعداد بيانات مالية بالقيمة الجارية شرط لحفظ حقوق جميع الأطراف.

المطلب الثالث: مبررات حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير محاسبية تناسب طبيعة نشاطها:

يعتبر التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية يجعلها تتعامل مع البيانات بمبدأ الحلال والحرام الأمر الذي لم تأخذه بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وهي من أهم المبررات لوضع أسس محاسبية تتناسب مع هذا المبدأ ومع ثقافة المجتمعات التي تطبق المعاملات المالية الإسلامية، وفيما يلي بعض المبررات التي تجعل اصدار معايير محاسبية دولية تناسب المؤسسات المالية الإسلامية ضرورية وهي:

أولاً-عدم وجود مصطلح الفائدة:

يوجد في الأنظمة الرأسمالية مصطلحات غير متوافقة مع الأحكام الشريعة الإسلامية، مثل الربا وبيع الديون، والعقود الآجلة المبنية على أساس الفائدة التي لا يعترف بها النظام الإسلامي في سجلاته المحاسبية القائم على أساس المشاركة. وهذا ينتج عنه عدة أحداث لها تأثير على القيود المحاسبية وهي:

- تغير العائد وفق الربح والخسارة؛
- تعرض رأس المال للربح أو الخسارة حسب نتيجة الأعمال؛
- ارتفاع عنصر المخاطرة مما يجعل استحقاق العوائد على الأموال غير مضمون.

ثانياً-وجود مصطلح الزكاة:

الزكاة ركن أساسي من أركان الإسلام، ومن أساسيات المعاملات المالية، والامتثال لهذا الجانب يستدعي أخذ المال لدورته الطبيعية (كسب، صرف، تشغيل)، فعلى الرغم من أن علم المحاسبة هو الأقرب لفقه الزكاة إلا أن طغيان المصطلحات المحاسبية الحديثة التي نشأت في بيئة غربية لا تمثل الزكاة جزءاً من ثقافتها ما أدى إلى استبعادها والتركيز على الضريبة لوحدها. ينتج عن الزكاة أحداث لها تأثير على القيود المحاسبية وهي:

- توضيح كيفية حساب الزكاة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية،
- للزكاة حصيلة خاصة بها ومصارف محددة،
- لا تضم أموال الزكاة للقوائم المالية التي استقر عليها العرف بحكم أن مصارفها حددت شرعاً؛

ثالثاً- وجود مصطلح التكافل:

التكافل هو مصطلح إسلامي ينادي بحماية أفراد المجتمع بجبر أضرار من يتعرض للخسارة، ويعتبر من أهم الجوانب التي تفصح عن خصوصية محاسبة شركات التأمين التكافلي القائمة على علاقة تبرع المستأمن باشتراكات لصالح لجميع المستأمنين حسب الحاجة، وتوزيع الفائض في حال تحققه على المستأمنين باتباع سياسة الفصل بين أموال المساهمين وأموال المشتركين، وهذا ينتج عنه ممارسات لها أثر محاسبي يتمثل في النقاط التالية:

- للمستأمنين فائض ما تبقى من تبرعاتهم في صندوق التأمين التكافلي بعد جبر الضرر؛
- شركات التأمين التكافلي تمارس أعمالاً غير ربحية متعلقة بتبرعات المشتركين، وأعمالاً ربحية عند استثمار الفائض مضاربة (قراضاً) أو وكالة؛
- الفصل بين حسابات المشتركين في صندوق التأمين التكافلي وحسابات المساهمين، وهذا يتطلب تمييز فعلي في الحسابات المالية؛ في حين لا تعترف الجهات الاشرافية والرقابية بهذا الفصل حفاظاً على التكيف القانوني لشركات التأمين؛
- فرض الزكاة على فائض التأمين وما ينشأ عنه من أرباح.

رابعاً-تحديد الأرباح:

يعد الإفصاح عن الأرباح بطريقة عادلة وبما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من أهم المسائل التي تنمي ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية وتشجعهم على الاستثمار والايدياع لديها.

اتفق جميع علماء الشريعة أن الربح هو النماء وهو الزيادة على رأس المال المستفاد من تشغيله في العمليات التجارية. كما أنهم حصروا الربح في الناتج من عملية البيع والشراء والتجارة.

وعرفه بعض الباحثين المعاصرين بأنه "الزائد على رأس المال نتيجة تقلبيه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها، بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة." وهو تعريف يشمل كل عوائد الاستثمار من تجارة وصناعة وخدمات وغيرها. (الرملاوي)

والربح في الفقه الإسلامي نوع من أنواع نماء المال نتيجة لتشغيله في الأنشطة التجارية، وقد أشرنا سابقاً أن استحقاق الربح يكون بشكل عادل "الغنم بالغرم" يختلف مقداره حسب درجة المخاطرة التي يتعرض له المال في العمليات التجارية "الخروج بالضمان". (الرملاوي، صفحة 222)

أما في الاقتصاد فيعد الربح عائد المخاطرة والابتكار والاحتكار، فإذا اعتبرنا الاحتكار غير مشروع لما يلحق من ظلم بالآخرين، يبقى لنا الربح الناشئ عن المخاطرة والابتكار، كما لا يجوز توزيع الربح دون استيفاء كامل رأس المال.

وقد تعرض الفقهاء لأنواع الربح وأثر التضخم عليه وكذلك عائد الاستثمار، وأثر سرعة دوران رأس المال على الربح. فقد اشترط الغزالي في عقد القراض (المضاربة) بأن يكون الربح معلوماً بالجزئية وأن يشترط له الثلث أو النصف أو كما شاء. ويرى الغزالي أنه من قنع بربح قليل كثرت تعاملاته فزيادة معدل دوران الأصول يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمار مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "رحم الله عبداً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا اقتضى" لهذا يرى بأنه لا يجب المغالاة في نسب الربح لأنه ليس الهدف الوحيد، وذكر أن الغبن يعتبر بما زاد عن ثلث القيمة (سامر مظهر فنطقجي، 2004، الصفحات 140-141)

وقد ذكر في الأثر أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يتجول في أسواق الكوفة ويقول "يا معاشر التجار خذوا الحق تسلموا، ولا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيره" وهذه دعوة لعدم المغالاة في رفع الأسعار لزيادة

معدلات دوران رأس المال إذا كان المال المتجر به كثيرا. وقد قال ابن خلدون "الربح وإن كان قليلا عظم لأن القليل في الكثير كثير" (سامر مظهر قنطججي، 2004، صفحة 85)

أما مجمع الفقه الإسلامي فيرى:

1. الأصل الذي تقرره النصوص والقواعد الشرعية ترك الناس أحرارا في بيعهم وشرائهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية عملا بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ ﴾ النساء (29)

2. ليس هناك تحديد نسبة معينة للربح يتقيد بها التجار في معاملاتهم وترك لظروف التجارة العامة، مع مراعاة الآداب الشرعية من رفق وقناعة وتيسير.

3. وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته كالغش، والخديعة، والتدليس، والاستغلال، وتزييف حقيقة الربح والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة.

4. لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير إلا إذا حدث خلافا واضحا في السوق والأسعار الناشئة عن عوامل مصطنعة كالغلاء والغبن الفاحش حينئذ التدخل يكون بالوسائل العادلة التي تقضي على تلك العوامل. وهذا يعني أن تحديد الأرباح وتقديرها يكون بمقدار أو نسبة معينة. (سامر مظهر قنطججي، 2004، صفحة 146)

بناء على ما سبق فإن الأرباح لا تخضع إلى سقف معين أو حد أعلى للربح أو نسبة لا تجوز الزيادة عليها. وإنما توجد ضوابط للربح لا يمكن تجاهلها وهي أن يكون العقد صحيحا من الناحية الشرعية، مبني على الصدق والأمانة في التعامل وخال من الاستغلال أو الغرر أو الاكراه وفي هذه الحالة يجب تحديد أرباح التجار لمنع الجشع وفرض الرقابة على الأسواق.

الآن هل المؤسسات المالية الإسلامية تعالي في تحديد الأرباح فهناك عدة مآخذات على البنوك الإسلامية بأنها تفرض أسعارا تفوق ما تفرضه البنوك التقليدية وهذا ما يجعلها محل ريبة وشك.

بناء على القول بأن الدولة يجب أن تتدخل وتحدد سقف للأسعار عندما يكون هناك مغالاة في تحديد السعر، هنا يجب توفر عدة ضوابط يجب مراعاتها عند القيام بعملية تحديد سقف الأسعار:

- مراعاة العدالة في تحديد سقف الأرباح بحيث لا يحرم البائع من ربحه ولا يغالي على المشتري؛
- الاستعانة بأهل الاختصاص في مجال الاقتصاد لتحديد تكلفة المنتج ومن ثم تحديد هامش ربح مناسب وعادل؛

- عرض الأسعار على التجار-المتعاملين-بعد تحديدها حتى يكون الرضى التام بدون اجحاف؛
- ألا تلجأ الدولة إلى التسعير إلا عند الحاجة والضرورة. (الرملاوي، صفحة 176).

خامسا-طبيعة العلاقة مع المودعين:

تعتبر المصارف الإسلامية الحسابات الجارية فقط على أنها التزام بالإضافة إلى الاحتياطات المودعة لدى البنك المركزي من ودائع أصحابها برسم الأمانة والضمان فلا يتحمل أصحابها أية مخاطر ولا يستحقون عنها عوائد، أما الحسابات الاستثمارية المطلقة والمقيدة فلا تعتبر التزاما لا شرعا ولا محاسبيا لأنها قائمة على المضاربة (القراض) أو الوكالة بالاستثمار ولأن المحاسبة يجب أن تعبر بصدق عن العملية المالية فينتج الأثر المحاسبي كما سنذكره فيما يلي:

- قبض المصرف لهذه الأموال قبض أمانة لا قبض ضمان؛
- توزيع الأرباح بين المصرف (المضارب) وأصحاب حساب الاستثمار حسب النسب المتفق عليها، وتوزع الخسارة حسب نسبة المساهمة في رأس المال مالم يقصر المضارب في إدارة الأموال؛
- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار تحدد بصافي ما تبقى من أموالهم بعد إضافة الأرباح وطرح ما يخصهم من خسائر ومسحوبات (سمحان، 2022، صفحة 417).

سادسا-طبيعة العلاقة مع المستثمرين:

تتعامل المصارف الإسلامية مع عمليات التمويل المصرفي بإجراءات تفرضها أحكام الشريعة الإسلامية وان بدت في ظاهرها تشبه التمويل التقليدي وذلك راجع لعمل المصارف الإسلامية في بيئة تقليدية ويحكمها بنك مركزي واحد، إلا أن الأمر يختلف فالتمويل الإسلامي مختلف من حيث ضرورة التملك وتحمل المخاطر، وهذا ما ينجر عنه خطوات يجب تحديدها أثرها المحاسبي نظرا لأهميتها في تحديد المركز المالي.

المبحث الثالث

عموميات حول هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

:AAOIFI

المطلب الثاني: إصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

:AAOIFI

المطلب الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **:AAOIFI**

شهد العصر الحديث هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي في كثير من دول المسلمين وللأسف بتطبيق هذا النظام ثم الابتعاد عن أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن عودة الاهتمام بالفكر المحاسبي الإسلامي أدى إلى ظهور مؤسسات اقتصادية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم تطوير المحاسبة الإسلامية بما يتناسب

والمعاملات المالية المعاصرة، ومن أجل ذلك تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي اهتمت بإصدار معايير دولية للمحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI:

بدأت الفكرة لتأسيس هيئة دولية للمؤسسات المالية الإسلامية في إسطنبول بعدما صدرت ورقة عمل قُدمت في مؤتمر البنك الإسلامي السنوي للتنمية سنة 1987، نتج عنها توصية بتأسيس فريق عمل قام على مدار 3 سنوات بإعداد خمسة مجلدات من البحوث المكتوبة والتي تمخضت عنها اتفاقية التأسيس الموقعة من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فيفري 1990 في الجزائر وسميت بهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتم تسجيلها كهيئة مهنية عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح سنة 1991 حيث كانت بداية انطلاقها الفعلية، ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير ربحية، تمول عن طريق مساهمات يدفعها الأعضاء المؤسسون (البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دار المال الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة دلة البركة، بيت التمويل الكويتي) ومنذ بداية عملها أشرفت عليها لجنة تتكون من (17 عضواً)، مجلس معايير المحاسبة المالية (21 عضواً)، لجنة تنفيذية تعين من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة شرعية تتكون من أربعة فقهاء ([/https://aaoifi.com/](https://aaoifi.com/) ، 2020)

في سنة 1995 ثم إعادة هيكلة الهيئة وتعديل نظامها الأساسي وتعديل اسمها لتصبح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، نص النظام الأساسي المعدل على إنشاء مال "وقف وصدقة" تساهم فيه المؤسسات الأعضاء في الهيئة (المؤسسين، غير المؤسسين، المراقبين) بدفع رسم العضوية (مرة واحدة فقط) ويتم تمويل نشاطات الهيئة من ريع هذا الوقف، وقد تجسدت على أرض الواقع في سنة 1998. كما يتم تمويل الهيئة من رسم الاشتراك السنوي، والمنح، والتبرعات، والوصايا، ومصادر أخرى ([/https://aaoifi.com/](https://aaoifi.com/)، 2020).

بدأت الهيئة بإصدار معايير للمحاسبة والمراجعة فقط عن طريق خبراء المحاسبة إلا أنه وفي ظل غياب بيان مفصل للعقود والمنتجات المالية من زاويتها الفقهية والشرعية في صيغتها العصرية كان لابد من تعزيز المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية والتي تكون أساس المعيار المحاسبي ودليل عملي دولي وهنا بدأت الفكرة

لإصدار معايير شرعية والتأسيس للمجلس الشرعي بدلا من اللجنة الشرعية، للنظر في الفتوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية لمختلف المؤسسات المالية الإسلامية عبر الدول (<https://aaoifi.com/>، 2020).

في سنة 2015 أعيد تعديل النظام الأساسي للهيئة لتصبح ثلاثة مجالس فنية: مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، المجلس الشرعي، مجلس الحوكمة والأخلاقيات، بالإضافة إلى الجمعية العمومية ومجلس الأمناء، تصدر الهيئة معايير للصناعة المالية الإسلامية في خمسة مجالات: معايير شرعية، معايير محاسبية، معايير مراجعة، معايير حوكمة، معايير أخلاقيات العمل (<https://aaoifi.com/>، 2020).

ثانيا: المؤسسات الأعضاء في الهيئة:

تحرص الهيئة على تقديم أفكار جديدة من شأنها إبراز أهمية قيم وأخلاقيات المالية الإسلامية لتنمية ثقة أصحاب المصالح في الصناعة المالية الإسلامية وتشجعهم على الاستثمار ومن أجل ذلك وسعت عضويتها لتشمل كل من ترى فيه مصلحة التعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية ومع منتجاتها ومع الهيئة. وقد شمل عضوية الهيئة الفئات التالية:

1. الأعضاء المؤسسون:

يتكون الأعضاء المؤسسون من البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دار المال الإسلامي، شركة راجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة دلة البركة، بيت التمويل الكويتي.

2. الأعضاء غير المؤسسين (أعضاء مشاركين)

يتكون الأعضاء غير المؤسسين (المشاركين) من الفئات التالية:

- المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الهيئات الرقابية والاشرفية وتشمل البنوك المركزية ومؤسسات النقد وما في حكمها؛
- الهيئات الفقهية الإسلامية ذات الشخصية المعنوية.

3. الأعضاء المراقبين:

يتكون الأعضاء المراقبين من الفئات التالية:

- الهيئات والجمعيات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة و/أو عن إعداد معايير المحاسبة والمراجعة؛

- مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة المهتمة بأعمال المؤسسات المالية الإسلامية؛
- المؤسسات المالية التي تمارس أنشطة مالية إسلامية ضمن نشاطاتها الثانوية؛
- مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانوا أفراداً أم هيئات.

4. الأعضاء المؤازرين:

يتكون من كافة المؤسسات المالية الإسلامية التي أبدت تعاونها مع المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها، ومع الهيئة.

ثالثاً: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تعتبر الأيوفي من أبرز المنظمات غير الربحية نشأت من خلال شبكات الاتصال والتعاون الحديثة الممكنة بين المسلمين والغرب، تهتم بتوفير درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم بما يدعم نمو الصناعة المالية الإسلامية وتطويرها، يكفي أنها الهيئة الوحيدة في العصر الحديث التي أنشئت خارج المجال الأنجلو أمريكي بهدف تطوير معايير محاسبية دولية مركزة في ذلك على المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون منفصلة عن مجلس المعايير الدولية (IASB). وإن كانت تنطلق مما توصل إليه المجلس من معايير وتضعها كأرضية للتأسيس معاييرها المحاسبية. كما تعمل الهيئة على توفير الأدلة الإرشادية اللازمة لعمل الأسواق المالية الإسلامية وإعداد تقارير مالية تعكس صورة صادقة وموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها (https://aaoifi.com/، 2020). وقد قالت عنها الفايانانشال تايمز في عددها 2001/10/31 بأنها تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية. (سامر مظهر قنطججي، 2019، صفحة 28)

توسعت أهداف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى مايلي:

1. نشر وتطوير فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل؛
2. إصدار ومراجعة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق بين الممارسات المحاسبية وإجراءات المراجعة التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد ومراجعة قوائمها المالية؛
3. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى تواكب تطور أنشطتها وتطور الفكر المحاسبي وتطبيقاته؛

4. إعداد ومراجعة البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين؛

5. السعي لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والإرشادات المتعلقة بالممارسات المالية الإسلامية التي تصدرها الهيئة من كل الجهات الممارسة للنشاطات المالية الإسلامية ومكاتب المحاسبة والمراجعة عبر الدول بما يلائم البيئة التي تنشأ فيها.

رابعاً: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من:

1. الجمعية العمومية:

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة وتتكون من المؤسسات الأعضاء في الهيئة، وللجمعية العمومية صلاحية إقرار التعديلات في النظام الأساسي للهيئة وقبول الأعضاء الجدد وتعيين مجلس الأمناء واعتماد القوائم المالية السنوية، تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل سنة بناء على دعوة رئيس مجلس الأمناء أو بطلب يقدم لرئيس المجلس من 25% من الأعضاء الذين لهم حق التصويت (المؤسسين والمشاركين والأعضاء الممثلين لجهات إشرافه ورقابيه).

2. مجلس الأمناء:

يتكون مجلس الأمناء من 19 عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العمومية كل خمس سنوات ويمثل فئات متعددة من مؤسسين ومستخدمي القوائم المالية وجهات إشرافه ورقابيه وعاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقهاء في الشريعة الإسلامية، يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة ومن بين مهامه:

- تعيين أعضاء مجالس الهيئة الفنية وإعفاؤهم وفقاً لأحكام النظام الأساسي للهيئة؛
- تدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة وأوجه استثمار أموالها؛
- ترشيح المدقق الخارجي؛
- اعتماد خطة عمل والميزانية التقديرية السنوية للهيئة؛

- الموافقة المبدئية على التقرير السنوي لمجلس الأمناء والقوائم المالية السنوية وتقارير المدقق الخارجي في انتظار اعتمادها من الجمعية العمومية؛
- اقتراح تعديل النظام الأساسي للهيئة؛
- السعي لدى الجهات المسؤولة عن تطبيق المعايير في الدول التي تعمل فيها المؤسسات المالية الإسلامية لتبني تطبيق البيانات والمعايير والإرشادات التي تصدرها الهيئة.

3. اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء، رئيس مجلس الأمناء أو نائبه، الأمين العام للهيئة، عضوان من مجلس الأمناء، رئيس المجلس المحاسبي ورئيس المجلس الشرعي أو من ينوب عليهما، تجتمع اللجنة مرة على الأقل في السنة بدعوة من الأمين العام وكلما دعت الحاجة بطلب من رئيس اللجنة أو الأمين العام للهيئة ومن مهامها:

- مناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية؛
- مناقشة القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي للهيئة؛

4. لجنة المراجعة :

لجنة المراجعة فتعمل على تحقيق الرقابة المستقلة والموضوعية من خلال الوظائف التالية:

- الحفاظ على نزاهة عملية إعداد القوائم المالية والتقارير المالية والإشراف على علاقة الهيئة مع المدقق الخارجي؛
- العمل كصلة وصل مستقلة بين إدارة الهيئة وأصحاب المصالح، حماية لحقوق أصحاب المصالح ومنها إلى حماية الصناعة المالية الإسلامية الدولية؛
- تقديم الضمانات الإضافية حول موثوقية المعلومات المالية المقدمة إلى المجلس؛
- حماية مصالح الأعضاء وغيرهم من أصحاب مصالح الصناعة المالية الإسلامية بدون تحيز؛

5. الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي الجهاز الإداري والتشغيلي للهيئة تتكون من الأمين العام والأجهزة الفنية والإدارية وغيرها، وتكون الأمانة العامة مسؤولة عن تسيير الأعمال اليومية للهيئة والتنسيق مع المجالس الفنية وتنفيذ كل الأنشطة المتعلقة بإصدار المعايير ونشرها وتطبيقها

6. المجالس الفنية: وتتكون من:

1.6 مجلس معايير المحاسبة والمراجعة:

لضمان تمثيل القطاعات المختلفة في الصناعة المالية الإسلامية والاستفادة من خبرات الخبراء كل في تخصصه فإن تشكيلة المجلس تكون مكونة من جهات إشرافية ورقابية ومؤسسات مالية إسلامية، وشركات محاسبة ومراجعة، وأساتذة الجامعات، وأصحاب الاختصاص في أسواق المال الوطنية والمؤسسات الدولية؛ يجتمع هذا المجلس مرتين في السنة على الأقل، وتصدر القرارات بالأغلبية. ومن مهامه:

- إعداد واعتماد بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها؛
- إعداد واعتماد معايير الأخلاقيات والتعليم المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات المالية الإسلامية؛
- إعادة النظر بغرض الإضافة أو الحذف أو التعديل في أي بيان من بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة؛
- إعداد واعتماد الإجراءات التنفيذية لإعداد المعايير ولوائح وإجراءات عمل مجلس المعايير.

2.6 المجلس الشرعي:

يتكون المجلس الشرعي من أعضاء لا يزيد عددهم عن عشرين عضوا يعينهم مجلس الأمناء لمدة خمسة سنوات من الفقهاء الذين يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء في الهيئة وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك المركزية ومن مهام المجلس الشرعي:

- تحقيق التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية؛

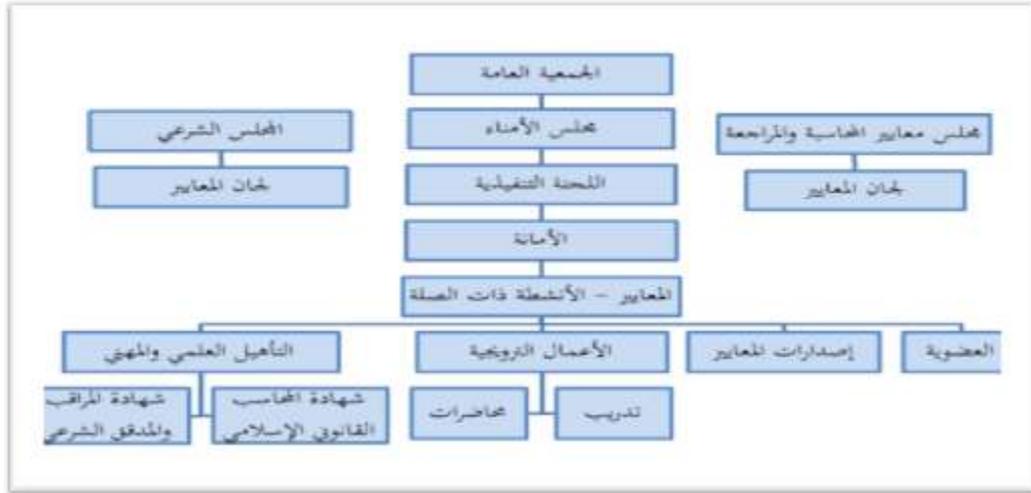
- السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية التي تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب، في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات؛
- النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية أو من هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء كانت الإحالة لإبداء الرأي الشرعي فيما يحتاج إلى اجتهاد جماعي، أو للفصل في وجهات الرأي المختلفة، أو للقيام بدور التحكيم؛
- دراسة المعايير الصادرة عن الهيئة في مجالات المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والبيانات ذات الصلة في مراحلها المختلفة للتأكد من مراعاة إصدارات الهيئة لأحكام الشريعة الإسلامية.

3.6 مجلس الحوكمة والأخلاقيات:

تأسس المجلس الفني الخاص بالحوكمة في نهاية سنة 2015 يضم 15 خبيراً من أنحاء العالم وما يتبعه من مجموعات عمل ولجان فرعية في هذا المجال، فيتكون من ممثلين عن المؤسسات المالية الإسلامية وممثلون عن شركات المحاسبة والمراجعة والخبراء المهنيين في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر، ممثلون عن البنوك المركزية، كما يضم مجموعة من علماء الشريعة وممثلين عن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. (<https://aaoifi.com/> ، 2020)

وفيما يلي مخطط الهيكل التنظيمي للهيئة حسب المعلومات المتوفرة من الموقع الرسمي :

الشكل رقم 3 الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية



المصدر: الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة (https://aaoifi.com/, 2020)

المطلب الثاني: إصدارات الهيئة:

تضاعف هيئة الأيوبي جهودها من خلال اجتماعات المجالس الفنية الثلاث لبناء معاييرها الدولية بما يتناسب والصناعة المالية الإسلامية فهي تعمل على تحديث تلك المعايير باستمرار، وقد أصدرت الهيئة حتى سنة 2023 خمسة أنواع من المعايير بنسختها العربية والانجليزية، تعمل حالياً بـ 115 معياراً. تفصيلها على النحو التالي: 61 معياراً شرعياً، 39 معياراً محاسبياً، 06 معايير مراجعة، 13 معياراً للحوكمة، 03 معايير متعلقة بأخلاقيات العمل، وحرصاً على وصول تلك المعايير إلى كل دول العالم ثم ترجمة المعايير الشرعية إلى أهم اللغات العالمية بمنهجية متقنة ولغة دقيقة، منها الروسية والفرنسية والأوردية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

جدول 4 المعايير الشرعية

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
1	المتاجرة في العملات	31	ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية
2	بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان	32	التحكيم
3	المدين المماطل	33	الوقف
4	المقاصة	34	إجارة الأشخاص
5	الضمانات	35	الزكاة

العوارض الطارئة على الالتزامات	36	تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي	6
الاتفاقية الائتمانية	37	الحوالة	7
التعاملات المالية بالإنترنت	38	المرابحة	8
الرهن وتطبيقاته المعاصرة	39	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	9
توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة	40	السلم والسلم الموازي	10
إعادة التأمين الإسلامي	41	الاستصناع والاستصناع الموازي	11
الحقوق المالية والتصرف فيها	42	الشركة والمشاركة والشركات الحديثة	12
الإفلاس	43	المضاربة	13
السيولة تحصيلها وتوظيفها	44	الاعتمادات المستندية	14
حماية رأس المال والاستثمارات	45	الجعالة	15
الوكالة بالاستثمار	46	الأوراق التجارية	16
ضوابط حساب ربح المعاملات	47	صكوك الاستثمار	17
خيارات الأمانة	48	القبض	18
الوعد والمواعدة	49	القرض	19
المساقاة	50	بيوع السلع في الأسواق المنظمة	20
خيارات السلامة العيب-تفرق الصفقة- فوات الوصف	51	الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	21
خيارات التروي الشرط- التعيين- النقد	52	عقود الامتياز	22
العربون	53	الوكالة وتصرف الفضولي	23
فسخ العقود بالشرط	54	التمويل المصرفي المجمع	24
المسابقات والجوائز	55	الجمع بين العقود	25
ضمان مدير الاستثمار	56	التأمين الإسلامي	26
الذهب وضوابط التعامل به	57	المؤشرات	27
إعادة الشراء	58	الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	28
بيع الدين	59	ضوابط الفتوى وأخلاقها في إطار المؤسسات	29
الوقف	60	التورق	30
بطاقات الدفع	61		

المصدر: <https://aaoifi.com/>

جدول 5 قائمة المعايير المحاسبية المالية FAS

رقم المعيار	اسم المعيار
1	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
3	التمويل بالمضاربة
4	التمويل بالمشاركة
7	السلم والسلم الموازي
8	الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك
9	الزكاة
10	الاستصناع والاستصناع الموازي
12	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية
13	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية
14	صناديق الاستثمار
15	المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية
16	المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية
18	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية
19	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية
20	البيع الآجل
21	الإفصاح عن تحويل الموجودات
22	التقرير عن القطاعات
23	توحيد القوائم المالية
24	الاستثمار في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة)
26	الاستثمار في العقارات
27	حسابات الاستثمار
28	المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى
30	اضمحلال (هبوط) القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر
31	الوكالة بالاستثمار
32	الإجارة
33	الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة
34	التقرير المالي لحملة الصكوك
35	احتياطات المخاطر
36	تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن الأيوبي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لأول مرة
37	التقرير المالي للمؤسسات الوقفية
38	الوعد والخيار والتحوط
39	التقرير المالي عن الزكاة

المصدر: <https://aaoifi.com/>

ملاحظة: يذكر أن معايير المحاسبة المالية هي أكثر المعايير مراجعة وتحديثاً لجعلها مواكبة والتطورات الدولية، ومن المعايير التي هي قيد المراجعة نجد:

جدول 6 معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

رقم المعيار	اسم المعيار
1	هدف المراجعة ومبادئها
2	تقرير المراجع الخارجي
3	شروط الارتباط لعملية المراجعة
4	فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية
5	مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية
6	التدقيق الشرعي الخارجي (عقد ارتباط تأكيد مستقل لضمان الجودة النوعية في التزام المؤسسات المالية بمبادئ الشريعة وأحكامها)
ورقة ارشادية رقم 2: تقرير المراجع الخارجي	

المصدر: <https://aaoifi.com/>

جدول 7 معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية

رقم المعيار	اسم المعيار
1	تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها
2	الرقابة الشرعية
3	الرقابة الشرعية الداخلية
4	لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية
5	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
6	بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية
7	المسؤولية الاجتماعية للشركة-السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية
8	الهيئات الشرعية المركزية
9	الالتزام الشرعي
10	الالتزام الشرعي والتصنيف الاستثماري للمؤسسات المالية الإسلامية
11	التدقيق الشرعي الداخلي
12	حوكمة الصكوك
13	حوكمة الوقف
الورقة الإرشادية لحوكمة الوقف	

المصدر: <https://aaoifi.com/>

جدول 8 ميثاق أخلاقيات العمل

اسم المعيار
ميثاق أخلاقيات مهنيين الصيرفة الإسلامية
ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية
ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية

المصدر: <https://aaoifi.com/>

المطلب الثالث: اعتماد الدول على المعايير الصادرة عن هيئة الأيوبي:

وسعت هيئة الأيوبي دائرة المشاركة في اعداد المعايير بضم خبراء في الشريعة وفي المحاسبة ورجال قانون من مختلف دول العالم، وهذا ما حسن من جودة معاييرها، ويثبت مدى جدتها في جعل الصناعة المالية الإسلامية ترتبط بشكل وثيق بما يتم التوصل إليه من تطورات ولتعزيز مستوى الشفافية والمصدقية في الإفصاح عن المعلومات المالية، وقد اعتمدت عدة دول المعايير الصادرة عن الهيئة إما بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في السلطات القضائية لعدة دول مثل: مملكة البحرين ومركز دبي العالمي وسلطنة عمان والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا ونيجيريا، كما يسترشد بها لتطوير القوانين المحاسبية الوطنية في بعض الدول مثل: أستراليا واندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا. ويوصى بها كمبادئ استرشادية في بعض السلطات القضائية مثل الكويت.

كما يسمح في بعض الدول من إعداد تقاريرها المالية بناء على المعايير المحاسبية للهيئة. بالإضافة إلى أن البنوك في بنغلادش تقوم بتطبيق معايير الأيوبي تطوعاً. كما تم تطوير الأساس القانوني للمحاسبة في جمهورية كازاخستان على أساس المعايير المحاسبية للأيوبي. (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>، 2020).

تتبع المعايير المحاسبية في شركات التدقيق، وشركات التأمين التكافلي، وشركات التمويل غير المصرفية، ومؤسسات سوق رأس المال، ومؤسسات التعليم والتدريب، وعلماء الشريعة والمتخصصين من جميع أنحاء العالم. وفيما يلي جدول يبين قائمة الدول التي تتبع المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إما بشكل كلي أو جزئي أو كدليل إرشادي:

جدول 9 قائمة الدول التي تتبع المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي

الرقم	الدولة	اتباع المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة AAOIFI كمتطلبات تنظيمية إلزامية/ دليل إرشادي
01	أفغانستان	غير متوفر
02	البحرين	إلزامية
03	بنك التنمية الإسلامي	إلزامية
04	العراق	غير متوفر
05	الأردن	إلزامية
06	جمهورية كريغستان	إلزامية
07	لبنان	إلزامية
08	ليبيا	غير متوفر
09	موريشيوس	إلزامية
10	نيجيريا	إلزامية
11	دولة قطر	إلزامية
12	مركز قطر الدولي المالي QIFC	إلزامية
13	سلطنة عمان	إلزامية
14	باكستان	إرشادية
15	فلسطين	غير متوفر
16	السودان	إلزامية
17	سوريا	إلزامية
18	اليمن	إلزامية
19	الإمارات العربية المتحدة	إلزامية
20	الكويت	إرشادية
21	كازاخستان	إرشادية
22	اندونيسيا	إرشادية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لهيئة الأيوبي: <https://aaoifi.com/>

ثالثا: منهج هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

اتبعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنهج التالي في اعداد معاييرها:

1. مفاهيم من الفكر الإنساني المشترك في مجال المحاسبة، مما يحقق الضبط والعدل وإتقان العمل، وهذا مما لا ينازع أحد في الأخذ به، ومن أمثلة ذلك المفاهيم المبينة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كمفهوم الملاءمة، ومفهوم موثوقية المعلومات فلا يوجد ضرر من استخدام أمثال هذه المفاهيم بما آلت إليه في الفكر المحاسبي التقليدي؛

2. مفاهيم تستلزمها المحاسبة المالية لكنها جاءت على نحو يخالف المبادئ الإسلامية، فكان لابد من تعديلها بالحذف أو الإضافة للاستفادة منها حتى لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أمثلة ذلك مفهوم اختلاف قيمة النقد لذاته لاختلاف تواريخ استحقاقه - المعترف به في النظام التقليدي - فإنه غير معتبر شرعا؛

3. مفاهيم انفرد بها هذا البيان استمدت من مبادئ ومقررات شرعية بما يمهد للمعالجة المحاسبية لبعض الصيغ في تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية. وهذا النوع أهم ما عني به هذا البيان لأنه يشكل تمييزا في الفكر المحاسبي. ومن أمثلة ذلك مفهوم (الخراج بالضمان) بمعنى أن ما يخرج من غلة أو منفعة أو ربح هو لقاء تحمل الضمان، ومفهوم (الغرم بالغنم) بمعنى أن تكاليف الشيء تكون على من ينتفع به، وأن الخسارة تكون على من يستحق الربح (سامر مظهر قنطقجي، 2004، صفحة 67)

خلاصة الفصل الأول:

يشمل النشاط الاقتصادي بصيغته المؤسسية مؤسسات مالية إسلامية متكاملة مبنية على التعاليم الإسلامية ولا تتعامل بالربا من مصارف إسلامية، مؤسسات تأمين تكافلي، صناديق استثمار، مؤسسات تمويل إسلامي مصغر، ومؤسسات الزكاة والأوقاف، تستدعي الوقوف على الأسس المحاسبية التي تترجم معاملاتها المالية. وليس القصد الأسس الفنية فهي لا تختلف بين النظام الرأس مالي والنظام الإسلامي ولا نقصد بها العلم الظني الذي يعتمد على للبحث والاجتهاد، وإنما الأسس المحاسبية القائمة على الثوابت القطعية التي لا تتغير عبر الزمان والمكان كعدم وجود مصطلح الفائدة، وجود الزكاة، التكافل، الإفصاح على الأرباح العادلة دون مغالاة، طبيعة العلاقة مع المتعاملين القائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

وقد سعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوبي إلى دعم نمو الصناعات المالية الإسلامية بوضع معايير شرعية ومحاسبية مراجعة وحوكمة وهي دائمة العمل من أجل تطوير معاييرها بما يناسب التطورات المتسارعة للعولمة وقد اعتمدها عدة دول بصفة إلزامية لكن يبقى انتشارها محدود لعدم فرض تطبيقها على المؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثاني

إعداد القوائم المالية في

المؤسسات المالية

تمهيد

تساءل العديد من المحاسبين والماليين والمصرفيين على ضرورة إصدار معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بالرغم من وجود معايير محاسبية دولية للإبلاغ المالي تناولت المعالجات المحاسبية لبنود القوائم المالية ويتم الاسترشاد بها في العديد من المشاكل المحاسبية، لكن الصعوبات التي واجهتها المصارف نتيجة عدم مراعاة تلك المعايير لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي مع تزايد حجم التمويل الإسلامي في العالم وظهور هيئات داعمة لها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها، وفي إطار تعزيز المصداقية والعدالة في القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة وأكثر وضوحاً أصدر مجلس المحاسبة التابع لهيئة الأيوبي المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تترجم التزام المشروع بأحكام الشريعة الإسلامية ولعل أبرز ما ركزت عليه الهيئة هو تبيان المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفقاً للشريعة الإسلامية وأحكامها، والحد الأدنى للمعلومات الواجب توفرها للرفع من جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. وستتناول هذا الفصل من الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية حسب متطلبات المعايير

المحاسبية الدولية IAS/IFRS

المبحث الثاني: ماهية المعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة FAS

المبحث الثالث: التحليل المقارن بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ومعايير

المحاسبة المالية FAS لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الأول

اعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية

IAS/IFRS

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية:

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية:

المطلب الثالث: العرض العادل للقوائم المالية حسب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

:IAS/IFRS

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية أو كما تسمى بالبيانات المالية تختلف من حيث المفردات لكنها متشابهة في المعنى منها:

"بيانات تفصيلية واجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب معايير محاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة محددة" (شيب، 2009، صفحة 68).

"الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لأطراف داخلية وخارجية، وتمثل الجزء المحوري للتقارير المالية".

"المنتج النهائي للمحاسبة، تتمثل في كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لفترة زمنية معينة لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة" (زوينة، 2013/2014)

اتفق مجلس المعايير المحاسبية الدولية على أربع قوائم مالية أساسية ذات غرض عام على أنها نموذج يلبي احتياجات المستخدمين. وهذه القوائم التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية هي:

1. الميزانية (قائمة المركز المالي)؛

2. قائمة الدخل؛

3. قائمة التدفقات النقدية؛

4. التغير في حقوق الملكية (قائمة حقوق المساهمين).

مما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية السابق ذكرها مع الملحق وما يتضمنه من تفاصيل تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر المرتبطة بها مما تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

يتوقع من اعداد القوائم المالية أن تلبى احتياجات أطراف داخلية وخارجية فتقدم معلومات صادقة حول الوضع المالي للمؤسسة والكشف عن وضعيتها خزيتها، كما تشكل رؤية واضحة حول مستقبل المنشأة ولضمان المصدقية يتم اعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما بحيث تكون مفيدة ونافعة لمستخدميها أثناء اتخاذ القرارات.

من أبرز المشاكل التي قد تواجه اعداد القوائم المالية هي عندما لا تلبى متطلبات الفئات المستخدمة بسبب تعدد الجهات المستفيدة أو قد يكون لأسباب أخرى كارتفاع تكلفة اعداد تلك المعلومات المالية أو بسبب تعارض المعلومات مع مصالح الإدارة والأطراف الخارجية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى وجود قصور في الإفصاح عن بعض البيانات التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية المعدة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية:

مما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر المرتبطة بها مما تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة، ولكي تعبر عن الجودة العالية للمعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية لابد أن تمتاز بمجموعة من الخصائص يطلق عليها مصطلح الخصائص النوعية للمعلومات المالية، تم صياغتها وكل ما يتعلق بشموليتها ومكوناتها من وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية في الدول المتقدمة، وهي المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في ضوء النموذج المشترك، وهي صفات لا ينظر

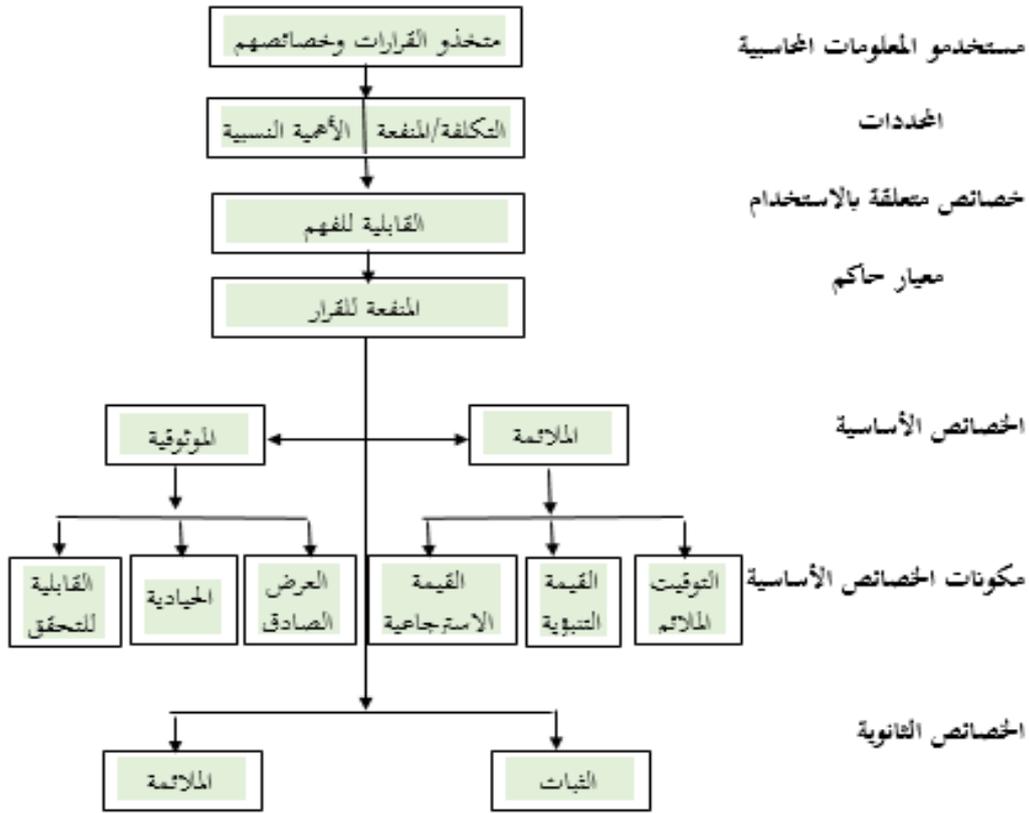
إليها بشكل منفرد بل ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية.

تعرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أنها صفات تجعل المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ذو فائدة لمستخدمي المعلومات المالية وتساعدهم على اتخاذ القرارات (يعقوب، 2019).

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يتطلب وجود خصائص تبرز معلومات نافعة ومفيدة لاتخاذ القرار وهذا ما جاء به الاطار المفاهيم للمحاسبة المالية وهي ما تم الاعتماد عليها عند وضع المعايير المحاسبية حتى تكون أكثر ترابطا واستقرارا ، مما يساعد على زيادة الفهم وبعث الثقة في القوائم والتقارير المالية، فضلا عن أنها تساعد على إمكانية اجراء المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المنشآت، كما تمثل الأساس النظري الذي يتم الرجوع إليه عند الاصطدام بأي مشكلة التي يمكن أن تظهر أثناء الممارسة العملية لإيجاد الحل المناسب. (يعقوب، 2019)

أوضح الواقع العملي أن هناك تداخلا واضحا بين خصائص المعلومة المحاسبية وبين مستخدميها، فاختيار البديل المناسب من بين البدائل المحاسبية يكون حسب منفعة المعلومة في اتخاذ القرارات وأن تتجاوز المنفعة تكلفة اعداد المعلومة المالية، والمعلومة المفيدة هي المعلومة التي تكون قابلة للفهم والاستخدام من قبل المستخدمين، والشكل التالي يبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الشكل رقم 4 يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: (حماد، 2006، صفحة 53)

من خلال الشكل يتضح أن مستخدم المعلومة يجب أن يكون يتمتع بمستوى جيد من الفهم والاستيعاب لاستخدام المعلومة المحاسبية على أن يكون القيد الحاكم للمنفعة المتحصل عليها من استخدام المعلومة في ترشيد القرار تكون أكبر من تكلفة الحصول عليها، ثم يأتي قيد الأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به كما أو نوعاً

أو خليط بينهما وتكتمل المنفعة المرجوة في توجيه القرار الاستثماري من خلال توفير الخاصيتين الأساسيتين وهما: الملائمة والموثوقية.

ولا- الملائمة:

تعرف خاصية الملائمة في القوائم المالية على أنها المعلومة المالية التي تؤثر على القرار الذي سيتم اتخاذه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية ثم تصحيح ما تم تقييمه وبناء تنبؤات وعليه

فإن الملائمة هي الخاصية التي تحقق ثلاثة أبعاد وهي التأثير على الأهداف وعلى الفهم وعلى اتخاذ القرارات (الجعارات، 2012).

تختلف أهداف المستخدمين وهناك من يصعب عليه الوصول إليها، كما أن هناك من يصعب عليه فهم المعلومة المحاسبية والمعنى المقصود بها أو الذي تريد الإدارة توصيله إليه، وبما أن هناك مستخدمين ليس لديهم علم كاف بقراءة المعلومة المحاسبية فهذه الخاصية تتعلق بطريقة عرض المعلومة وبدرجة فهم المستخدم، أما الملائمة في عملية اتخاذ القرارات فيمكن الوصول إليها عندما تسهل قراءة المعلومة المحاسبية وفهمها، فإن لم تؤثر المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار فهي غير ملائمة (نعوم، 2012).

وعليه فإن الملائمة تختلف حسب المستخدمين وهي مسألة مرتبطة بدرجة الإفصاح الكاف في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدم المعلومات المالية وهنا يجب على معد القوائم المالية أن يكون على معرفة بمقدار المعلومة الكافية التي يحتاجها المستخدم حتى يتمكن من اتخاذ القرارات.

تهدف الملائمة في المؤسسات المالية الإسلامية إلى تمكين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار من اتخاذ القرارات المناسبة حيث تحتل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أهم مصدر أموال للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن حقوق هذه الفئة الاطلاع على المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات خاصة أنهم يركزون بلجوئهم للمؤسسات المالية الإسلامية إلى المعاملات الحلال الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وبما أن ليس كل أصحاب حسابات الاستثمار على دراية بقراءة المعلومة المحاسبية. فعلى معد القوائم المالية تسهيل قراءتها بما يتناسب وقدراتهم على الفهم.

في السياق البيئي، مساهمة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار في بيئة رأسمالية تقل فيها تدخل الحكومات والسمة البارزة فيها هي المنافسة وتحقيق أكبر قدر من الربح كمقياس لقيمة المؤسسة طبقاً لمبدأ البقاء للأقوى.

لكن المؤسسات المالية الإسلامية وإن كانت تعمل في بيئة رأسمالية تتوافق رغباتها مع التفكير الرأسمالي في تحقيق ربح مناسب بشرط الالتزام بالشريعة الإسلامية إلا أن اتخاذ القرار يكون أيضاً في المسائل المتعلقة بالمسائل الاجتماعية.

كما أن المعلومات المحاسبية لا تكون مناسبة إلا إذا قدمت في الوقت المناسب، وإلا تفقد قدرتها على التأثير على القرارات، يشمل التوقيت المناسب تقديم قوائم مالية دورية حتى تظهر التغيرات في الوضع المالي للمؤسسة (نعوم، 2012).

بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية من الأفضل أن يكون التوقيت المناسب على فترات دورية أقل من سنة كل ثلاثة أشهر أو كل نصف سنة، فتقديم المعلومة المحاسبية خلال هذه الفترة تقلل من حالات عدم التأكد عند المستثمرين وتحفزهم ماديا ومعنويا على الاستمرار والأكيد هنا أن المنفعة تكون من نشر المعلومة خلال الفترة أكثر من التكلفة خاصة إذا ساهمت المعلومة في زيادة ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في توجه المؤسسات المالية الإسلامية المتوافق مع الشريعة الإسلامية (نعوم، 2012).

اهتمت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS بأهمية نشر المعلومة المحاسبية للمساهمين لما لها من أثر على أسعار الأسهم وهي من أهم العوامل التي تؤثر في تقييم المؤسسات في البورصات على اعتبار أن المساهمين يركزون بشكل أساسي في اتخاذ قراراتهم على اختيار البدائل الاستثمارية، والمعلومة المحاسبية المنشورة تعبر بشكل كبير على الصلابة المالية للمؤسسة وعلى أدائها في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بكل شفافية ومصداقية فماذا عن حق أصحاب حسابات الاستثمارية في المعلومة المحاسبية؟ وماذا عن الإفصاح عن المعلومة الاجتماعية هل تؤدي إلى نفعية القرار عن الوضع المالي للمؤسسة؟.

نتيجة لما تقدم فإن خاصية الملائمة في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية حتى تكون مفيدة يجب أن تكون مؤثرة في اتخاذ القرارات ليس فقط للمساهمين وإنما أيضا لأصحاب حسابات الاستثمار.

ثانيا - الموثوقية:

الموثوقية في المحاسبة حسب ما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية هي "نوعية المعلومات التي تثبت بأنها خالية من الخطأ والتحيز وأنها تعرض بصدق ما يجب عليها عرضه أو تقديمه بدرجة معقولة" (نعوم، 2012).

يعرف التحيز في القياس بأنه ميل المقياس للوقوع في الغالب في طرف معين أكثر من الوقوع في الطرف الآخر المقابل، وذلك بدلا من احتمال التساوي في الوقوع في أي من الطرفين، والتحيز في المقاييس المحاسبية يعني الميل بالارتفاع أو بالانخفاض في القيمة المقاسة (الجعارات، 2012).

يرى البعض أن المعلومات المحاسبية لا يمكن أن تكون خالية من الخطأ أو التحيز بشكل مطلق، لكن التعريف لم يحدد درجة الخطأ المسموح بها أو درجة التحيز التي لا تفقد الموضوعية في إعداد القوائم المالية. فلكي تكون المعلومة المحاسبية مفيدة يجب أن تكون موثوقة، ولكي تتصف بالموثوقية يجب إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي وكذلك طرق محاسبية عملية ومقبولة، فنقول أن عرض المعلومة المحاسبية بهذا الشكل أكثر موثوقية أو أقل موثوقية، وتبقى الموثوقية رهينة بدرجة قابلية المعلومات المحاسبية للقياس المحاسبي وكذلك لصدق العرض وحيادته (نعوم، 2012).

تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الموثوقية بثلاثة مكونات:

1. قابلية التحقق:

تعني أن تكون عملية القياس منفصلة عن الشخص القائم بالقياس، فالنتائج التي توصل إليها الشخص باستخدام أساليب معينة يمكن لأي شخص التوصل إليها باستخدام نفس الأساليب أو أنظمة القياس التي استخدمها الشخص الأول. فإذا وصلت أطراف خارجية (المدققين المستقلين) باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن للمدقق الخارجي إبداء الرأي فيها (عوض خلف العيساوي، 2007).

وقد وردت عدة ملاحظات بشأن هذه الخاصية منها أنه حتى لو استعمل عدة محاسبين أو مراجعين نفس الطريقة أو طرق مشابهة للقياس فإنه يبقى هناك احتمال أن يحصلوا على نتائج متباينة من القيم وان افترضنا أن القياس كان خاليا من التحيز (نعوم، 2012)، فكيف هو الحال إذا استعملت طرق مختلفة في القياس الأكيد أنه سيكون اختلاف في النتيجة، ولا يوجد أصلا مجال للمقارنة.

2. الصدق في العرض:

تعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعايير والظواهر المراد التقرير عنها، وعرفها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي "FASB" وجود تطابق بين الأرقام أو الأوصاف من ناحية وبين الموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأحداث لعرضها من ناحية أخرى" بمعنى أن الأرقام يجب أن تصف ما حدث فعلا ويتطلب الصدق الأمانة في القياس والابتعاد عن التحيز سواء كان مقصودا أو ناتج عن قلة الخبرة. (الجعارات، 2012)

يرافق العرض الصادق جميع مراحل الدورة المحاسبية، فيجب أن يصف الحدث بدقة وبمستندات دالة على ذلك وبتطابق رقمي ووصفي، مع ما تم تسجيله في الدفاتر المحاسبية في المدين والدائن وصولا إلى الترسيد الصحيح والقيام بمختلف التسويات اللازمة، حتى يتم إنتاج معلومة صادقة ومعبرة لواقع ما تم فعلا انجازه في المنشأة (الجعارات، 2012).

إذا قمنا بإسقاط العرض الصادق في المؤسسات المالية الإسلامية فإن إنتاج قوائم مالية ذات علاقة بمدى التزام المشروع بأحكام الشريعة الإسلامية هو أكثر من ضرورة ولعل أدل على هذه الحاجة تكمن في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة الذين يشترطون على المصارف الإسلامية توظيف أموالهم في مشاريع محددة.

3. الحيادية:

مضمونه تجنب التحيز من قبل معد القوائم المالية وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى بهدف التوصل المسبق إلى نتائج معينة أو التأثير على سلوكيات مستخدمي المعلومات (عوض خلف العيساوي، 2007).

عندما نتكلم على خاصية الحيادية فهي مرتبطة بمستويين: مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير، ومستوى المسؤولين عن إعداد القوائم المالية.

لعل أن المشكلة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القوائم المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية هي عدم شمولية الصفات وقصور الخصائص عند صياغتها عن العديد من الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار ونحن نركز في دراستنا على المعاملات المالية الإسلامية وكل ما يتعلق بحفظ الحقوق لأصحاب حسابات الاستثمار وهذه الحقوق يعبر عنها بالأرقام والتي من شأنها تعزيز مصداقيتها أو التقليل منها.

من الانتقادات التي وجهت للخصائص النوعية أنه لم يتم ربط الصفات النوعية بوظائف المنشأة، فبعض المنشآت تقوم بوظائف معينة كالتخطيط والرقابة فتحتمل إلى معلومات مالية ذات صلة وثيقة بهذه الوظائف (الجعرات، 2012)، بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية لديها وظيفة إدارة أموال الآخرين (حسابات الاستثمار) مقابل نسبة من الربح على أساس المضاربة (القراض) أو مقابل أجر مقطوع أو بنسبة من المال المستثمر على أساس عقد الوكالة بأجر، تقديم خدمات اجتماعية مثل القرض الحسن والصدقات، إدارة أموال الزكاة... الخ، كما لها رقابة شرعية لمراقبة امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية، هذه المعلومات تحتاج إلى معلومات مالية لم تحدد الخصائص النوعية لها عند إعداد المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية.

لم يتم التطرق إلى الالتزام الأخلاقي والمستمد من الخوف من فعل الخطأ، وإن توسع مجلس معايير المحاسبة الدولية بالتطرق إليه من خلال بعض إصداراته كالمحاسبة الإبداعية، ولكن لم يتم تأصيله نظرياً، وتم الإشارة إليه فقط.

تتميز الصفات الأساسية للمعلومة المالية بالاستقرار لكنها ليست ثابتة، فقد تتأثر بعوامل البيئة السياسية والاجتماعية والتشريعية والاقتصادية وليس بالمستطاع وضع معايير تغطي كل تلك الأبعاد التي يتم فيها الإبلاغ المالي لوجود النقيض في بعض الأحيان وهذا ليس ضعفاً في علم المحاسبة ولكن هناك أخلاقيات والتزامات يجب على مهنة المحاسبة العمل في إطارها وتعتبر جزءاً مهماً يتحدد على إثره تلك الصفات وبالتالي تمييز بعض المفاهيم عن غيرها. عدم التمييز بين الصفات النوعية والخلق يفتح باباً للاجتهادات.

المطلب الثالث: التمثيل الصادق للقوائم المالية حسب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS:

في عام 2010 وكجزء من جدول أعمال التقارب بعد اتفاقية "norwalk agreement" أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نتيجة مراجعة الإطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية حيث استبدل مصطلح الموثوقية بالتمثيل الصادق، حيث برر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) التعديل بسبب سوء فهم مصطلح الموثوقية، وقد ارتبط مفهوم التمثيل الصادق بمخرجات النظام المحاسبي، إذ يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن المعلومات المحاسبية الواردة فيها صادقة فيما يتعلق بنتيجة النشاط وبالوضع المالي للمنشأة (يعقوب، 2019).

ما يهمننا هو الجانب المحاسبي للتمثيل الصادق من حيث الجانب الفكري والفني والذي يعكس الواقع الاقتصادي الملموس بشكل موضوعي إذ تضمنت مختلف التعريفات على أنه تصوير لظاهرة اقتصادية كاملة، محايدة وخالية من الأخطاء وتتضمن كافة المعلومات الضرورية فالتمثيل الصادق يتحقق عندما يحدث التطابق بين المعلومات والظواهر المقاسة. (يعقوب، 2019).

لكي يكون التمثيل صادقا يجب أن يتصف بثلاث خصائص ومقومات وهي: أن تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء.

بالنسبة للكمال نادرا ما يتحقق ولكن هدف المجلس هو تعظيم تلك الصفة إلى أقصى حد ممكن، ولكن يجب أن تتضمن القوائم المالية وصفا كاملا التي تمكن المستخدمين من فهم الظواهر الاقتصادية بما في ذلك مختلف جميع الأوصاف والتفسيرات، مثلا يجب أن تحدد طبيعة الأصول وأيضا طبيعة المطلوبات فيكون وصفا رقميا لطبيعة العناصر ووصفا لما يمثله التعبير الرقمي.

المبحث الثاني

ماهية المعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الأيوبي

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف المعيار المحاسبي المالي FAS:
المطلب الثاني: مراحل اعداد/ أو تطوير معايير المحاسبة المالية FAS:
المطلب الثالث: الإطار المفاهيم للمحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة

المطلب الأول: تعريف المعيار المحاسبي المالي FAS:

ي قصد بمعايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الإرشادات والتوجيهات والتوصيات التي يجب الالتزام بها عند تنفيذ العمليات المالية الإسلامية من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال فترة زمنية معينة، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي الممثل للشريعة الإسلامية، وإبداء الرأي المحايد عن المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية. (جبلاحي، 2019)

وتحقق مع (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015) (غربي، 2013) ايير محاسبة المصارف الإسلامية العديد من الأغراض أهمها :

تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛

توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المؤسسات المالية الإسلامية مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛

تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة بالنسبة للمحاسبين

الجدد؛

تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى الوطني والدولي؛

تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

نظرا للاختلافات السالفة الذكر بين خصائص البيئة الإسلامية والبيئة التقليدية، كان لابد من تطوير أهداف

محاسبية خاصة ببيئة العمل الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار ما توصل إليه الآخرون، وذلك من خلال عرض

أهداف المحاسبة التقليدية على الشرع فما اتفق معه قُبل، وما اختلف معه رفض. وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم وضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية انطلاقاً من أهداف المحاسبة التقليدية وعرضها على الشرع. حيث قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير بهدف تنظيم العمل المحاسبي والشرعي وتسهيل عمل المراجعين والمدققين بما يتلاءم وطبيعة عمل هذه المؤسسات المالية

المطلب الثاني: مراحل اعداد/ أو تطوير معايير المحاسبة المالية FAS:

أولاً: الدراسة الأولية:

تتناول الدراسة الأولية المعايير الجديدة المراد تطويرها أو المعايير الحالية التي ستجرى مراجعتها بناء على اقتراحات من المؤسسات المالية الإسلامية أو من الهيئة AAOIFI أو من مجالسها. حيث تغطي الدراسة مسائل ذات طابع شامل، وتتصل بالمعايير المراد تطويرها أو معالجتها. ثم تعرض للمناقشة على مجلسي المعايير (المجلس الشرعي ومجلس معايير المحاسبة) واللجان التابعة لهما

ثانياً: إعداد الورقة الاستشارية:

تبين الورقة النقاط الأساسية المقترحة للمعيار الجديد أو التغييرات الجوهرية المراد إحداثها على المعيار الحالي، ثم تعرض على مجلس المعايير المتكون من المجلس الشرعي ومجلس معايير المحاسبة واللجان التابعة لهما للمناقشة. على أن تعرض بعد ذلك على الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية لإبداء الرأي حول النقاط المقترحة في الورقة وتتم مناقشتها في جلسات علنية، هذه الآراء تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد مسودة المعيار.

ثالثاً: إعداد مسودة المعيار:

تتم صياغة مسودة المعيار بناء على الآراء والتعليقات المقدمة من مجالس الهيئة ولجانها والجهات العاملة في الصناعة الإسلامية يعاد مناقشتها في جلسات علنية، أين تؤخذ جميع الآراء عند صياغة المعيار النهائي.

رابعاً: صياغة المعيار النهائي:

يحضر المعيار للإصدار بصورته النهائية، ويتم عرضه على مجالس المعايير ولجانها للمناقشة والاعتماد. يصدر المعيار من قبل مجالس المعايير ويعتبر واجب التطبيق (يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ سريان المعيار إن وجد)

خامسا: إصدار المعيار:

يعلن عن اعتماد المعيار الجديد أو المعدل وإصداره في وسائل الإعلام والمنشورات المعنية بالصناعة المالية الإسلامية، كما يضاف المعيار الجديد أو المعدل إلى مطبوعات المعايير الصادرة عن الهيئة.

سادسا: مراجعة المعيار:

تكون كافة المعايير الصادرة عن الهيئة محل مراجعة وتعديل باتباع الإجراءات المتبعة في عملية تطوير المعايير بناء على اقتراح من الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية وتتبع نفس الإجراءات المتبعة لإصدار معيار جديد (<https://aaoifi.com>، 2020)

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي المعدل للمحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي

حدد الإطار المفاهيمي المعدل للمحاسبة المالية الصادر عن هيئة الأيوبي المنهج المتبع في إعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ومن تم فهو يعزز ثقة المستخدمين الذين يبحثون عن المعاملات المالية الملزمة بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تحديد أهداف المحاسبة المالية والتقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أولا- مستخدمو القوائم المالية:

صنف الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر عن الأيوبي مستخدمي القوائم المالية إلى مستخدمين أساسيين ومستخدمين ثانويين:

1. المستخدمون الأساسيون:

وهم المستثمرون الحاليون والمحتملون (المستقبلون) بمن فيهم أصحاب حقوق الملكية وأصحاب المصالح التشاركيون والدائنون (<https://aaoifi.com>، 2020).

ملاحظة: من بين التعديلات الجوهرية التي أحدثت على الإطار المفاهيم استخدام مصطلح أشباه حقوق الملكية وتشتمل على جميع أنواع حسابات الاستثمار المطلقة والأدوات المماثلة من الأموال المتعلقة بالصكوك والتي تأخذ خصائص حقوق الملكية، ولهذا السبب ترى الباحثة أنه لم يذكر أصحاب حسابات الاستثمار ضمن المستخدمين الأساسيون واقتصر الإطار المفاهيم على ذكر أصحاب حقوق الملكية، مع أن الأجدر أن تذكر هذه الفئة بشكل واضح.

أما أصحاب المصالح التشاركون فقد حددهم الإطار المفاهيم بأصحاب المصالح الذين تربطهم بالمؤسسة علاقة تعاقدية لتقاسم الأرباح والخسائر والحصة المتبقية في صافي موجودات الوعاء الاستثماري أو المشروع ذي العلاقة (<https://aaoifi.com>، 2020).

2. المستخدمون الثانويون:

وهم على سبيل الذكر لا الحصر المدينون والعاملون لدى المؤسسة والجهات الرقابية والهيئات الحكومية الأخرى ووكالات التصنيف وهيئات الرقابة الشرعية وأولئك الذين يتعاملون مع المؤسسة بأي طريقة أخرى.

أشار الإطار المفاهيم إلى أن القوائم المالية ذات الغرض العام قد لا تلبى حاجة جميع مستخدميها إلى المعلومات عندما تكون الحاجات مختلفة أو متعارضة أحيانا. وتعد التكلفة عائقا أمام توفير المعلومات الإضافية التي تلبى حاجة جميع المستخدمين. وقد تكون إمكانية حصول المستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعلومات محدودة مما يحتم عليهم الاعتماد على المعلومات التي تقدمها المؤسسة من خلال القوائم المالية ذات الغرض العام. (<https://aaoifi.com>، 2020)

ثانيا- أهداف المحاسبة المالية:

تهدف المحاسبة المالية في المنظور الإسلامي بالإضافة إلى تحديد الحقوق والالتزامات والكشف عن الوضع المالي للمؤسسة فإنها تراعي التمييز بين الحلال والحرام، ومن هذا المنطلق حدد الإطار المفاهيم الأهداف التالية:

1. تحديد الحقوق والالتزامات لكل الأطراف ذات المصلحة بما في ذلك الحقوق المترتبة على الأنشطة غير

المكلفة، ضمن أ

2. حكام الشريعة الإسلامية ومبادئ العدالة والوضوح والالتزام بالقيم الأخلاقية، والقوانين الرقابية ذات العلاقة؛
3. الإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية، وتشجيع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
4. الإسهام في حماية الأصول، وحقوق المؤسسة المالية وحقوق كافة المتعاملين؛
5. تقديم معلومات مفيدة لكافة مستخدمي التقارير المالية. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

ثالثاً: أهداف التقارير المالية

إصدار تقارير مالية دورية وما تنتجه من معلومات تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات اتجاه علاقاتهم بالمؤسسة المالية ومن تم تسهيل مهمتها في تخطيط نشاطها، كما تسهل للهيئات الحكومية تحديد جباية الضريبة والزكاة، ومن هنا حجج الإطار المفاهيمي الأهداف العامة للتقارير المالية حيث ذكر الأهداف التالية:

1. تقديم معلومات حول التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية والإفصاح عن أي نشاط مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، مع ضرورة التأكيد على كيفية التصرف بالمكاسب غير المشروعة حتى يبين عدم استفادة المصرف من هذه المكاسب؛
2. تقديم معلومات على الموارد الاقتصادية للمؤسسة المالية والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد لتبيين وضعية مركزه المالي؛
3. تقديم معلومات تساعد من يتعامل مع المؤسسة المالية على تقدير حجم التدفقات النقدية لتقويم درجة السيولة وتوقيت تحصيلها وحجم المخاطرة في استثماراته؛
4. تقديم معلومات تساعد الجهات المختصة على تحديد الزكاة وأوجه صرفها؛
5. تقديم معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم أداء المؤسسة المالية والتأكد من حسن تسيير الأموال والعمل على تنميتها؛
6. تقديم معلومات حول أداء المؤسسة المالية لمسؤوليته الاجتماعية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

رابعا- فئات القوائم المالية ذات الغرض العام:

حدد الإطار المفاهيمي المجموعة الملائمة من القوائم المالية لتلبية شرائح واسعة من المستخدمين ويتم إعدادها وفق معايير المحاسبة المالية FAS من أجل توفير معلومات صادقة وعادلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوظائف التي تؤديها المؤسسات المالية الإسلامية وما يترتب عنها من حقوق والتزامات، كما أخذت في الحسبان الحاجات المشتركة لمستخدمي تلك القوائم المالية (<https://aaoifi.com>، 2020).

بناءً على ما سبق يجب أن تتضمن القوائم المالية الحد الأدنى من المعلومات وتمثل في القوائم الأساسية والإيضاحات بما فيها السياسات المحاسبية وفق مايلي:

1. القوائم الأساسية:

تتضمن القوائم الأساسية حسب الإطار المفاهيم المعدل مايلي:

- قائمة المركز المالي في نهاية الفترة (تعرف أيضا بالميزانية)؛
- قائمة الدخل والدخل الشامل في نهاية الفترة (تعرف أيضا بحساب النتائج)؛
- قائمة الدخل المتعلقة بأشياء حقوق الملكية لنهاية الفترة؛
- قائمة التغيرات في حقوق المالكين لنهاية الفترة؛
- قائمة التدفقات النقدية لنهاية الفترة؛
- قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة لنهاية الفترة؛
- القوائم المتعلقة بعمليات التكافل/التأمين (بما فيها عناصر القوائم المالية المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات كل على حدى) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)

تجدر الإشارة إلى أن الأيوبي أصدرت معيار المحاسبة المالية (1) المنقح في سنة 2021 ليحل محل المعيار رقم (1) المعدل السابق وفيه تم تعديل القوائم المالية الأساسية وإدخال مفهوم الدخل الشامل، وتم نقل إفصاحات أخرى: مصادر الزكاة واستخداماتها، وصندوق الصدقات وصندوق القرض الحسن إلى إفصاحات القوائم المالية.

كما تم استخدام مصطلح "الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة" باعتباره وصفا أدق من "حسابات الاستثمار خارج الميزانية" الذي استخدم سابقا والذي يضم حسابات الاستثمار المقيدة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020).

يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر.

2. الإيضاحات والسياسات المحاسبية:

يجب أن تشمل القوائم المالية على شروحات ومعلومات إضافية قد يحتاجها المستخدمون لتفسير وتحليل المعلومات المالية الواردة في هذه القوائم. ويجب أن تكون المعلومات الإضافية كافية للإحاطة بالأحوال المالية وغير المالية التي أثرت في المؤسسة أو قد تؤثر فيها. ومن ثم فإن المعلومات الإضافية يجب أن تشمل على الالتزامات والمطلوبات المعلقة التي يكون لها أثر مهم نسبيا في القوائم المالية الأساسية للمؤسسة. حيث يمكن للمستخدمين تقييم المعلومات المالية عندما تقدم لهم شروط ومعلومات إضافية في القوائم المالية.

كما يجب أن تتضمن إيضاحات القوائم المالية السياسات المحاسبية الأساسية التي تم تطبيقها لإعداد القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على فهم مدى ملائمة السياسات للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى المتعلقة بالمؤسسة. ويجب أن تشمل أيضا على المعلومات المتصلة باختيار المؤسسة من بين المعالجات البديلة التي تجيزها معايير المحاسبة المالية FAS أو إطارها المفاهيمي، بالإضافة إلى التغييرات في السياسة المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020).

خامسا- التمثيل الصادق للقوائم المالية:

توصف القوائم المالية بأنها تظهر صورة حقيقية وعادلة ويكون هناك توافق وثيق بين المعلومات المفصح عنها والواقع، وتعرض بشكل عادل المركز المالي للمؤسسة وأدائها والتغيرات في مركزها المالي. ومع ذلك لا يوجد قاعدة عامة تسمح بتقييم الطرق المحاسبية المختلفة على أنها تقدم جودة عالية للمعلومات أكثر التي تنتجها طريقة أخرى فذلك يعتمد على الحقائق والظروف المحيطة بكل حالة. وتمثل الجوانب الأكثر ملائمة للتمثيل الصادق في الصورة الحقيقية والعادلة، الجوهر والشكل والحيادية.

1. الصورة الحقيقية والعادلة:

توصف القوائم المالية بأنها تظهر صورة حقيقية وعادلة، وتعرض بشكل عادل المركز المالي للمؤسسة وأدائها والتغيرات في المركز المالي. ويتحقق ذلك في المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق الإطار المفاهيمي وتحديد الخصائص النوعية وتطبيق المفاهيم لمحاسبية المناسبة ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020).

2. الجوهر والشكل:

لكي تمثل المعلومات والمعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي يفترض أن تمثلها بصورة حقيقية، فمن الضروري معالجتها وعرضها وفقا للجوهر والواقع الاقتصادي وأيضا وفقا للشكل القانوني.

تختلف العديد من المنتجات والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تكون المؤسسات المالية الإسلامية طرفا فيها عن المنتجات والأدوات المالية التقليدية، ليس فقط في شكلها وإنما أيضا في جوهرها وللشكل من المنظور الشرعي معالجات محاسبية خاصة لهذه المنتجات والمعاملات. ومن تم تتطلب تطبيق مجموعة من المبادئ المحاسبة المناسبة تعكس الواقع الاقتصادي ذي العلاقة بما يتوافق مع روح مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

يجب أن تمثل القوائم المالية الواقع الاقتصادي من حيث الشكل والجوهر، ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها لا ينفصل الشكل عن الجوهر، وفي بعض الأحيان يتجاوز الجوهر الشكل القانوني عندما تقر مبادئ الشريعة وأحكامها ذلك فيؤخذ الجوهر بصورة مستقلة عن الشكل القانوني فمثلا في بعض النطاقات الرقابية تعتبر مستندات التسجيل المحفوظة لدى مصلحة التسجيلات دليلا على امتلاك سند الملكية، ومع ذلك فإن مبادئ الشريعة الإسلامية تعد العقود المبرمة بين الطرفين ملزمة شرعا ودليلا كافيا على الملكية.

وفي بعض الأحيان يكون الشكل وفقا لتفسيره وفهمه المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها يعد أيضا جوهرًا حقيقيًا ويتجاوز أي فهم آخر للجوهر فمثلا اعتبار معاملة الاجارة المنتهية بالتملك مماثلة لعقود التأجير التمويلي التقليدي (باعباره بيعا وهو في جوهره تمويل وليس تأجيرا) وهذا يخالف طبيعة المعاملات الموافقة للشريعة.

وبصورة مشابهة لا يمكن الجمع بين عقدين أو عقد ووعد في معاملة واحدة، ولا يمكن إثباتها محاسبيا بهذا الشكل لأن ذلك غير جائز شرعا. وبناء عليه لا يمكن تقديم الجوهر على الشكل في بعض التعهدات بالشراء وغيرها من العقود التي يعتبرها الخبراء التقليديون إلى تقديم الجوهر على الشكل (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)

3. الحيادية:

الحيادية اتجاه أي مجموعة أو عدم التحيز ضدها هو مفهوم تقره المبادئ الشرعية. يجب أن تلبى المعلومات المحاسبية الحاجة المشتركة للمستخدمين إلى المعلومات من دون تحيز أو تقديم فرصة غير متكافئة للحصول على المعلومات لمجموعة من المستخدمين على حساب مجموعة مستخدمين آخرين. فالمعلومات المتحيزة هي معلومات غير موثوقة.

وعليه فإن حيادية المعلومات تفرض على الجهات المصدرة لمعايير المحاسبة ومعدّي القوائم المالية واجبا خاصا ومسؤولية الاختيار بين أساليب القياس البديلة لتحقيق هدفين هما: ملائمة المعلومات الناتجة وموثوقية تلك المعلومات. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020).

ومن أجل فهم المبادئ الضمنية للمعاملات المالية الإسلامية والتي تعكس التمثيل الصادق للقوائم المالية قدم الإطار المفاهيم الجدول (أ) في الباب السابع منه أبرز مبادئ الشريعة التي تقوم عليها المبادئ المحاسبية التي اعتمدها عند إعداد المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية:

جدول 10 المبادئ الشرعية التي تقوم عليها المعايير المحاسبية الإسلامية FAS:

المرجع	المبادئ الأساسية للمحاسبة	المبادئ الشرعية التي تقوم عليها المبادئ الأساسية للمحاسبة	الرقم التسلسلي
المعيار الشرعي 8: المراجعة المعيار الشرعي 18: القبض	لا تولد معاملة البيع عائدا أو ربحا مالم يتم البيع فعلا (تحقق الحيابة ونقل الملكية أو نقل السيطرة)؛	يتم اجراء البيع بتحويل لمخاطر والعوائد؛ لا يجوز اجراء البيع قبل نقل الملكية والحيابة (تكتمل مع الحق في الاستخدام)؛ الحق في البيع لا يكتمل من دون هذه الحقوق.	01

<p>المعيار الشرعي 8: المربحة المعيار الشرعي 25: الجمع بين العقود</p>	<p>تظهر المحاسبة حالة العقدين أو بين العقد والوعد بصورة منفصلة مع تمييز المخاطر والعوائد ذات العلاقة ومسؤوليات الأطراف المعنية.</p>	<p>لا يجوز شرعا الجمع بين معاملتين في معاملة واحدة لما فيها من غرر وجهالة فيما يتعلق بمسؤولية أطراف المعاملة؛ يمكن الجمع بين عقد ووعد إذا ظل كل واحد منهما مستقل عن الثاني.</p>	<p>02</p>
<p>المعيار الشرعي 49: الوعد والمواعدة.</p>	<p>لا يمكن إثبات أو إلغاء إثبات موجود و/أو مطلوب في المحاسبة، أو إثبات الربح لمعاملة سيتم تنفيذها في المستقبل لأنه ينطوي على عدم التأكد بشكل جوهري.</p>	<p>تعلق إجراء عقد البيع على تاريخ مستقبلي غير جائز شرعا؛ قد يجوز في بعض العقود إضافة الوعد الملزم من طرف واحد كالهبة مثلا؛ لا ينقلب الوعد إلى عقد بصفة تلقائية وإنما يتم تنفيذه بما يتوافق مع العقد الملزم</p>	<p>03</p>
<p>المعيار الشرعي 16: الأوراق التجارية؛ المعيار الشرعي 47 ضوابط حساب الربح؛ المعيار الشرعي 59: بيع الدين.</p>	<p>لا يجب المحاسبة على الدين بقيمة الفائدة على الدين؛ لا ينتج عن بيع الدين بالسلع أو الخدمات المعنية بذاتها مكاسب أو خسارة؛ ينشأ مكسب أو خسارة عند بيع السلع أو الخدمات.</p>	<p>لا يجوز بيع الدين مقابل نقد، وليس للمدين الحق في المطالبة بخصم رصيد الدين في حالة السداد المبكر أو اشتراطه في العقد، توزيع الأرباح في معاملة مؤجلة تخصص على فترات السداد؛ يجوز بيع الدين النقدي مقابل سلع أو خدمات معينة بذاتها.</p>	<p>04</p>
<p>المعيار الشرعي 40: توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة. المعيار الشرعي 13: المضاربة.</p>	<p>يحدد الربح بما يتوافق مع الشريعة والممارسات التعاقدية والعرف (بما في ذلك العرف المحاسبي)؛ يجوز تأجيل الربح المكتسب على النحو موافق للشريعة.</p>	<p>يجب أن يكون الربح معلوما في كل المعاملات القائمة على المشاركة في الربح والخسارة؛ الجهل يبطل العقد الأساسي.</p>	<p>05</p>
<p>المعيار الشرعي 40: توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة المعيار الشرعي 47: ضوابط حساب ربح المعاملات.</p>	<p>تحميل جميع المصاريف وتكوين المخصصات القابلة للتحديد بدرجة معقولة في الوقت الحالي، وأحيانا الاحتياطات لتحقيق سلامة رأس المال قبل توزيع الربح. الأصل الحيطة ووقاية رأس المال.</p>	<p>التحقق من سلامة رأس المال قبل توزيع الربح في صور المعاملات القائمة على الربح والخسارة.</p>	<p>06</p>

<p>المعيار الشرعي 40: توزيع الأرباح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة؛ المعيار الشرعي 13: المضاربة.</p>	<p>الحسابات هي نوع خاص من حقوق الملكية ولا يجوز تسجيل أرصدها ضمن المطلوبات.</p>	<p>جميع أصحاب حسابات أشباه حقوق الملكية وأصحاب المصالح التشاركيين) بمن فيهم حملة الأسهم العادية) شركاء ويمتلكون حصصا نسبية في الموجودات المتبقية (سواء كان الأساس هو المؤسسة بكاملها أو وعاء محدود)</p>	<p>07</p>
<p>المعيار الشرعي 47: ضوابط حساب ربح المعاملات؛ المعيار الشرعي 40: توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة؛ المعيار الشرعي 35: الزكاة.</p>	<p>لا تقوم المحاسبة على خصم الديون مقابل السداد المبكر أو إضافة فوائد على التأخر في السداد. تقاس البنود النقدية بالتكلفة ويجوز استخدام معدل العائد الفعلي لتحديد الربح مثل أرباح البيع وبدل الإجارة على أساس عادل ومنصف ومن دون التأثير في اثبات الحقوق أو الديون.</p>	<p>القيمة الزمنية للنقود غير جائزة شرعا، ولكن استخدام القيمة الزمنية للموارد الاقتصادية يجوز شرعا.</p>	<p>08</p>
	<p>تقوم المحاسبة على القيمة العادلة، ويمكن قبول التكلفة التاريخية في حالات معينة</p>	<p>تعتبر القيمة العادلة المقياس الأساسي للتصفية لأجل تحديد الربح والخسائر، وأساس حساب الزكاة والارث؛ يمكن أن تكون التكلفة التاريخية مقبولة بموجب السياسات المتعارف عليها.</p>	<p>09</p>
<p>المعيار الشرعي 03: المدين المماثل.</p>	<p>سند المبالغ المدفوعة عن التأخر في سداد الدين للجهات الخيرية، ولا تدخل ضمن الدخل.</p>	<p>لا تجوز الغرامة المالية المباشرة، وتحديدًا على حالات تأخر أقساط الدين.</p>	<p>10</p>
<p>المعيار الشرعي 16: الأوراق التجارية؛ المعيار الشرعي 17: صكوك الاستثمار؛ المعيار الشرعي 59: بيع الدين.</p>	<p>لا يجوز تقييم أدوات الاستثمار مثل الصكوك القائمة على موجودات نقدية (نقد أو حقوق) بقيمة تختلف عن القيمة الاسمية، فلا يجوز قياسها بالقيمة العادلة.</p>	<p>لا يجوز تداول الأوراق التجارية المستحقة في المستقبل أو خصمها</p>	<p>11</p>
<p>المعيار الشرعي 26: التأمين الإسلامي؛</p>	<p>لا يجوز استعمال نموذج محاسبي قائم على تحويل المخاطر؛ تجمع محاسبة التأمين التكافلي بين المشاركة (أعمال اكتتاب التأمين)</p>	<p>تحويل المخاطر غير جائز شرعا، لكن مشاركة المخاطر جائز، وهو أساس نموذج التأمين التكافلي.</p>	<p>12</p>

	والأغراض التجارية (أنشطة الاستثمار)	المعيار الشرعي 31 : ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية.
13	يجوز للمؤسسات المالية تقديم الخدمات وتقاضي مقابلها أجره مع تحديد ضوابطها	المعيار الشرعي 28: الخدمات المصرفية في المضارفة الإسلامية؛ المعيار الشرعي 34: إجارة الأشخاص.
14	تمثل حسابات الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة المبالغ الذي يفوض أصحابها " المالكين" المضارب باستثمارها في مشروع استثماري معين.	المعيار الشرعي 40: توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة.
15	التنضيد الحكمي لمشاريع المشاركة والمضاربة والوكالة بالاستثمار جائز شرعا من أجل توزيع الأرباح.	المعيار الشرعي 40: الأرباح وتخصيص الخسائر على أساس عادل ومنصف. والمشاركات والشركات الحديثة؛ المعيار الشرعي 13: المضاربة.
16	توكيل طرف لآخر بالتصرف نيابة عنه يجيز للموكل الحق في التصرف في الموجودات محل الوكالة حسب الاتفاق المبرم مع الوكيل (حالة المرابحة مثلا أو الوكالة بالاستثمار)	المعيار الشرعي 23: الوكالة وتصرف الفضولي. المعيار الشرعي 46: الوكالة بالاستثمار.
17	يجب أن تفصح المؤسسة عن طريقة حساب الربح وأساسه.	المعيار الشرعي 47: ضوابط حساب ربح المعاملات.
18	يجوز اعتماد أي ممارسات محاسبية عرفية لحساب الربح إذا لم تتعارض مع الشريعة.	المعيار الشرعي 47: ضوابط حساب ربح المعاملات.
19	لا تتأثر العلاقة بين الطرفين بطريقة إثبات الربح المحاسبي.	المعيار الشرعي 47: ضوابط حساب ربح المعاملات.

	فيهم أشباه حقوق الملكية وأصحاب المصالح المشاركين؛ لا يجب أن يختلف المبلغ الذي يدفعه المدين عما تم اثباته.		
--	--	--	--

المصدر: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)

المبحث الثالث

التحليل المقارن بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** ومعايير المحاسبة المالية
FAS لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مقارنة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IAS/IFRS** ومعايير
AAOIFI لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الثاني: اعتماد معايير المحاسبة المالية **FAS** يعني بالضرورة اعتماد المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية

المطلب الثالث: أهم نقاط التعارض بين المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** ومعايير المحاسبة
المالية **FAS**

المطلب الرابع: أهم أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة
عن الأيوبي والمعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** :

تنشر البنوك المركزية الميزانيات المجمعة الموحدة لمؤسساتها المالية التقليدية بمعايير محاسبية متشابهة حتى مع اختلاف الدول إلا أن عدم تشابه المعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية واختلاف ممارستها المحاسبية يجعل من أي مقارنة بين ميزانياتها وكذا حساب الربح والخسارة مهمة شاقة، فبالرغم من انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) إلا أنه لم يحدث حتى الآن تغيير ملموس في الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في بعض الدول نظرا لعدم الزامية تنفيذ معاييرها في معظم دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي المطبق لهذا النوع من المعاملات المالية، وتبقى الثقة في الصناعة المالية الإسلامية مرتبطة بمصداقية المعلومات التي تقدمها هذه المؤسسات المالية للمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار.

المطلب الأول: مقارنة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS ومعايير AAOIFI لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

هناك وجهة نظر تقول بأن أساس الاختلاف بين البديلين: المعايير المحاسبية IAS/IFRS والمعايير المحاسبية FAS الصادرة عن هيئة الأيوبي يكمن في أن معايير IAS/IFRS تطبق في أي نوع من أنواع الصناعات أما معايير FAS فهي خاصة بصناعة التمويل الإسلامي.

كما أن هناك خطأ شائع يشير بأن المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية تعطي الأولوية للشكل القانوني عن الجوهر الاقتصادي بينما تركز المعايير المحاسبية IAS/IFRS على جوهر المعاملات الاقتصادية، إلا أنه في الحقيقة معايير FAS لا تعطي الأولوية لأحدهما بل يقترن الشكل بالجوهر، وفي بعض الأحيان يتجاوز الجوهر الشكل عندما تقر مبادئ الشريعة وأحكامها ذلك كما أن الشكل أحيانا (وفقا لتفسيره الموافق مع الشريعة وأحكامها) يعد جوهر حقيقيا ويتجاوز أي فهم آخر للجوهر (ارجع للمبحث الثالث من الفصل الثاني) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)، ، وكلاهما يهدفان إلى مصداقية الإبلاغ المالي، إلا أن معايير FAS تهدف إلى إثبات أن أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال ثلاثة ميزات أساسية غير موجودة في الإطار المفاهيم لمعايير الإبلاغ المالي الصادرة عن

لجنة/مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ما يجعلها تقدم قيمة مضافة للقوائم المالية المعدة وفق معايير FAS وهي:

- الإفصاح عن المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والدخل غير المتوافق مع الشريعة؛
- الإفصاح عن تحديد الزكاة ومجالات صرفها؛
- الإفصاح عن المسؤوليات الاجتماعية المؤداة. (Ahmed، 2020، صفحة 855)

يرى بعض الباحثين أن إتباع المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS يفقد روح ومبادئ الشريعة الإسلامية وقد يتسبب في مخالفتها عند تطبيق القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية الإسلامية لأن الأسس التي قامت عليها هذه المعايير وإن كان ظاهريا لخدمة المصلحة العامة إلا أن الواقع أفرز التوجه نحو إرضاء مجموعة معينة على حساب الباقي فهي تعطي الأولوية في المخاطبة لحملة الأسهم الممتازة (يشترط لهم ربح قبل التوزيع) على حساب باقي الأطراف والأصح أن تكون مساواة بين الشركاء في تحمل المخاطر والخسائر كل حسب حصته. (خالد، 2016، الصفحات 87-89)

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات كبيرة عند إعداد قوائمها المالية فوضع وتطوير المعايير الدولية للتقارير المالية لا يعكس طبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية على سبيل المثال لعملية المضاربة يتم تطبيق المعيار المحاسبي رقم 3: التمويل بالمضاربة والمعيار المحاسبي رقم 27 حسابات الاستثمار، مع تطبيق المعيار IAS16 الممتلكات والمعدات المادية مما يجعلها غير قابلة للمقارنة، كما يفقدها أحد أهم مكونات الموثوقية وهو الصدق في العرض الذي يقوم على وجود تطابق بين المعايير والظواهر المراد التقرير عنها، فتصبح مراقبة امتثالها للمعايير المحاسبية صعب وغير مجدبة. (Ahmed، 2020، صفحة 858)

وفيما يلي بعض النقاط التي تستدعي عدم التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الدولية للتقارير المالية وضرورة التزامها بمعايير محاسبية إسلامية:

أولا-الالتزام الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية:

تعارض بعض المعالجات المحاسبية في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي مع أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية وفي بعض الأحيان لا تغطي الكثير من جوانبها وهذا ما سوف نفضله في النقاط التالية:

1. العلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمودعين:

تعتبر المؤسسات المالية التقليدية جميع الودائع على أنها التزامات يجب ردها عند الطلب أو في الآجال المتفق عليها، وهذا ما تنظر إليه المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، في حين أن المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر فقط الحسابات الجارية على أنها التزاما، أما الودائع الاستثمارية فلا تعتبر كذلك لا شرعا ولا قانونا ولا يجوز تقييدها محاسبيا على أنها التزاما وهذا ما جاءت معايير المحاسبة الإسلامية في المعيارين 5 و6 ثم حل محلها المعيار 27 لتوضيح كيفية التعامل مع تلك المعاملات (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

2. طبيعة العلاقة مع المستثمرين:

يعتبر النظام المصرفي التقليدي جميع عمليات التمويل على أنها قروض بمختلف آجالها، والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS تعاملت مع هذه المعاملات على هذا الأساس، الأمر الذي يختلف في النظام المصرفي الإسلامي بالرغم من تشابه بعض صيغ المعاملات المالية الإسلامية كالمرابحة للأمر بالشراء (المرابحة المركبة) إلا أن إجراءات تطبيقها تختلف تماما عما هو عليه الحال في المعاملات التقليدية كضرورة الشراء والتملك وتحمل المخاطرة قبل البيع، وهذه الخطوات لا بد من أن تعكسها معالجة محاسبية مناسبة لما لها من أثر على المركز المالي للمؤسسة المالية وتكون أكثر ضرورة في صيغ السلم والإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة، وهذا ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية لحل الصعوبات التي واجهتها المؤسسات المالية الإسلامية أمام عجز المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS عن معالجة هذه المعاملات.

3. مخالفة المعايير المحاسبية الدولية لبعض القواعد الشرعية في المعاملات المالية:

جاءت المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بالعديد من القواعد المخالفة لشرع الله فيما يتعلق بالملكية وتحديد الحقوق، مثل القاعدة الشرعية التي توجب توزيع الخسائر بين الشركاء حسب نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك، كما أن في المضاربة (القراض في المذهب المالكي)

لا يستحق الربح إلا بعد سلامة رأس المال وتنضيف مال المضاربة المؤقتة، وهذا لم تأخذ به المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وبالتالي ينعكس على التقييد المحاسبي. (سمحان، 2022، صفحة 48)

4. عدم مراعاة الجانب الشرعي عند إعداد التقارير المالية:

تركز المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي على القانون الوضعي وتؤكد على ضرورة الإفصاح عن تطبيق قواعده، لكنها لا تغطي القواعد الشرعية الذي لا تعترف المحاسبة في الإسلام إلا بها (لا اجتهاد في وجود نص قطعي وينحصر الاجتهاد في الطرق والأساليب المحاسبية) والذي يستدعي ضرورة إنتاج تقارير مالية لها علاقة بمدى التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية ولا يوجد دليل أقوى من تقديم معايير المحاسبة الإسلامية FAS لقائمة مصادر واستخدامات القرض الحسن وقائمة الزكاة و قائمة التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة التي ليس لها وجود في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (سمحان، 2022).

ملاحظة: تم تحويل قائمة مصادر واستخدامات القرض الحسن وقائمة من القوائم المالية الرئيسية إلى الايضاحات وذلك ضمن الإطار المفاهيم المعدل في سنة 2020. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)

ثانياً-متطلبات الالتزام بتعليمات الجهات الإشرافية:

راعت معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS عند وضعها لقانون البنك المركزي وقانون البنوك المتطلبات العالمية لضمان سلامة العمل المصرفي خاصة من الأزمات المالية، وفي بعض الأحيان كرد فعل لأحداث سالبة سابقة مثل مكافحة الغش، غسيل الأموال، تمويل الإرهاب، وبالرغم من أنها معايير غير إلزامية إلا أن جل الدول تلتزم بها من تلقاء نفسها وإلا تجد نفسها منبوذة في المجتمع الدولي، وهنا لم تجد هيئة المحاسبة والمراجعة الأيوفي إلا أن تعمل جنباً إلى جنب مع المعايير الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يضطرها إلى العمل على تحليل المعيار المحاسبي الدولي من كل

جوانبه والعمل على اصدار معيار عندما تجد أنه لم يراع خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية (سمحان، 2022).

المطلب الثاني: اعتماد معايير المحاسبة المالية FAS يعني بالضرورة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يعتبر التمويل الإسلامي بالصيغة المؤسسية من العمليات الجديدة على المستوى العالمي ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة الأيوبي غطت جوانب معينة من عقود التمويل الإسلامي ولم تغط جوانب أخرى وهذا يعني أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أمرا لا بد منه وهذا ما يؤثر على محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية في النقاط التالية:

✓ **مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية:**

اختلاف طبيعة العقود بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية يؤثر على قابلية المقارنة من حيث الاعتراف بالأرباح والأصول والالتزامات.

✓ **إعداد محاسبتين واحدة للعمليات التقليدية وأخرى للتمويل الإسلامي:**

تطبيق معايير المحاسبة المالية FAS لعقود التمويل الإسلامي بالنسبة للنوافذ التي تفتحها المؤسسات المالية التقليدية والمعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS بالنسبة للعمليات المالية التقليدية يستدعي إعداد محاسبتين إلا أن المعيار الدولي IFRS10 القوائم المالية المجمعة يتطلب سياسة موحدة عند إعداد القوائم المالية.

✓ **عدم توافق القوائم المالية والتشريعات القانونية:**

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في بيئة تفرض إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية لجميع المؤسسات المالية، خارجة عن الإطار القانوني للدولة بتطبيقها لمعايير المحاسبة المالية FAS مما يطرح إشكال عند إجراء التدقيق الخارجي للقوائم المالية.

✓ نقص تكوين الموارد البشرية:

يتطلب تطبيق معايير المحاسبة المالية FAS في المؤسسات المالية الإسلامية تكاليف إضافية لتكوين موارد بشرية تتقن تطبيق كلا من المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS.

✓ تكاليف تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات المناسب:

تطبيق مجموعتين من المعايير يتطلب تكاليف إضافية لتطوير نظام تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات المالية الإسلامية وتكاليف أخرى لتدريب الموظفين على كيفية التعامل معه. (Ahmed، 2020، الصفحات 859-860).

المطلب الثالث: أهم نقاط التعارض بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومتطلبات الإفصاح في المعاملات المالية الإسلامية

يمكن النظر إلى الاختلاف بين معايير المحاسبة الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS من خلال شرح النقاط التي تتعارض فيها المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومتطلبات الإفصاح المحاسبي للمعاملات الإسلامية وذلك ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول 11 أهم نقاط الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومتطلبات الإفصاح للمعاملات المالية الإسلامية:

رمز المعيار	اسم المعيار	الفقرات الخلافية	متطلبات الإفصاح للمعاملات المالية الإسلامية
-------------	-------------	------------------	---

التمهيد	تمهيد لمعايير التقارير المالية الدولية	لا يمكن وصف القوائم المالية للكيان بأنها ممثلة لمعايير IFRS مالم تتمثل لجميع متطلباته	هناك معايير تخالف الشريعة وأحكامها لا يمكن الامتثال لها.
	الإطار المفاهيمي للتقارير المالية	الخصائص النوعية للقوائم المالية	ضروري الإفصاح ما إذا كانت الخصائص النوعية للقوائم المالية تستجيب لمتطلبات الشريعة الإسلامية
IFRS3	اندماج الأعمال	يجب على الكيان الدامج قياس الأصول المشتراة والالتزامات بقيمتها العادلة في تاريخ اقتناء.	هناك بعض البنود تعرض على أنها حسابات استثمار مقيدة وينبغي اعتبار هذا البند التزام محدد
IFRS4	عقود التأمين IFRS17	التأمين التجاري مختلف عن التأمين التكافلي.	قائم على مفهوم التأمين الإسلامي التكافلي.
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة	تقاس تكاليف البيع المقدرة بقيمتها الحالية وأي زيادة في القيمة الحالية لتكلفة البيع تصنف كتكلفة تمويل ويتم عرضها في قائمة الدخل.	عدم جواز تطبيق القيمة الزمنية للنقود في بنود القوائم المالية.
IFRS7	الأدوات المالية: الإفصاحات	اعداد تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف	لا تفصح عن حساسية معدل الفائدة على اعتبار المعاملات المالية الإسلامية لا تتعامل بمعدلات الفائدة
IFRS9	الأدوات المالية: التصنيف والقياس	قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة مالم يتم قياسها بالتكلفة المطفأة	لا يمكن قياس الأصول المالية الإسلامية بالتكلفة المطفأة
IFRS16	عقود الإيجار	يتم اجراء الإيجار التمويلي بتحويل المخاطر والعوائد للمستأجر؛	تتطلب معالجة الإجارة المنتهية بالتمليك كمعاملتين منفصلتين: إيجار ثم بيع. يعترف المستأجر بمدفوعات الإيجار كمصاريف طول فترة الإيجار، ويظهر الأصل في قائمة المركز المالي للمؤجر خلال نفس الفترة. يعترف المستأجر بالأصل المكتسب في نهاية فترة الإيجار، ويعترف المؤجر بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التنازل عن الأصل

إذ كان المعيار مخالف للشريعة الإسلامية يصبح تطبيقه غير مقبول، فيحتاج معد القوائم المالية إلى إفصاحات إضافية تبرر عدم الامتثال للمعيار	لا يمكن للكيان الاعتراف بامتناله للمعايير المحاسبية الدولية ما لم تطبق كل متطلبات هذه المعايير	عرض القوائم المالية	IAS1
تحسب الزكاة على أساس القيمة الجارية (العادلة) للمخزونات،	تقاس المخزونات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل	المخزون	IAS2
قد لا يكون مقبولا في بعض المعاملات المالية الإسلامية	تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات بدل الشكل القانوني	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	IAS8
لا يجوز تطبيق القيمة الزمنية للنقود	إذا تم تأجيل الدفع إلى ما بعد فترة ائتمان العادية فإن الفرق بين السعر النقدي المعادل والمبلغ الإجمالي يعترف به كفائدة على مدى فترة الائتمان	الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS16
عدم جواز تطبيق القيمة الزمنية للنقود	الاستفادة من قروض حكومية بمعدل سوق منخفض للفائدة	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	IAS20
التمويل الإسلامي قائم على المبيعات	ينبغي رسملة تكاليف الاقتراض المنسوبة للأصل كجزء من تكلفته	تكاليف الاقتراض	IAS23
الاعتراف بالفائدة غير جائز	إذا تم تأجيل الدفع إلى ما بعد فترة ائتمان العادية فإن الفرق بين السعر النقدي المعادل والمبلغ الإجمالي يعرف به كفائدة على مدى فترة الائتمان	الأصول غير الملموسة	IAS38
ينظر إلى عقود الإيجار التمويلي محاسبيا على أنه إيجار تشغيلي	الاعتراف بالتكلفة المبدئية في عقود الإيجار التمويلي يكون بالقيمة الحالية للدفعات أو القيمة العادلة أيهما أقل	العقارات الاستثمارية	IAS40

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

المطلب الرابع: أهم أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS :

تعددت أسباب ظهور المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية فكانت أساسا يسترشد بها عند اعداد القوائم المالية حتى تكون قابلة للمقارنة ولتسهيل المتطلبات المحاسبية لجميع الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الشركات المدرجة في البورصة والشركات غير المدرجة والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الواقع العملي كشف عن قصورها في تغطية بعض معاملات التمويل الإسلامية وفي بعض الأحيان تكون غير ملائمة لها.

مع تزايد المؤسسات المالية الإسلامية خاصة المصارف الإسلامية واتساع حجم التمويل الإسلامي في العالم، وبرز مؤسسات داعمة للمعاملات المالية الإسلامية خاصة هيئة الأيوبي التي أصدرت معايير تتناسب ونهج المؤسسات المالية الإسلامية التي تسترشد بالعقود وفق للشريعة الإسلامية وأحكامها وأصبحت مرجعية محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد القوائم المالية.

يمكن استخلاص أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين متطلبات اعداد القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي في الجدول التالي:

جدول 12 أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية المعدة وفق المعايير المحاسبية

والابلاغ المالي IAS/IFRS والمعايير المحاسبية الإسلامية FAS

القائمة المالية	معايير المحاسبة المالية الصادرة عن AAOIFI	المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
قائمة المركز المالي	تشتمل على: الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وما في حكمها، حقوق أصحاب الملكية	تشتمل على: الأصول، الالتزامات، حقوق أصحاب الملكية
قائمة الدخل	تشتمل على: الإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر، عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، صافي الدخل أو صافي الخسارة	تشتمل على: الإيرادات، المصروفات، صافي الدخل أو صافي الخسارة.
قائمة التغير في حقوق الملكية	تشتمل على: صافي الدخل أو الخسارة، استثمارات حقوق أصحاب الملكية، التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.	تشتمل على: رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

قائمة التدفقات النقدية	تشتمل على: النقد وما في حكمها، التدفقات النقدية من العمليات والتدفقات النقدية من الاستثمارات، والتدفقات النقدية من التمويل.
قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وما في حكمها	تشتمل على إبداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها، الأرباح قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا أو وكيلًا، الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المقيدة، نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيدة.
قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات	تشتمل على: مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات. ورصيد الأموال الباقية في صندوق الزكاة والصدقات.
قائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض	تشتمل على: مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض. ورصيد الأموال الباقية في صندوق القرض.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

ملاحظات: ثم إدخال تعديلات جوهرية على الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي سنة 2020 من خلال إضافة تعريفات جديدة ومن أهم التغييرات الجوهرية المتعلقة بإعداد القوائم المالية يمكن ذكر النقاط التالية:

- ✓ تم تحويل قائمة مصادر واستخدامات الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض من القوائم المالية الأساسية إلى الإيضاحات
- ✓ تم أيضا استخدام مصطلح " أشباه حقوق الملكية" باعتباره وصفا أشمل من "حسابات الاستثمار المطلقة وما شابهها" لما لهم من حقوق تقترب إلى حد ما وحقوق المساهمين.
- ✓ تم استخدام مصطلح " موجودات خارج الميزانية تحت الإدارة" باعتباره وصفا أدق الذي يضم "حسابات الاستثمار المقيدة وما شابهها" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020)

خلاصة الفصل:

تساءل العديد من المحاسبين والماليين والمصرفيين عن ضرورة اصدار معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بالرغم من وجود معايير محاسبية دولية للإبلاغ المالي .

توجد عدة اعتبارات تقف وراء ضرورة وجود معايير محاسبية للمعاملات المالية الإسلامية فمخرجات القوائم المالية تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة إلى مستخدميها لإتخاذ قرارات مدروسة في تعاملهم مع المؤسسات المالية الإسلامية، ويتحقق ذلك عندما تعرض معلومات بشأن مواردها الاقتصادية والالتزامات التي عليها والتي تسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

تحتاج مخرجات القوائم المالية إلى تقييم التزام المؤسسة المالية بمبادئ الشريعة وأحكامها في جميع تعاملاتها المالية اعتمادا على تسجيلاتها المحاسبية التي تبين الأحداث وطبيعة المعاملات .

يتعين على مخرجات القوائم المالية إظهار معلومات تتعلق بحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية ونمائها بمعدلات معقولة من أجل تقييم علاقاتهم معها، ويقصد بالأطراف المعنية ليس فقط المساهمين وإنما أصحاب حقوق الاستثمار سواء المطلقة أو المقيدة، كما أن المسؤولية الاجتماعية (الزكاة والقرض الحسن) جزء لا يتجزأ من الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية يحتاج إلى الاهتمام به حتى يكون قطاعا فعالا في اقتصاديات الدول .

تختلف المعاملات المالية الإسلامية عن التقليدية في شكلها وجوهرها ما قد يتطلب مبادئ محاسبية تعكس الصورة الصادقة والعادلة للمعلومة المحاسبية فتعرض أدائها ومركزها المالي بمفاهيم ومعايير محاسبية تحقق توافقا بين المعلومات الواقع وتحقق التوازن بين مفهومي الشكل والجوهر .

يؤثر فقدان الحيادية والميل إلى التحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى على التمثيل الصادق للقوائم المالية فتفقد موثوقيتها .

الفصل الثالث

دور المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة

الأيوبي

في جلب ثقة المستثمرين ودعم خيار الاستثمار

تمهيد:

تأثرت المؤسسات المالية الإسلامية أثناء الأزمة المالية العالمية كغيرها من المؤسسات المالية ولكن تأثرها كان محدودا وذلك بسبب ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية سواء من الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، وبالتالي فرض تحديا أكبر للمنظومة المالية الإسلامية من أجل جلب رؤوس الأموال ضخمة لمن لا يرغب في التعامل مع الأدوات المالية التقليدية على أن تكون مواكبة لمتطلبات السوق للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين من أجل دعم التنمية الاقتصادية، وعليه أمام المؤسسات المالية الإسلامية فرصة عظيمة للانتشار العالمي لكنها بحاجة إلى تعزيز مصداقية قوائمها المالية حتى تحظى بهذه الفرصة خاصة بعد وجود اتهامات عديدة من أن المنتجات المالية الإسلامية ماهي إلا اسما فقط، لكنها في الواقع لا تختلف عن الأدوات المالية التقليدية في كونها تتعامل بالفائدة الثابتة تحت مسمى المشاركة في الربح والخسارة.

وستتناول هذا الفصل من الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أهم صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الثاني: متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية

المعدة وفق معايير المحاسبة المالية FAS

المبحث الثالث: واقع توفير متطلبات الإفصاح والشفافية في القوائم المالية لتلبية أغراض المستثمرين في

المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الأول

أهم صيغ التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: بيع المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى

المطلب الثاني: بيع السلم

المطلب الثالث: الاستصناع

تمهيد:

تمارس المؤسسات المالية الإسلامية عدة صيغ حسب ما ورد في كتاب المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة "الأيوبي" من أهمها: المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، المضاربة، المشاركة المتناقصة والمشاركة المنتهية بالتملك، السلم، الاستصناع، المزارعة والمساقاة... إلخ. هذه الصيغ من شأنها تطوير اقتصاد حقيقي بوساطة المؤسسات المالية الإسلامية.

إن وجود تلك الصيغ من حيث هي إسلامية لا تعني بأنها توجد في الإسلام فقط، بل توجد لدى غيره من الاقتصاديات، لكن طريقة العمل بها محددة من قبل الإسلام، فالمشاركة مثلا لا تقتصر على التمويل الإسلامي فقط إلا أن الإسلام وضع لها ضوابط عمل محددة (شوقي ، 2017، صفحة 15)

المطلب الأول: بيع المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى

أولا- مفهوم المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء:

المرابحة في المؤسسات المالية الإسلامية هي عقد من عقود الاستثمار التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، إما بصورتها البسيطة "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح المتفق عليه بين المصرف والمشتري" (غربي، 2013، صفحة 53)، والمرابحة هنا تكون بين المصرف والمشتري بحيث أن المصرف يشتري السلعة دون وعد مسبق من المشتري إلا أن المصرف لا يقوم بالشراء إلا بعد التأكد من حاجة السوق للسلعة. ثم يعرضها للمشتري مرابحة بثمن وبيع متفق عليه. وهو أن يقوم المصرف بالإفصاح عن قيمة الشراء مضافا إليها ما تحمله المصرف من تكاليف تخص السلعة، ويطلب مبلغا معيناً من الربح من المشتري الذي يرغب في السلعة.

وقد تكون المرابحة بطلب الأمر (العميل) من المأمور (المصرف) بشراء السلعة من طرف ثالث (البائع) بسعر معجل مع وعده بشرائها وتربحها فيها بسعر مؤجل كله أو بعضه وذلك بعد تملك المأمور للسلعة بعقد بيع، وهي ما تسمى بالمرابحة للأمر بالشراء، وهنا لا يقوم المصرف بشراء السلعة إلا بعد تحديد المشتري لمواصفات السلعة التي

يريدها مع وجود وعد مسبق بالشراء أو بدون وجود الوعد، وبهذا فإن المرابحة للأمر بالشراء تتم على مراحل هي:

المرحلة الأولى: وعد من الأمر بالشراء للمصرف بشراء السلعة التي أمره بشرائها منه بعد أن يمتلكها المصرف؛

المرحلة الثانية: إبرام عقد البيع الأول بين البائع (صاحب السلعة) والمصرف؛

المرحلة الثالثة: إبرام عقد البيع الثاني بين المصرف والأمر بالشراء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المرابحة لا تعني دائما التعامل بالأجل، إلا أنه يعتبر الدافع الوحيد لجل المتعاملين مع المؤسسات المالية والذي قد يكون دفعة واحدة أو على أقساط (خديري، 2020، صفحة 88).

ثانيا- شروط صحة عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء:

لصحة عقد المرابحة للأمر بالشراء يجب توفر شروط خاصة نذكرها في النقاط التالية:

1. أن يعلم الأمر بالشراء تفاصيل تكلفة السلعة التي اشتراها المصرف؛
2. أن يكون الربح معلوما للطرفين ويكون محددًا بالمقدار أو بنسبة من التكلفة؛
3. ألا يشترك البديلين بعلة ربوية إذا كان البيع مؤجلا؛

4. أن يكون عقد البيع الأول صحيحا حتى يكون العقد الثاني صحيحا أيضا؛

5. أن تتوفر جميع شروط عقد البيع الصحيح (خدري، 2020).

ثالثا- محاسبة المربحة والمربحة للآمر بالشراء في دفاتر المصرف الإسلامي وفق معيار رقم 28 :

1. إثبات المخزون (بضاعة المربحة):

يتم إثبات المخزون في دفاتر المؤسسة المالية عندما تنتقل إليه جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن عملية انتقال الملكية حيث يثبت بتكلفة المخزون المشتملة على جميع تكاليف الشراء والمصاريف المترتبة على نقل المخزون إلى موقعه بما فيها الضرائب (باستثناء الضرائب المسترجعة) وتكلفة التأمين التكافلي ويجب طرح الحسومات المباشرة واللاحقة من التكلفة (سمحان، 2022). فيكون القيد المحاسبي كالتالي:

البيان	مدین	دائن
ح/ بضاعة المربحة	XXX	
ح/ الحساب الجاري للبائع		XXX
شراء بضاعة المربحة		

المصدر: (سمحان، 2022)

2. هامش الجدية:

هامش الجدية هو المبلغ المودع من المشتري على سبيل الضمان مقابل الوفاء بالعقد ويعتبر ضمن مطلوبات المصرف، يلتزم برده متى أثبت العميل جديته في استكمال المعاملة (سمحان، 2022)، فيكون القيد كالتالي:

البيان	مدین	دائن
ح/ الحساب الجاري للعميل	XXX	
ح/ هامش الجدية		XXX
استلام مبلغ هامش الجدية		

وعند إتمام عملية البيع مع العميل يعيد المصرف هامش الجدية مالم يتم الاتفاق على اعتباره دفعة أولية

(سمحان، 2022)، ويسجل عكس القيد:

البيان	مدین	دائن

XXX	XXX	ح/ هامش الجدية ح/ الحساب الجاري للعميل إعادة مبلغ هامش الجدية
-----	-----	---

المصدر: (سمحان، 2022)

3. المبالغ المستحقة التحصيل:

يعد المخزون مباعا بمجرد إبرام عقد المrabحة أو البيع الآجل، ويصبح العقد ملزما قانونا لجميع الأطراف سواء كان الثمن مقبوضا أو مؤجلا،

عند بيع المخزون يتعين على المصرف إثبات المبالغ المستحقة التحصيل على العميل في قوائمه المالية بموجب عقد المrabحة، ويتم نقل السيطرة والمخاطر والعوائد المترتبة على ملكية المخزون للعميل، ويتم استنفاد الأرباح المؤجلة في قائمة الدخل على مدى فترة الائتمان ووفقا للتناسب الزمني في تحصيلها (سمحان، 2022).

1.3 اثبات الأرباح الموجهة للأطراف التي مولت الاستثمار:

عادة ما يستعمل المصرف أموال حسابات الاستثمار المشترك أي الأموال المختلطة بين البنك وأصحاب الاستثمار المقيدة والمطلقة.

طبقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 47 فإن حساب الأرباح المؤجلة يعرض كحساب مقابل للمبالغ المستحقة على العميل وتعد طريقة معدل الربح الفعلي المبنية على الربح الضمني هي الطريقة الأنسب لتطبيق التناسب الزمني بالنسبة للمعاملات التي تتجاوز 12 شهرا، ويسمح باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص الأرباح على الفترة الائتمانية الأقل من 12 شهرا (سمحان، 2022). ويكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	ح/ حقوق على العميل
XXX		ح/ بضاعة المrabحة
XXX		ح/ أرباح الاستثمار المشترك المؤجلة

		إثبات المبلغ المستحق على العميل
--	--	---------------------------------

المصدر: (سمحان، 2022)

2.3 الدفعة الأولية أو العربون:

العربون فهو المبلغ المدفوع من قبل المشتري بموجب الوعد بالشراء الذي سيتحول إلى دفعة مقدمة تعتبر جزء من سعر البيع وقد يقوم المصرف بحط مبلغ الدفعة من الربح كما يمكنه عدم فعل ذلك، وهذا ليس له علاقة بالحلال والحرام وإنما متوقف على العقد وما تم الاتفاق عليه، وفي حالة عدول العميل على الشراء يمكن للبائع الاحتفاظ بالعربون، كما يمكن أن يتحول هامش الجدية إلى عربون إذا تم الاتفاق على ذلك. (سمحان، 2022، صفحة 71) فيكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	/ح/ الحساب الجاري للعميل
XXX		/ح/ هامش الجدية
		استلام الدفعة الأولى

المصدر: (سمحان، 2022)

ويتم اثبات المبالغ المستحقة للتحصيل (سمحان، 2022) كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	/ح/ حقوق على العميل
	XXX	/ح/ هامش الجدية
XXX		/ح/ بضاعة المرابحة
XXX		/ح/ أرباح الاستثمار المشترك المؤجلة
		إثبات المبلغ المستحق على العميل

المصدر: (سمحان، 2022)

3.3 اشتراك العميل في صندوق التأمين التكافلي:

يتعرض المصرف الإسلامي والمدين على حد سواء لمخاطر تحول دون إتمام المعاملة كالوفاة أو العجز، لذلك كانت فكرة إنشاء صندوق التأمين التكافلي خاص بمديني المصارف الإسلامية هدفه تسديد دين العميل في حالات معينة، حيث يشارك العميل المدين بنسبة من دينه للمصرف لصالح الصندوق وتعتبر مشاركته في الصندوق تبرعا لا يجوز له المطالبة باسترداد أي مبلغ دفعه للصندوق، ويتم التبرع برصيد الصندوق في حال تم تصفية المصرف (سمحان، 2022). ويكون قيد اثبات المبالغ المستحقة للمصرف في حالة اشتراك العميل في صندوق التأمين التكافلي كالتالي:

البيان	مدین	دائن
/حقوق على العميل	×××	
/ح هامش الجدية (في حال وجدت دفعة أولى مسددة)	×××	
/ح بضاعة المرابحة		×××
/ح أرباح الاستثمار المشترك المؤجلة		×××
/ح صندوق التأمين التكافلي		×××
إثبات أرباح الاستثمار المشترك		

المصدر: (سمحان، 2022)

4.3 الحسومات اللاحقة على المخزون:

قد يتحصل المصرف على حسم بعد شراؤه للبضاعة، ويجب أن يكون هذا الحسم من نصيب العميل حسب ما أقرته المعايير الشرعية (سمحان، 2022، صفحة 61)، فإذا كان الحسم قبل إتمام عملية البيع يتم حط مبلغ الحسم من تكلفة البضاعة ويحسب الربح على أساس تكلفة البضاعة الحقيقية ويكون القيد كالتالي:

البيان	مدین	دائن
/ح الحساب الجاري للبائع	×××	
/ح بضاعة المرابحة		×××
إثبات الحسم		

المصدر: (سمحان، 2022)

صل المصرف على الحسم بعد إتمام عملية البيع للعميل فإن المعيار لم يوضح طريقة التعامل مع الوضعية إلا أن هنا يجب العمل بإرجاع الأرباح للعميل وإنقاص حقوقه اتجاهه (سمحان، 2022) ويكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	ح/ الحساب الجاري للبائع
	XXX	ح/ حساب أرباح الاستثمار المشترك المؤجلة
XXX		ح/ حقوق على العميل
		إثبات الحسم بعد عملية البيع

المصدر: (سمحان، 2022)

أما إذا لم يجعل الحسم من نصيب العميل فإنه يسجل في حساب أرباح الاستثمار المشترك ويضاف إلى الأرباح المستوفاة من العميل (هذا مالم توضحه المعايير الشرعية) (سمحان، 2022) و القيد يكون كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	ح/ الحساب الجاري للبائع
XXX		ح/ حساب أرباح الاستثمار المشترك
		إثبات الحسم بعد عملية البيع

المصدر: (سمحان، 2022)

4. قبض القسط من العميل:

يقوم العميل بناء على العقد المبرم بينه وبين المؤسسة المالية الإسلامية على تسديد الأقساط المستحقة في التواريخ المحددة والموزعة على المدة المتفق عليها (سمحان، 2022) فيكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
XXX	XXX	من ح/ الحساب الجاري للعميل
		إلى ح/ حقوق على العميل المؤجلة
		قبض القسط من العميل

	XXX	ح/ حساب الأرباح الاستثمار المشترك المؤجلة
XXX		ح/ أرباح حساب الاستثمار المشترك

		إثبات أرباح الاستثمار للجهة التي مولت المعاملة
--	--	--

المصدر: (سمحان، 2022)

وتتكرر القيود السابقة إلى حين استيفاء المصرف لجميع الأقساط من العميل

5. تخلف العميل عن السداد:

في حال تأخر الزبون على السداد تتم معالجة الأرباح المؤجلة وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم FAS 30 (سمحان، 2022، صفحة 64) فلا يعترف بالأرباح إلا بعد التحصيل ويتم إثبات استحقاقها دون تحصيلها فيكون القيد التالي:

دائن	مدين	البيان
×××	×××	من /ح/ حقوق على العميل المستحقة إلى /ح/ حقوق على العميل المؤجلة إثبات القسط المستحق على العميل -----
×××	×××	/ح/ حساب الأرباح الاستثمار المشترك المؤجلة /ح/ أرباح حساب الاستثمار المشترك المستحقة إثبات أرباح الاستثمار المستحقة للجهة التي مولت المعاملة

المصدر: (سمحان، 2022)

وعند التحصيل يكون القيد التالي:

دائن	مدين	البيان
×××	×××	/ح/ الحساب الجاري للعميل /ح/ حقوق على العميل المستحقة قبض القسط من العميل -----
×××	×××	/ح/ حساب الأرباح الاستثمار المشترك المستحقة /ح/ أرباح حساب الاستثمار المشترك إثبات أرباح الاستثمار للجهة التي مولت المعاملة

المصدر: (سمحان، 2022)

وحسب نفس المعيار المحاسبي FAS 30 فإن احتمال تخلف العميل عن الدفع يتم بموجبه اثبات قيد خسائر الائتمان وانخفاض القيمة.

دائن	مدين	البيان
XXX	XXX	ح/ أرباح حساب الاستثمار المشترك المؤجلة ح/ مخصص حقوق البيوع المؤجلة المشكوك في تحصيلها إثبات خسائر الائتمان

المصدر: (سمحان، 2022)

يتم اثبات غرامات التأخر كدخل للمصرف، بل وضعها مباشرة في صندوق الصداقات. بعد الإثبات الأولي، يثبت الرصيد المستحق منقوصا منه مخصص الخسائر الائتمانية.

6. القياس اللاحق:

في حالة عدم وجود وعد بالشراء فانه يتعين على المصرف تخفيض القيمة الدفترية إلى صافي القيمة القابلة للتحقق (إذا كانت أقل من التكلفة)، أما في حالة المربحة للآمر بالشراء فلا يتعين على المصرف النظر في التقلبات في القيمة العادلة للمخزون

7. السداد المبكر:

في حال سدد المشتري المبالغ المستحقة قبل تاريخ استحقاقها يمكن للمصرف أن يعمل على حط جزء من الربح يتم تسوية قيمة التخفيض على النحو التالي:

- تسوية الرصيد المتبقي من الأرباح المؤجلة كاملا؛
- يتم اثبات قيمة التخفيض أو الإعفاء في الفترة التي حدث فيها السداد المبكر.

رابعا- مقارنة عملية بين متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS في تمويل المربحة للآمر بالشراء في دفاتر المؤسسة المالية الإسلامية:

نفترض أن بنكا إسلاميا قدم تمويلا لشراء منزل بصيغة المربحة للآمر بالشراء بقيمة 24 000 000 ون بهامش ربح 6% سنويا، تدفع الأقساط شهريا لمدة 25 سنة.

مبلغ التمويل: 24 000 000 دج

مدة التمويل: 25 سنة

عدد الأقساط: $12 \times 25 = 300$ قسط

معدل الربح: 6% سنويا = 0,5% شهريا

القسط الشهري $\approx 154\,633$ دج

المرابحة هي عقد شراء وبيع حقيقي وعليه يجب الإفصاح على الإيرادات والأعباء

جدول 13 يبين المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS الواجبة التطبيق لقياس أصول وحقوق المرابحة.

العنصر	IAS/IFRS	FAS
قياس أصول المرابحة لحظة الشراء	IAS2 المخزونات	FAS28 المرابحة والبيع
الاعتراف بالحقوق وأرباح المرابحة	IFRS9 الأدوات المالية: الاعتراف والتقييم IFRS15 الإيرادات - العقود مع الزبائن	الآجلة الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول 14 يبين مقارنة بين متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS من حيث قياس أصول المرابحة وحقوق وأرباح المرابحة

العنصر	FAS	IAS/IFRS	ملاحظة
قياس أصول المرابحة	التكلفة التاريخية	تكلفة الشراء مع إضافة كل المصاريف التي تجعله جاهز للاستعمال	لا يوجد أي اختلاف بين تطبيق المعيارين إلا أن المعيار IAS2 فصل في مكونات التكلفة
الإفصاح عن حقوق المرابحة	في وقت حدوثها بسعر بيع أصول المرابحة	بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية للمبالغ المستحقة	عند تطبيق المعيار IFRS15 ينشأ فرق بسبب تغير القيمة الزمنية للنقود

الطريقتان مختلفتان	بطريقة الأقساط المستهلكة	1- التوزيع النسبي للأرباح على مدى فترة الائتمان بمبالغ ثابتة. 2- التوزيع النقدي للأقساط المستلمة	توزيع الأرباح على الدورات
--------------------	-----------------------------	--	------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة

1. تطبيق المعايير الدولية للتقارير لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS:

❖ عند شراء المصرف للمنزل:

دائن	مدين	البيان
24000000	24000000	من ح/ بضاعة المرابحة إلى ح/ أموال جاهزة شراء بضاعة المرابحة

❖ عند بيع المنزل للزبون:

بما أن المؤسسات المالية الإسلامية تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها المؤسسات المالية التقليدية فإنه يتم الإفصاح عن حقوق المرابحة بالقيمة الحالية للمبالغ المستحقة (الربح عند نقطة البيع معدومة) طبقاً للمعيار IFRS15

وبما أن المرابحة هي عقد شراء وبيع لأصول حقيقية فيجب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف:

دائن	مدين	البيان
24000000	24000000	من ح/ كلفة المبيعات إلى ح/ بضاعة المرابحة إخراج بضاعة المرابحة

24000000	24000000	من ح/ حقوق المربحة إلى ح/ إيرادات مبيعات بضاعة المربحة
----------	----------	--

❖ عند تسديد القسط الأول فيتم الاعتراف بالأرباح بطريقة الأقساط المستهلكة

دائن	مدين	البيان
34633 120000	154633	من ح/ أموال جاهزة ح/ حقوق مربحة ح/ ربح المربحة تحصيل القسط الأول

وعليه يمكن إظهار حساب النتائج خلال مدة التمويل كما يلي:

300	2	1	0	الشهور البيان
767,030		119 826,835	120 000	-	الأرباح

أما الميزانية فتظهر خلال مدة التمويل كما يلي:

300	2	1	0	الشهور الأصول
-		23 930 560,84	23 965 367	24 000 000	أصول حقوق المربحة

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى دراسة MezbahUddin Ahmed, Financial Reporting of Islamic

Financial Institutions: Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS

2. تطبيق معايير المحاسبة المالية FAS الصادرة عن هيئة AAOIFI:

❖ عند شراء البنك للمنزل: يتم إثبات القيد عندما يسيطر المصرف على المنزل وتنتقل له جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بنقل الملكية.

دائن	مدين	البيان
24000000	24000000	من ح/ المخزونات إلى ح/ أموال جاهزة شراء مخزونات

❖ عند بيع المنزل للزبون: الاعتراف بالأرباح وسعر البيع لحظة البيع

دائن	مدين	البيان
24000000	46389900	من ح/ حقوق المربحة ح/ المخزونات
22389900		ح/ ربح المربحة المؤجل اثبات البيع

$$\text{سعر البيع} = 300 \times 154\,633 = 46\,389\,900$$

$$\text{الربح} = 24\,000\,000 - 46\,389\,900 = 22\,389\,900$$

$$\text{الربح الشهري} = 300/22\,389\,900 = 74\,633$$

❖ عند تسديد القسط الأول فيتم الاعتراف بالأرباح بطريقة التوزيع النسبي للأرباح على مدى فترة الائتمان بمبالغ ثابتة.

دائن	مدين	البيان
154633	154633	ح/ أموال جاهزة ح/ حقوق مربحة
		تحصيل القسط الأول

74633	74633	ح/ ربح مربحة مؤجل ح/ ربح مربحة
74633		اثبات الأرباح

يمكن إظهار حساب النتائج خلال مدة التمويل كما يلي:

300	2	1	0	الشهور البيان
-		22 240 634	22 315 267	22 389 900	الربح المؤجل
74 633		74 633	74 633	-	الربح

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى دراسة MezbahUddin Ahmed, Financial Reporting of Islamic Financial Institutions: Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS

أما الميزانية فتظهر خلال مدة التمويل كما يلي:

300	2	1	0	الشهور الأصول
-		46 080 634	46 235 267	46 389 900	أصول حقوق المرابحة

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دراسة MezbahUddin Ahmed, Financial Reporting of Islamic Financial Institutions: Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS

المطلب الثاني: بيع السلم

أولا- مفهوم السلم

السلم هو عقد من عقود عمليات الاستغلال، يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، الآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد آجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري (غربي، 2013، الصفحات 53-54) والصورة العامة

للسلم يتمثل في طرفين، أحدهما يدفع المال للآخر مقابل أن يحصل منه في المستقبل على سلعة أو خدمة نظير هذا المال الذي دفعه الآن. فتوفر للمستغل سيولة يستخدمها في عملياته الاستغلالية، وفي الوقت ذاته تضمن له تسويق سلعه، كما توفر للممول فرصة الحصول على ما يحتاجه من سلع أو خدمات في المستقبل، مع استفادته بالشراء بسعر مناسب له لما يحمله من رخص عن السعر العادي. ويشترط في المسلم (الممول) الدفع الفوري.

يعتبر بيع السلم نوع من بيوع الأجل الذي يوظف فيها المصرف الإسلامي أمواله، حيث يسلم المال المتفق عليه كاملا إلى التاجر عاجلا عند إبرام العقد مقابل تسليم التاجر للمصرف السلعة المتفق عليها في وقت لاحق حيث يسمح هذا التعامل للتاجر بشراء المواد الأولية للسلعة المتفق عليها. وبما أن السلم من عقود الائتمان فيجب دراسة ملاءة العميل والتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته، ودراسة مدى حاجة السوق للسلعة وإمكانية تسويقها.

يقوم المصرف باستلام السلعة في الأجل المحدد بإحدى الطرق الثلاث التالية:

- ✓ يستلم المصرف السلعة ويتولى تعريفها بمعرفته؛
- ✓ يوكل المصرف البائع ببيع السلعة نيابة عنه مقابل أجر متفق عليه؛
- ✓ توجيه المصرف لمشتري (طرف ثالث) باستلام السلعة بمقتضى وعد مسبق بشرائها

كما أن التعامل في السلم ينتج عنه ربحا أو خسارة وهذا ما يجب إظهاره في المركز المالي للمصرف، مع ضرورة ترشيد القرارات المتعلقة بالسلم من قبل المصرف.

ملاحظة: يتم إظهار عمليات التمويل بالسلم في القوائم المالية باسم "التمويل بالسلم"

ثانيا- شروط صحة عقد السلم:

من أجل وضع ضوابط للاستثمار بصيغة السلم ثم وضع مجموعة من الشروط منها:

- أن يكون المبيع مما يمكن ضبطه من حيث الكمية والنوعية؛
- أن يكون معلوما ومحدد المواصفات؛

- أن يكون المبيع مؤجل التسليم لأجل معلوم؛
- أن يكون المبيع ديناً في الذمة ولا يجوز أن يكون محددًا بشئ يكون قابل التواجد بتاريخ حلول السلم (سمحان، 2022، صفحة 95).

ثالثاً- محاسبة عملية السلم في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية وفق المعيار رقم (7) السلم والسلم الموازي:

أهم ما يميز صيغة السلم حسب ما تطرق إليه المعيار رقم (7) ما يلي:

1- إثبات التمويل بالسلم:

حسب ما جاء في المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية ضمن المعيار رقم 07 السلم والسلم الموازي فإن رأس المال السلم عند التعاقد يقاس بالمبلغ الذي ثم دفعه إما نقداً أو عينا بالقيمة العادلة (القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015) ويكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
×××	×××	ح/ التمويل بالسلم
×××		ح/ الحساب الجاري (المسلم إليه) أو موجودات الاستغلال سلماً دفع رأس المال السلم

المصدر: (سمحان، 2022)

2- تسلم المسلم فيه:

قد يتسلم المصرف في نهاية الفترة المتفق عليها المسلم فيه مطابقاً للعقد وقد يكون من جنس مماثل مع اختلاف الصفة:

- يقاس المسلم فيه المطابق للعقد بالتكلفة التاريخية
- يقاس المسلم فيه بجنس مماثل مع اختلاف الصفة حسب حالتين:
 - أ- إذا تساوت القيمة العادلة (أو القيمة السوقية) للمسلم فيه المقبوض مع القيمة الدفترية المتفق عليها يتم تسجيل البديل بالقيمة الدفترية.
 - ب- إذا قلت القيمة العادلة (أو القيمة السوقية) للمسلم فيه المقبوض عن القيمة الدفترية المتفق عليها يتم قياسه بالقيمة العادلة (أو القيمة السوقية) ويتم إثبات الفرق على أنه خسارة.

دائن	مدين	البيان
XXX	XXX	ح/ موجودات السلم ح/ تمويل السلم استلام البضاعة مطابقة للعقد
دائن	مدين	البيان
XXX	XXX	ح/ موجودات السلم ح/ تمويل السلم استلام البضاعة بقيمة عادلة مساوية لقيمة البضاعة المتفق عليها

دائن	مدين	البيان
XXX	XXX XXX	ح/ موجودات السلم ح/ أرباح (خسائر) الاستثمار ح/ تمويل السلم استلام البضاعة بقيمة عادلة أقل من قيمة البضاعة المتفق عليها

المصدر: (سمحان، 2022)

3- العجز عن تسلم المسلم فيه:

قد يعجز المسلم إليه من تسليم بضاعة السلم كلياً أو جزئياً عند حلول الأجل المتفق عليه بسبب الإهمال أو التقصير أو بدونها.

3-1 العجز عن تسليم المسلم فيه دون تقصير أو إهمال المسلم إليه:

إذا تبث عجز المسلم إليه من تسليم المسلم فيه جزئياً أو كلياً دون إهمال أو تقصير :

- إما يتم تمديد المدة مع الإبقاء على نفس القيمة المسجلة؛
- إما فسخ العقد ويسجل رأس المال ذمماً على المسلم إليه ولا يجوز للمصرف أن يريح من المسلم إليه بل يأخذ ما دفعه فقط والقيود يكون كالتالي:

دائن	مدين	البيان
×××	×××	ح/ حقوق السلم ح/ تمويل السلم عجز المسلم إليه عن تسليم بضاعة السلم دون تقصير أو إهمال

المصدر: (سمحان، 2022)

دائن	مدين	البيان
×××	×××	ح/ حقوق السلم
	×××	ح/ بضاعة السلم
×××		ح/ تمويل السلم عجز المسلم إليه جزئياً عن تسليم بضاعة السلم دون تقصير أو إهمال

المصدر: (سمحان، 2022)

3-2 العجز عن تسليم المسلم فيه بسبب تقصير أو إهمال المسلم إليه:

إذا تبث عجز المسلم إليه من تسليم بضاعة السلم بسبب إهمال أو تقصير، فإنه يتم فسخ العقد وإثبات المبلغ المطلوب رده للمصرف المساو للقيمة العادلة للبضاعة عند العجز وذلك بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية ويكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	×××	ح/ حقوق السلم
×××		ح/ تمويل السلم
×××		ح/ أرباح الاستثمار
		عجز المسلم إليه جزئياً عن تسليم بضاعة السلم بسبب تقصير أو إهمال

المصدر: (سمحان، 2022)

4- بيع بضاعة السلم:

بعد استلام المصرف لبضاعة السلم يبيعها ويحقق إما ربحاً أو خسارة ويكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	×××	ح/ نقديات
×××		ح/ بضاعة السلم
×××		ح/ أرباح الاستثمار
		بيع بضاعة السلم بعد استلامها بربح
دائن	مدين	البيان
	×××	ح/ النقديات
×××		ح/ أرباح (خسائر) الاستثمار
×××		ح/ بضاعة السلم
		بيع بضاعة السلم بعد استلامها بخسارة

المصدر: (سمحان، 2022)

5- قياس السلم في نهاية الفترة المالية:

تقاس الموجودات بعد استلامها في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية أو القيمة المتوقعة تحقيقها أيهما أقل فإذا كانت القيمة المتوقعة تحصيلها أقل يتم إثبات الفرق خسارة في قائمة الدخل (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

وفي حال ثبت أن هناك احتمال بعدم وفاء المسلم إليه لجزء أو كل المسلم فيه يجب تكوين مخصص بانخفاض قيمة المسلم فيه ويثبت في قائمة الدخل. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)، ملاحظة: تثبت عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس مال السلم من المشتري (المسلم) عاجلا على أن يسلمه بضاعة السلم آجلا، ويتم إظهار السلم الموازي في القوائم المالية ضمن المطلوبات.

6- مثال عملي لعمليات السلم:

نفترض أن مصرفا إسلاميا منح عميله (المسلم إليه) بتاريخ N/01/02 تمويلا بالسلم بمبلغ 35000 (و.ن.)، وقد أودع المصرف المبلغ المتفق عليه في حساب العميل في نفس اليوم على أن يسلمه بعد 10 شهور 100 وحدة سلعية حسب العينة المعروضة، وقد تم تمويل العملية من أموال حسابات الاستثمار المشترك (أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

في نفس التاريخ N/01/02 أتفق المصرف مع مشتري على بيعه 100 وحدة من السلعة المتفق عليها بمبلغ 40000 (و.ن.)، تدفع فورا ويتم التسليم بعد 11 شهر على أقصى تقدير، بناء على عقد سلم موازي حدثت العمليات بتاريخها المحددة فيتم إثبات القيود التالية في دفاتر المصرف الإسلامي:

دائن	مدين	البيان
		N/01/02
	35000	ح/التمويل بالسلم
35000		ح/الحساب الجاري للعميل
		دفع رأس المال السلم نقدا

		N/01/02

40000	40000	ح/الصندوق ح/السلم الموازي استلام رأس المال السلم الموازي نقدا
		----- N/11/02
35000	35000	ح/بضاعة السلم ح/تمويل السلم استلام بضاعة السلم من العميل
		----- N/12/02
35000 5000	40000	ح/السلم الموازي ح/ بضاعة السلم ح/ أرباح الاستثمار المشترك تسليم بضاعة السلم إلى المشتري

المصدر: (سمحان، 2022)

المطلب الثالث: الاستصناع

أولاً- مفهوم الاستصناع

تتجسد فكرة صيغة الاستصناع في وجود عقد بين طرفين أحدهما يمارس تصنيع السلع والطرف الآخر يطلب تلك السلع فيتفق مع الطرف الأول على القيام بتصنيعها بمواصفات محددة مقابل دفع ثمنها إما حالا أو مؤجلاً أو مقسماً على أن تكون المواد اللازمة للصنع على عاتق الصانع (سمحان، 2022، صفحة 113).

تعتبر صيغة الاستصناع عند بعض جمهور الفقهاء قريبة جدا من صيغة السلم وقد أدرجها بعضهم في باب مستقل ضمن السلم أسموه "السلم في الصناعات" (شوقي ، 2017، الصفحات 19-20) إلا أن عقد الاستصناع يقتصر على الأشياء التي يمكن التعامل بها بين الناس استصناع، أما السلم فيشمل أيضا ما يمكن الحصول عليه من الطبيعة كغرس البذور والحصول على محصول.

أخذ الاستصناع في المصارف الإسلامية حيزا مهما في استثمارات المصرف عن طريق تمويل المباني السكنية والاستثمارية بالإضافة إلى صناعات أخرى، حيث يوقع المصرف (الصانع) وعميله عقد استصناع بناء على طلب المستصنع بمواصفات محددة مع تحديد الثمن وطريقة الدفع، وبما أن المصرف في غالب الأحيان لا يقوم بتصنيع المطلوب بنفسه (إلا في حالات نادرة) فإنه يقوم بالاتفاق مع صانع آخر عن طريق التوقيع على عقد استصناع موازي.

بعد استلام المصرف السلعة من الصانع، والتأكد من مطابقتها للمواصفات المتفق عليها، يقوم بتسليمها للمتعامل وتحصيل الثمن بالطريقة المتفق عليها (سمحان، 2022، صفحة 114).

ثانيا- شروط صحة عقد الاستصناع:

من أجل وضع ضوابط للاستثمار بصيغة الاستصناع ثم وضع مجموعة من الشروط منها:

- تبيان جنس ومواصفات الشيء المراد صنعه بشكل واضح، لا يدع مجالاً للاختلاف؛
- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري التعامل فيه استصناع وليس ما ينتج بفعل الطبيعة كالفاكهة مثلا؛
- أن تكون المواد الخام على عاتق الصانع، فإذا قدمها المستصنع فيصبح عقد إجارة وليس استصناع، فإن أراد شخص استصناع طاولة مثلا، وانفق مع الصانع فإن هذا الأخير هو الذي يأتي بالخشب والمستلزمات في عقد الاستصناع، أما إذا جاء الشخص بمواده الخام فإن الصانع يصبح أجيرا لا صانعا؛

ثالثا- محاسبة عمليات الاستصناع في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية وفق المعيار رقم (10) الاستصناع والاستصناع الموازي:

أهم ما جاء في المعيار رقم (10) الاستصناع والاستصناع الموازي والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعمليات الاستصناع في دفاتر المصرف مايلي:

1- مرحلة التعاقد:

يتم في مرحلة التعاقد إبرام عقد الاستصناع بين المصرف بصفته صانعا والعميل، وبما أن المصرف لا يصنع بنفسه فإن المرحلة تشمل أيضا عقد الاستصناع الموازي الذي يبرمه المصرف بصفته مستصنع مع الصانع. تشمل تكاليف الاستصناع التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة لأنشطة الاستصناع، ولا تدخل المصاريف العمومية، والإدارية، والتسويقية، وتكاليف البحوث والتطوير.

تثبت تكاليف ما قبل التعاقد بصفقتها تكاليف مؤجلة على أن تحول إلى جانب تكاليف الاستصناع التي تحدث في الفترة المالية في حساب "استصناع تحت التنفيذ" ويعرض ضمن الموجودات في قائمة المركز المالي للمصرف. ويتم تحميل مبالغ الفواتير المرسله للمستصنع في حساب "حقوق الاستصناع"، وتسجل مقابلها قيمة دائنة في حساب "فواتير الاستصناع" الذي يتم حسمه من حساب "استصناع تحت التنفيذ" في جانب الأصول (سمحان، 2022)،

وتكون القيود كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	ح/ تكاليف الاستصناع مدفوعة مقدما
XXX		ح/ أموال جاهزة
		إثبات التكاليف ما قبل التعاقد

	XXX	ح/ استصناع تحت التنفيذ

XXX		ح/ تكاليف الاستصناع المدفوعة مقدما إثبات تحويل التكاليف عند التعاقد -----
	XXX	ح/ استصناع تحت التنفيذ ح/ أموال جاهزة
XXX		إثبات تكاليف الاستصناع

المصدر: (سمحان، 2022)

2- مرحلة التنفيذ:

تشمل مرحلة التنفيذ المحاسبة الدورية خلال الفترة حول الإيرادات (ثمن بيع الشيء المصنع) أي ما تم إنجازه من العمل طبقا لنسبة الإتمام وهي الطريقة المفضلة من طرف الجمعيات المهنية المحاسبية بما فيها المعايير المحاسبية الدولية أو طبقا لطريقة الإتمام بين المصرف وعميله المستصنع أو بينه وبين الصانع في عقد الاستصناع الموازي (سمحان، 2022).

الطريقة الأولى: طريقة نسبة التمام

تستخدم طريقة نسبة التمام عند إمكانية اثبات الأرباح في نهاية كل فترة زمنية بحيث يتم الاعتراف في كل فترة زمنية بجزء من ثمن الاستصناع بصفته إيرادا متحققا للفترة، ويضاف الربح المقدر لحساب الاستصناع تحت التنفيذ للفترة (سمحان، 2022).

$$\text{الربح المقدر} = (\text{الثمن المعجل للاستصناع} - \text{تكاليف الاستصناع الإجمالية المقدرة}) \times \text{نسبة الإتمام}$$

أما نسبة التمام فيتم حسابها بأحد الأسلوبين:

أ- أسلوب المدخلات اعتمادا على تكاليف العقد

$$\text{نسبة التمام} = \frac{\text{إجمالي النفقات الفعلية حتى تاريخ الفترة المحاسبية}}{\text{إجمالي النفقات المقدرة في نفس التاريخ}}$$

ب- أسلوب المخرجات اعتمادا على وحدات الإنتاج:

$$\text{نسبة التمام} = \frac{\text{عدد الوحدات المنجزة}}{\text{عدد الوحدات المطلوب إنجازها}}$$

وتسجل القيود التالية:

دائن	مدين	البيان
XXXX	XXXX	ح/ استصناع تحت التنفيذ ح/ أرباح الاستثمار/ الاستصناع إثبات الأرباح حسب نسبة الإنجاز -----
XXXX	XXXX	ح/ حقوق الاستصناع ح/ فواتير الاستصناع إثبات مطالبة العميل بالمبلغ المستحق

المصدر: (سمحان، 2022)

دائن	مدين	البيان
XXXX	XXXX	ح/ أموال جاهزة ح/ حقوق الاستصناع إثبات تحصيل الحقوق -----
XXXX	XXXX	ح/ فواتير الاستصناع ح/ استصناع تحت التنفيذ إثبات تسليم المصنوع

المصدر: (سمحان، 2022)

في حالة الخسارة يكون القيد كالتالي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	ح/ فواتير الاستصناع
	XXX	ح/ أرباح الاستثمار/الاستصناع
XXX		حساب استصناع تحت التنفيذ إثبات تسليم المصنوع مع إثبات خسائر

الطريقة الثانية: طريقة العقود التامة

إذا تعذر تطبيق طريقة نسبة التقدم فإنه يتم تأجيل إثبات إيرادات الاستصناع إلى إتمام تنفيذ العقد، ويتم إثبات في هذه الحالة فقط تكاليف الاستصناع عند وقوعها ثم يتم إثبات الفواتير المرسله للمصنوع عند الانتهاء من التصنيع. وعند تجهيز المصنوع وإرساله للمصنوع يسجل القيد كما يلي:

دائن	مدين	البيان
	XXX	ح/ فواتير الاستصناع
XXX		ح/ استصناع تحت التنفيذ
XXX		ح/ أرباح الاستثمار/الاستصناع
		إثبات تجهيز المصنوع وإقفال الحسابات

يجدر بالذكر بأنه في حالة تأجيل الدفع أو الدفع بالتقسيط يرسل المصرف للعميل الفواتير عند الانتهاء من التصنيع وتشمل ربح التصنيع وربح البيع الآجل.

3- قياس حسابات الإستصناع في نهاية الفترة المالية:

جاء في المعيار (10) بخصوص قياس الإستصناع قيد التنفيذ في نهاية الفترة المالية كما يلي:

- يقاس حساب الاستصناع بالقيمة المتوقع تحقيقها في حالة تطبيق طريقة نسبة الإتمام فإذا كانت أقل من رصيد الحساب يتم إثبات الخسائر ونفس الطريقة في حال قياس الإستصناع الموازي.

- أي مبالغ إضافية يتحملها المصرف نتيجة إخلال الصانع في الإستهناغ الموازي تثبت على أنها خسائر وتثبت في قائمة الدخل ولا تدخل في قياس تكلفة الاستهناغ (سمهان، 2022، صفحة 125)

المبحث الثاني

متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية)

المطلب الثاني: العرض والإفصاح في قائمة الدخل (حساب النتائج)

المطلب الثالث: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

المطلب الرابع: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حصة الملكية أو قائمة الأرباح المقاة

يتعين على المؤسسات المالية الإسلامية الاعتراف والإفصاح عن نوعين من الأداء:

- ✓ الأداء الاقتصادي: يتمثل في مجموع الأنشطة الأساسية للمؤسسة المالية والتي يترتب عليها إعداد قوائم مالية تعكس النتائج المادية التي تم التوصل إليها؛
- ✓ الأداء الاجتماعي: يتمثل في مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المالية وفاء لمسؤولياتها الاجتماعية من خلال نظام محاسبي يعكس أدائها الاجتماعي (منى لطفي بيطار، 2013)

حدد معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 01: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي يجب أن تعدها المصارف الإسلامية لبيان الوضع المالي للمؤسسة ونشرها بصفة دورية لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وعلى المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بالقواعد العامة لعرض تلك المعلومات بغض النظر عن قواعد القياس التي تعمل بها، وهي تسع (9) قوائم مالية تجمع بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015) يمكن توضيح المجموعة الكاملة للقوائم المالية حسب معيار المحاسبة المالية رقم 01 في الجدول رقم (15)

جدول 15 القوائم التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية

الرقم	اسم القائمة
01	قائمة المركز المالي (الميزانية)
02	قائمة الدخل (حساب النتائج)

03	قائمة التدفقات النقدية
04	قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقة
05	قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
06	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات
07	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض
08	الإيضاحات حول القوائم المالية
09	أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف

المطلب الأول: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية):

تشمل العناصر الأساسية للمركز المالي للمؤسسة المالية وهي:

أولاً- الموجودات:

يقصد بالموجودات (الأصول) كل شيء قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية بمفرده أو بمشاركة موجودات أخرى، أو اكتساب حقوق نتيجة أحداث ماضية. ويشترط في الأصل أن يكون قابلاً للقياس بموثوقية، وألا يكون مرتبطاً بالتزام أو حق غير قابل للقياس المالي، وأن يكون للمؤسسة المالية حق التصرف فيه أصالة أو بصفته وكيلاً (سمحان، 2022).

ثانياً- المطلوبات:

يقصد بالمطلوبات (الالتزامات) كل ما يجب تسديده للغير بعد تحويل الأصول أو تقديم الخدمات لطرف آخر، ويشترط في الالتزام أن يكون قابل للقياس المالي بموثوقية (سمحان، 2022).

ثالثاً- حقوق أصحاب الاستثمار:

يقصد بأصحاب حساب الاستثمار، حساب لحامل أداة بموجب المضاربة أو ما يماثلها من الصيغ، تمثل أموالاً تلقتها المؤسسات المالية الإسلامية لاستثمارها نيابة عن أصحابها (رب المال) بشروط أو بدون شروط (سمحان، 2022).

رابعاً- حقوق أصحاب الملكية:

تمثل حقوق أصحاب الملكية المبلغ المتبقي من موجودات المؤسسة المالية بعد استبعاد المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها.

وعليه يجب أن تحقق قائمة المركز المالي التوازن التالي:

حقوق أصحاب الملكية = الموجودات - (المطلوبات + حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكم)

فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصارف الإسلامية تعتمد في عملياتها المالية على أموال أصحاب حسابات الاستثمار أكثر من اعتمادها على أموال المالكين، وبما أن المخاطرة يتحملها الطرفين فيمكن كتابة معادلة التوازن بهذا الشكل:

حقوق أصحاب الملكية + حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها = الموجودات -

وفيما يلي جدول رقم (16) يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة المركز المالي لدى المؤسسات المالية الإسلامية:

جدول 16 تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة المركز المالي لدى المؤسسات المالية الإسلامية:

عنصر الإفصاح	التفصيل
--------------	---------

الفترة المالية	الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي
محتويات قائمة المركز المالي	<ul style="list-style-type: none"> ■ الأصول؛ ■ الخصوم؛ ■ حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وما في حكمها؛ ■ حقوق أصحاب الملكية.
الإفصاح عن مقاصة بعض قيم البنود	<ul style="list-style-type: none"> ■ لا يجوز مقاصة أحد بنود الأصول من أحد بنود الخصوم؛ ■ أو مقاصة أحد بنود الخصوم من أحد بنود الأصول؛ <p>إلا إذا كان هناك مطلب شرعي أو قانوني لإجراء المقاصة من أجل تصفية الأصول من الخصوم.</p>
دمج البنود الهامة	<ul style="list-style-type: none"> ■ لا يجوز دمج البنود الهامة للأصول أو الالتزامات أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو حقوق أصحاب الملكية بدون الإفصاح عنها؛ ■ يجب تبيان الأصول التي تم فيها استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافا لها ما اشترك فيه معهم، والأصول التي انفردت المؤسسة المالية بالاستثمار فيها على حدة.
تجميع بنود الأصول والخصوم	<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب تجميع بنود الأصول والخصوم وفقا لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقا لدرجة السيولة؛ ■ يجب إبراز مجموع مستقل لكل من الأصول والخصوم وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية.
تصنيف الأصول والخصوم	<ul style="list-style-type: none"> ■ لا يجوز تبويب مجموعات الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة
تفاصيل الأصول	<ul style="list-style-type: none"> ■ النقد وما في حكمه؛ ■ ذمم البيوع المؤجلة: ذمم المربحات، ذمم السلم، الاستثمار في الاستصناع؛ ■ استثمارات في الأوراق المالية؛ ■ المضاربات؛ ■ المشاركات؛

<ul style="list-style-type: none"> ■ المساهمات في رؤوس أموال المنشآت؛ ■ البضائع التي طلبها الأمر بالشراء قبل إبرام عقد بيع المرابحة؛ ■ استثمارات في العقارات؛ ■ الأصول المقتناة بغرض التأجير؛ ■ الاستثمارات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها؛ ■ الاستخدامات الثابتة مع الإفصاح عن أنواعها وإهتلاكاتها المتراكمة؛ ■ الأصول الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن مبالغ مخصصات الخسائر المتوقع تحقيقها كلما كان في الإمكان قياسها بدرجة معقولة 	المخصصات المحاسبية
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن صافي القيمة المتوقع تحقيقها للأصول إذا كانت هذه القيمة أقل من القيمة الظاهر بها الأصل في قائمة المركز المالي. 	صافي القيمة المتوقعة للأصول
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال الفترة المالية على قائمة الدخل؛ ■ الإفصاح على الديون المعدومة خلال الفترة المالية؛ ■ الإفصاح عن تحصيل الديون المعدومة سابقا خلال الفترة المالية؛ ■ رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في بداية ونهاية الفترة المالية. 	حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
<p>يجب الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات حول القوائم المالية عن الالتزامات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الحسابات الجارية وحسابات الادخار والحسابات الأخرى مع التمييز بينهما؛ ■ الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛ ■ حقوق السلم الدائنة؛ ■ حقوق الاستصناع الدائنة؛ ■ الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية؛ ■ الزكاة والضرائب المستحقة على المصرف؛ ■ الحقوق الأخرى الدائنة. 	الإفصاح عن الالتزامات

<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عنها وإظهارها في بند مستقل بعد المطلوبات وقبل حقوق أصحاب الملكية 	<p>حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عنها في بند مستقل بين مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية. 	<p>حقوق الأقلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع؛ ■ عدد حصص (أسهم) حقوق الملكية المصدرة والقائمة والقيمة الاسمية للحصة وعلاوة الإصدار؛ ■ الاحتياط القانوني والاحتياطيات الاختيارية في بداية ونهاية الفترة المالية والتغيرات في الاحتياطيات خلال الفترة؛ ■ الأرباح المبقاة في بداية ونهاية الفترة المالية ومقدار الأرباح أو الخسائر التقديرية المبقاة الناتج عن التنضيق الحكمي*¹ للأصول والخصوم في حالة تطبيقية وكذلك التغيرات خلال الفترة بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية والتحويلات بين الاحتياطيات والأرباح المبقاة؛ ■ التغيرات في الحقوق الأخرى لأصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية؛ ■ أية قيود مفروضة على توزيع الأرباح المبقاة على أصحاب حقوق الملكية. 	<p>الإفصاح عن عناصر حقوق الملكية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن الحقوق والالتزامات والشروط المرتبطة بأنواع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى بأنواعها المختلفة الظاهرة في قائمة المركز المالي. 	<p>الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات</p>

المصدر: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

المطلب الثاني: العرض والإفصاح في قائمة الدخل (حساب النتائج):

تشمل العناصر الأساسية قائمة الدخل:

أولاً - الإيرادات:

*1 التنضيق الحكمي هو تحويل الأصل إلى نقد

الإيرادات هي مقدار الزيادة الحاصلة في الموجودات (الأصول) أو النقصان الحاصل في المطلوبات (الالتزامات) أو كلاهما معا في مدة زمنية معينة. قد تكون نتيجة الاستثمارات المشروعة بجميع أنواعها وصيغها (مضاربة، مشاركة... الخ) وقد تكون نتيجة الخدمات المقدمة والتي تستهدف تحقيق أرباح (كإدارة استثمارات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة). على ألا تكون تلك الزيادة/النقص ناشئا عن استثمارات أو توزيعات على أصحاب حقوق الملكية، أو عن ايداعات/سحوبات لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو عن شراء موجودات.

ثانيا- المصاريف:

المصاريف هي مقدار النقص الحاصل في الموجودات (الأصول) أو الزيادة الحاصلة في المطلوبات (الالتزامات) أو كلاهما معا في مدة زمنية معينة. قد تكون نتيجة توظيف أموال او إدارة استثمار بمختلف الطرق والصيغ المشروعة وقد تكون نتيجة الحصول على الخدمات. على ألا يكون ذلك النقص/الزيادة ناشئا عن توزيعات على استثمارات أصحاب حقوق الملكية، أو عن ايداعات/سحوبات لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو عن شراء موجودات.

ثالثا- الأرباح والخسائر:

1. أرباح المؤسسات المالية الإسلامية:

وهي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات والنتيجة عن:

- ✓ حيازة موجودات زادت قيمتها خلال المدة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل؛
- ✓ تحويلات فعلية نتيجة عمليات تبادلية أو غير تبادلية مشروعة، وتستثنى من ذلك التحويلات التي تتم بين المؤسسة المالية الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، أو بين المؤسسة المالية الإسلامية وأصحاب حقوق الملكية.

2. خسائر المؤسسات المالية الإسلامية:

وهي مقدار النقص الحاصل في صافي الموجودات والنتيجة عن:

- ✓ حيازة موجودات انخفضت قيمتها خلال المدة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل؛

✓ تحويلات فعلية نتيجة عمليات تبادلية أو غير تبادلية مشروعة، وتستثنى من ذلك التحويلات التي تتم بين المؤسسة المالية الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، أو بين المؤسسة المالية الإسلامية وأصحاب حقوق الملكية.

3. عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها:

وهي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الربح والخسارة الناتجة عن أموالهم المستثمرة سواء لوحدهم أو مشاركة مع أموال المؤسسة المالية الإسلامية لمدة زمنية معينة.

4. صافي الدخل أو الخسارة:

وهي مقدار الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن الإيرادات والمصاريف والأرباح والخسائر وما خصص لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والمرتبط بتلك المدة الزمنية وفي مايلي

جدول 17 يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة الدخل لدى المؤسسات المالية

الإسلامية:

عنصر الإفصاح	التفصيل
الفترة المالية	■ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل.
الإفصاح عن الإيرادات والمصاريف	■ يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها وذات الأهمية النسبية.
الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقليدية	■ يجب الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التنضيف الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً.
الإفصاح عن تفاصيل قائمة الدخل	■ يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ومضافاً لها ما اشترك فيه معهم ويجب الإفصاح أيضاً عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها؛

<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب أن يتم الإفصاح في قائمة الدخل عما يلي: 1- إيرادات ومكاسب الاستثمار؛ 2- مصروفات وخسائر الاستثمار؛ 3- الدخل أو الخسارة من الاستثمار؛ 4- عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في دخل أو خسارة الاستثمارات قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا؛ 5- نصيب المؤسسة المالية في الدخل أو الخسارة من الاستثمار؛ 6- نصيب المؤسسة المالية من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا؛ 7- نصيب المؤسسة المالية من ربح الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا؛ 8- نصيب المؤسسة المالية عن إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا؛ 9- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى؛ 10- المصروفات الإدارية والعمومية؛ 11- الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب؛ 12- الزكاة والضريبة مع الإفصاح عن مبلغ كل منهما؛ 13- صافي الدخل أو صافي الخسارة. 	
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن وعاء الزكاة للمؤسسة المالية إذا التزمت هذه الأخيرة بإخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية. 	الإفصاح عن وعاء الزكاة
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن نصيب الأقلية في صافي الربح أو صافي الخسارة في قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل يظهر قبل صافي الربح أو صافي الخسارة. 	الإفصاح عن نصيب الأقلية

المصدر: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

يذكر أنه يمكن تجميع عناصر قائمة الدخل في نتائج جزئية أو مرحلية بطرق مختلفة لمعرفة أداء المؤسسة المالية الإسلامية خلال فترة زمنية معينة، ومن أمثلة تلك الطرق:

➤ الدخل أو الخسارة من الاستثمارات؛

- الدخل بعد استبعاد عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة؛
- الدخل قبل الزكاة والضريبة.

المطلب الثالث: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:

وتشمل هذه القائمة:

أولاً- النقد وما في حكمه:

وهو كل العملات النقدية المحلية والأجنبية لدى المؤسسة المالية، والودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي ولدى المؤسسات المالية الأخرى.

ثانياً- التدفقات النقدية من العمليات:

وهي كل التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة المالية أو الخارجة منها خلال مدة زمنية معينة، نتيجة عمليات تنعكس على قائمة الدخل كإيرادات أو كمصاريف وينتج عنها أرباح أو خسائر. يستثنى من ذلك الأرباح أو الخسائر الناتجة عن اقتناء موجودات اقتنتها المؤسسات المالية الإسلامية لاستثماره ذاتياً.

ثالثاً- التدفقات النقدية من الاستثمار:

وتتمثل في :

- ✓ التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة المالية نتيجة اقتنائه موجودات موجهة للاستثمار؛
- ✓ التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة المالية نتيجة تصرفه في تلك الموجودات.

رابعاً- التدفقات النقدية من عمليات التمويل:

وتشمل:

1. التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة المالية نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو ايداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو أصحاب الحسابات الائتمانية؛
2. التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة المالية نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو ايداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو أصحاب الحسابات الائتمانية.

جدول 18 يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة التدفقات النقدية لدى المؤسسات المالية الإسلامية:

عناصر الإفصاح	التوضيح
الفترة المالية	■ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية
تصنيف قائمة التدفقات النقدية	■ يجب التمييز بين التدفقات النقدية الناتجة من العمليات والتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار والتدفقات النقدية الناتجة من التمويل. ■ يجب الإفصاح عن عناصر التدفقات النقدية أو الإيضاحات حولها عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات والاستثمار والتمويل
الإفصاح عن التغيرات في النقد	■ يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية.
الإفصاح عن العمليات التبادلية غير النقدية	■ وذلك مثل أسهم المنحة أو اقتناء الموجودات مقابل إصدار حصص في حقوق الملكية أو تحمل التزام مقابل التزام آخر
الإفصاح عن مكونات النقد	■ يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة المالية في تحديد مكونات النقد وما في حكمه

المطلب الرابع العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة:

أولاً- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية:

تشمل العناصر التالية :

1. صافي الدخل أو صافي الخسارة؛
 2. استثمارات حقوق أصحاب الملكية: وهي الزيادة في حقوق أصحاب حقوق الملكية نتيجة تحويل موجودات أو تقديم خدمات للمؤسسة المالية الإسلامية.
 3. التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية:
- وهي قدار النقص الحاصل في حقوق الملكية نتيجة تسديد المؤسسة المالية الإسلامية لموجودات أو تقديم خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية، أو تحمل التزامات عنهم

ثانياً- قائمة الأرباح المبقة:

تشمل العناصر التالية:

1. صافي الدخل أو صافي الخسارة؛
2. توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية؛
3. تحويل الأرباح إلى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكية الناتج عن تحويل جزء من الأرباح المبقة إلى الاحتياطات النظامية أو الاختيارية أو إلى حسابات رأس المال.

جدول 19 يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقة لدى المؤسسات المالية الإسلامية

التوضيح	عنصر الإفصاح
<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة 	الفترة المالية
<ul style="list-style-type: none"> ■ رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني والاختياري كل على حدة، مع الإفصاح عن أي زيادة أو نقص خلال الفترة المالية؛ ■ يجب الإفصاح عن الأرباح المبقاة في بداية ونهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها من تنضيف حكمي للممتلكات والالتزامات إذا كان موجودا؛ ■ صافي الربح أو صافي الخسارة خلال فترة مالية؛ ■ التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية؛ 	الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية
<ul style="list-style-type: none"> ■ الأرباح المبقاة في بداية وفي نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج عنها من تنضيف حكمي للممتلكات والالتزامات إذا كان ذلك مطبقا؛ ■ صافي الربح أو صافي الخسارة للفترة المالية؛ ■ التحويلات إلى الاحتياطي القانوني أو الاختياري خلال الفترة المالية؛ ■ التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية وغيرهم خلال الفترة المالية؛ 	الإفصاح في قائمة الأرباح المبقاة

المصدر: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

المطلب الخامس: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة:

تشمل قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة العناصر التالية:

أولا- الاستثمارات المقيدة:

الاستثمارات المقيدة هي عبارة عن جميع الموجودات التي استثمرتها المؤسسة المالية لصالح أصحاب الاستثمارات المقيدة وفق شروط متفق عليها مسبقا بين المؤسسة المالية الإسلامية وصاحب حساب الاستثمارات المقيدة. وعليه فإن هذه الاستثمارات لا تعتبر ملكا للمؤسسة المالية لأنه ليس لها الحق في التصرف فيها دون مراعاة الشروط المتفق عليها وبالتالي لا تظهر في قائمة المركز المالي للمؤسسة المالية الإسلامية.

يقتصر دور المؤسسة المالية الإسلامية في إدارة هذه الاستثمارات وفق عقد المضاربة المقيدة أو عقد الوكالة.

ثانيا- ايداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها:

1. الايداعات؛
2. المسحوبات: هي كل الأموال التي استلمها أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة من المؤسسة المالية الإسلامية بهدف تخفيض أرصدهم أو غلقها.

ثالثا- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المقيدة:

وهي مقدار الزيادة أو النقصان الناتج في الاستثمارات المقيدة نتيجة ممارسة المؤسسة المالية الإسلامية لنشاطها بصفتها مضاربا أو وكيلًا، وذلك قبل خصم نصيب المؤسسة المالية في استثمار تلك الأموال (بدون الأخذ بالحسبان الايداعات أو المسحوبات لأصحاب الاستثمارات المقيدة لتلك الفترة).

رابعا- نصيب المؤسسة المالية الإسلامية في نتائج الاستثمارات المقيدة:

يختلف نصيب المؤسسة المالية الإسلامية من الاستثمارات المقيدة حسب طبيعة العقد المبرم بينها وبين أصحاب الاستثمارات المقيدة:

1. على أساس المضاربة المقيدة: تحصل المؤسسة المالية الإسلامية على نسبة شائعة من الربح، ولا تتحمل الخسارة الناتجة إلا إذا تبث تقصير أو إهمال أو مخالفة الشروط المتفق عليها، إلا في حالة خلط أمواله بأموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ففي هذه الحالة يتحمل الخسارة بقدر مساهمته في الأموال المستثمرة.

لا تحصل المؤسسة المالية الإسلامية على تعويض للجهد في حالة تحقق الخسارة.

2. على أساس عقد الوكالة: تحصل المؤسسة المالية الإسلامية على أجر مقابل الجهد المبذول في إدارة الاستثمارات سواء تحققت الأرباح من الاستثمار أم لا.

جدول 20 يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة لدى المؤسسات المالية الإسلامية

عنصر الإفصاح	التوضيح
الفترة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
الإفصاح عن مصادر التمويل	<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الفصل بين حسابات الاستثمار المقيدة وأنواع وحدات المحافظ الاستثمارية. ■ الإفصاح عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل محفظة وقيمة الوحدة في بداية ونهاية الفترة المالية؛ ■ الإفصاح عن إصدارات الوحدات الاستثمارية خلال الفترة المالية؛ ■ المسحوبات أو إصدارات الوحدات الاستثمارية المسحوبة خلال الفترة المالية.
نصيب المصرف	<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن نصيب المصرف بصفته مضاربا في أرباح الاستثمار أو أجره المقطوع بصفته وكيلًا للاستثمار؛ ■ يجب الإفصاح عن المصاريف غير المباشرة التي تحملها المصرف على الاستثمارات المقيدة.
أرباح وخسائر الاستثمارات المقيدة	<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح عن الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المقيدة خلال الفترة مع الإفصاح عما نتج عنها من تنضيف حكومي إذا كان ذلك مطبقا.
الإيضاحات	<ul style="list-style-type: none"> ■ يجب الإفصاح في الإيضاحات المعلومات التالية: <ul style="list-style-type: none"> 1- طبيعة المصرف وأصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو وكيلًا؛ 2- الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات ووحدات الاستثمارات المختلفة؛

المطلب السادس: العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات:

يتطلب اخراج الزكاة إعداد قوائم خاصة لتحديد صافي المداخيل وأخرى لتحديد المركز المالي لبيان الثروات وكذلك عروض التجارة والخصوم المتداولة للوصول إلى معرفة رأس المال العامل، حيث يجب فصل أموال

الزكاة بها عن الثروة بشكل واضح لحين سدادها، وإلا ضاعت مع ماله. (قنطقجي، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، 2002-2003، الصفحات 212-213)

تشمل قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة على العناصر التالية:

أولاً- مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات:

تجب الزكاة على الأموال النامية أو القابلة للنماء المستوفية لشروط الزكاة كبلوغ النصاب ودوران الحول. وتشمل النقود وكل الموجودات الأخرى ماعدا عروض الفنية، كما تجب الزكاة في أموال الشركات على أساس أموال الخلطة (ينظر إلى أموال الشركات على أنها مال واحد). (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

ثانياً- استخدامات أموال الزكاة والصدقات:

وتشمل المصارف الثمانية المبينة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ التوبة 60

ثالثاً- رصيد الأموال الباقية في صندوق الزكاة والصدقات:

وهي الأموال التي لم يتم توزيعها من مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات.

جدول 21 يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة لدى المؤسسات المالية الإسلامية

التوضيح	عنصر الإفصاح
■ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.	الفترة المالية
■ يجب الإفصاح عما إذا كانت المؤسسة المالية تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية أو أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى.	إخراج الزكاة
■ يجب الإفصاح عن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات.	المصادر الأخرى

توزيع الزكاة	■ يجب الإفصاح عن أموال الزكاة والصدقات التي قامت المؤسسة المالية بتوزيعها والإفصاح عن مصارفها وكذلك أموال الزكاة والصدقات التي لم تقم بتوزيعها في نهاية الفترة المالية.
--------------	---

المصدر: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

المطلب السابع: العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:

القرض هو دفع طرف للمال إلى طرف آخر للانتفاع به دون مقابل ودون زيادة مشروطة، وهو وسيلة تمويلية وشكل من أشكال التكافل الاجتماعي، يسمى في الشرع الإسلامي بالقرض الحسن لا يدخل في باب المعاوضات وإنما في باب التبرعات.

تشمل قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض على العناصر التالية:

أولاً- مصادر أموال صندوق القرض:

تحتوي على:

1. الأموال المتاحة من الحسابات الجارية لصندوق القرض؛
2. الأموال المتاحة من أصحاب حقوق الملكية لصندوق القرض؛

ثانياً- استخدامات أموال صندوق القرض:

وتشمل:

1. الأموال الجديدة التي اعتمدها ادارة المؤسسة المالية الإسلامية كقروض؛
2. مسحوبات أصحاب الحسابات الجارية لأموالهم التي أتيحت للإقراض لمدة زمنية معينة.

ثالثاً- رصيد الأموال الباقية في صندوق القرض:

وتشمل:

1. الأموال المتوقع تحصيلها من القروض المقدمة؛
2. أموال الصندوق التي تم استخدامها لأغراض أخرى.

جدول 22 يبين تفاصيل عناصر الإفصاح الواجب عرضها في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض لدى المؤسسات المالية الإسلامية

عنصر الإفصاح	التوضيح
الفترة المالية	■ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.
رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض	■ يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في بداية ونهاية الفترة المالية حسب أنواعها.
الإفصاح عن مصادر الأموال واستخداماتها	■ يجب الإفصاح عن مبالغ أموال صندوق القرض خلال الفترة المالية حسب مصادرها وكذلك استخدامات الأموال خلال الفترة المالية حسب طبيعتها.

المبحث الثالث

توفير متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لتلبية أغراض أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية وحماية رؤوس الأموال.

المطلب الثالث: حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة في المؤسسات

المطلب الأول: الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات بشأن استغلال أموالهم في المؤسسة المالية أولاً ولما له من علاقة بأخلاق تحكم العلاقة الجوهرية بين المؤسسة المالية والمستثمر.

أولاً-أساليب توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية:

تتبع المصارف الإسلامية أسلوبان في توزيع الأرباح:

1. أسلوب الخلط الكامل لأموال المصرف مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار:

يقوم هذا الأسلوب على مشاركة المصرف أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عن طريق خلط الأموال خلط كامل وهو أسلوب يتبعه بنك دبي الإسلامي، وفي هذه الحالة يتحمل المساهمين مع أصحاب حقوق

الاستثمار المطلقة جميع المصاريف الإدارية ويشتركون في جميع الإيرادات المحققة كل حسب نسبة مساهمته (سمحان، 2022).

2. أسلوب الخلط الجزئي لأموال المصرف مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار:

يقوم هذا الأسلوب على مشاركة المصرف لأصحاب حسابات الاستثمار بالأموال السائلة فقط وهو أسلوب يتبعه البنك الأردني الإسلامي، وفي هذه الحالة يتحمل المساهمين وحدهم المصاريف الإدارية ويشتركون في الإيرادات المحققة كل حسب نسبة مساهمته في الأموال المستثمرة مع إعطاء الأولوية لأصحاب حسابات الاستثمار في توزيع الأرباح (سمحان، 2022).

ثانياً- أسس توزيع الأرباح حسب المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي

اختلاف الأساليب التي توزع بها الأرباح بين حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار تستدعي الإفصاح عن الأسلوب التي تم اتباعه بما فيها أسس تحمل المصاريف على حسابات الاستثمار ونسب توزيع الأرباح بين الطرفين وهذا ما وضعه المعيار (27) حسابات الاستثمار بالتفصيل والمعياري (35) محاسبة الاحتياطات (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015)

1. عائدات أصحاب حسابات الاستثمار حسب المعيار (27) حسابات الاستثمار:

- توزع الأرباح أرباح الاستثمار المشتركة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار كل حسب نسبة مساهمته في الاستثمار،

-تحمل خسائر الاستثمار أولاً على أرباح حساب الاستثمار المشترك، فإن لم يكف يحسم الفرق من مخصص خسائر الاستثمار الذي يتم تكوينه لهذا الغرض إن وجد فإن لم يكف فيحسم الفرق من الأموال المساهمة في الاستثمار المشترك. كل حسب نسبة مساهمته في الاستثمار.

- يتحمل المصرف الخسائر الناجمة عن الاستثمار في حال تعديه أو تقصيره بناء على توصية من هيئة الرقابة الشرعية أولاً من نصيبه من الأرباح ثم من أمواله المساهم بها في الاستثمار وإلا تبقى ديون على المصرف (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

2. احتياطات حسب المعيار (35) محاسبة الاحتياطات:

الاحتياطات هو عنصر من حقوق الملكية المتعلقة بالمساهمين المسيطرين أو غير المسيطرين أو من العناصر التي تتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار يتم تكوينه عن طريق احتجاز جزء من أرباح لإدارة المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار بدأ تطبيق المعيار في 2020/01/01 ويكون إما:

- احتياطي معدل أرباح: يتم تخصيصه من الدخل الناشئ عن الأصول المتعلقة بالاستثمار المشترك للحفاظ على مستوى العائد وبالتالي يعتبر كأداة لإدارة معدل العائد؛

- احتياطي مخاطر الاستثمار: يتم تخصيصه من الدخل الناشئ عن الأصول المتعلقة بالاستثمار المشترك لمواجهة مخاطر تقلبات السوق ومخاطر الاستثمار في الأسهم (سمحان، 2022).

يجب أن يفصح المصرف الإسلامي عن سياسة الاحتياطات وأي تغييرات تحدث عليها بالزيادة أو النقصان خارج الميزانية حيث يظهر حصة الاحتياطات لكل طرف، المشكلة الآن لو أراد صاحب الاستثمار الانسحاب من حقه الحصول على نصيبه من الاحتياطات.

لهذا تلجأ بعض البنوك مثل البنك الأردني الإسلامي إلى عدم تكوين احتياطي مخاطر الاستثمار ويتنازل البنك على جزء من حصته من الأرباح لدعم حصة أصحاب حسابات الاستثمار.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية وحماية رؤوس الأموال:

1. مفهوم حماية رأس المال:

حماية رأس المال هو السعي إلى وقاية رأس المال من الخسارة والنقصان والتلف أو كما يعرف اليوم بالتحوط، بدون ضمان الوصول إلى النتيجة المأمولة، بمعنى أن المرء يبذل جهداً للمحافظة وتنمية رأس المال بدون اشتراط ضمانه.

وقد عُرِّفَ التحوط بتعريفات عديدة كلها متقاربة نخلص منها بأنه يعني تجنب المخاطر أو إدارتها قدر الإمكان باختيار صيغ عقود التحوط مع المحافظة على عائد الاستثمار. ويمكن تعريفه بأنه: وقاية رأس مال المستثمر بعقود تجنبه الوقوع في المخاطر أو تقليلها قدر الإمكان.

وهنا يتضح لنا أن حماية رأس المال تختلف عن ضمانه فالحماية لها صلة بحفظ المال أو التحوط له مع مراعاة أن تلك الحماية قد تتم وقد لا تتم أما الضمان فيربط المال بالنتيجة دون النظر إلى الوسائل والأساليب المتخذة من الضامن. وهذا ما ترفضه الشريعة الإسلامية جملة وتفصيلاً.

لقد صاغ الفقهاء القاعدة الفقهية المعروفة "الغنم بالغرم" المرتبطة بالمخاطرة، واعتبر أن تحمل المستثمر المخاطرة من أهم خصائص الاستثمار الإسلامي الذي تميزه عن التعامل التقليدي المضمون العائد للمقرض بالفائدة الربوية. وكلما زادت نسبة المخاطرة كلما تطلب بدل جهد أكبر لحماية رأس المال باستعمال وسائل الحماية المعتادة وإلا أعتبر تقصيراً.

إن الدافع من دراسة سبل حماية رأس المال هو أنه عنصر أساسي في جلب الاستثمارات، من خلالها يطمئن المستثمرون إلى إمكانية استرداد مساهماتهم بالإضافة إلى الأرباح التي يحصلون عليها. والمستثمر إذا رأى أن المؤسسة المالية لديها حماية لرأس المال تقدم للاستثمار والعكس.

2. أنواع المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار:

يتعرض الاستثمار لجملة من المخاطر يمكن تصنيفها حسب طبيعتها إلى:

1.1 مخاطر ائتمانية:

تتعلق باحتمال عدم التسديد، وبالرغم من أن الاستثمارات تدار في المؤسسات المالية الإسلامية بالصيغ الإسلامية كالمرابحة، المضاربة والمشاركة إلا أن تلك المبالغ قد توظف في أنشطة ينتج عنها ديون مثل معدات تؤجر بأقساط مؤجلة أو سلع تباع بالسلم... الخ؛

2.2 مخاطر السوق:

ترتبط أخطار السوق بتقلبات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف. وإن كان الواقع يستبعد مخاطر أسعار الفائدة غير المطبقة في التمويل الإسلامي إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر على أصحاب الودائع الإسلامية عندما يقارنونها بالأرباح التي تتحقق بسبب المنافسة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية. أما مخاطر تقلبات أسعار الصرف فهي قائمة في حالة إبرام العقود التي تحتاج إلى عملات أجنبية غير عملة الاستثمار.

3.2 مخاطر التضخم:

يؤثر التضخم على استرداد الأموال بعد عدة سنوات في القروض الطويلة الأجل وبما أن الاستثمارات الإسلامية لها عائدات متغيرة غالباً فهي في أمان من مخاطر التضخم.

4.2 مخاطر صيغ العقود:

قد تتولد مخاطر من الصيغة التعاقدية في حد ذاتها عندما يخفي أحد الطرفين الغرر أو الجهالة فتنشأ التزامات غير متكافئة للطرفين. كما قد تكون مخاطر متعلقة بالبيئة المحيطة بالعقود كانهخفاض قيمة الأسهم.

5.2 المخاطر الأخلاقية:

ترتبط المخاطر الأخلاقية في فقدان الثقة والأمانة خاصة أنها عقود تستبعد شرط الضمان وترتكز على عنصر الأمانة في المشاركات.

6.2 المخاطر التشغيلية:

تتعلق بقدرة الإدارة على تحقيق الأرباح والمحافظة على القدرة التنافسية فقد يحدث عدم موثمة بين مصادر الأموال وسبل توظيفها، أو من حيث آجال توظيفها (عبد الستار أبو غدة).

3. وسائل حماية رأس المال:

ارتباط الاستثمار بالمخاطر لا يمنع من حمايته فمن المعروف أن الشريعة الإسلامية حرمت إلقاء النفس إلى التهلكة ودعت إلى الحرص على تحصيل المنافع والابتعاد عن المضرات، ومن أصرحها قول النبي صلى الله عليه وسلم "احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز"، حتى وإن تعذرت الحماية التامة فإن التخفيف مطلوب وذلك من الأخذ بالأسباب ويشترط في الوسائل المشروعة:

- ✓ تحقق المساواة بين الشركاء في تحمل المخاطر كل حسب حصته؛
- ✓ تنوع الأصول الاستثمارية بما يحقق العائد المناسب ويقلل المخاطر فالمزج بين عقود المدائنة ذات حماية أكبر وعائد أقل وعقود المشاركة ذات عائد أكبر وحماية أقل تشكل طريقة مناسبة لحماية رأس المال؛
- ✓ ألا يكون الغرض منها تضمين مدير الاستثمار في غير حال تعديه أو تقصيره؛
- ✓ ألا تكون الوسيلة بعقد غير مشروع أو ذريعة لأمر غير مشروع (ربا، جهالة، غرر... الخ)

✓ التعاون لتخفيف آثار المخاطر عن طريق التأمين التكافلي، هذه الصيغة من الصيغ الأولية، ويمكن أن تعد من طرق حماية رأس المال المقدمة لحملة الصكوك أو الوحدات الاستثمارية وذلك بأن يتم إنشاء صندوق للتأمين التكافلي، أو التعاقد مع إحدى شركات التأمين التكافلي للتأمين على أصول الصكوك أو الوحدات الاستثمارية من الهلاك أو النقص. مع التأكيد على أهمية وجود تدقيق ورقابة شرعية ذات كفاءة تتأكد من تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في الواقع العملي للتأمين المقدم لحملة الصكوك أو الوحدات الاستثمارية.

✓ تعهد طرف ثالث له مصلحة عامة بتحمل خسارة رأس المال سواء كلياً أو جزئياً في حدود سقف معين بشرط أن يكون طرف أجنبي مستقل عن المدير وتعويض المستثمر عن الخسارة، دون أن يكون له حق الرجوع على المستثمر أو على مدير الاستثمار وذلك حتى وإن كان ناشئاً عن تعدي أو تقصير من المدير إذا لم يتمكن حملة الصكوك من إلزامه بالتعويض. وغالباً ما يكون الطرف الثالث يتمثل في جهات حكومية إذا كانت الاستثمارات لمصلحة مرافق عامة أو مشروع حيوي، ولا يجوز التعهد بالاسترداد إلا بالقيمة السوقية التي قد تزيد أو تنقص عن القيمة الإسمية وقد صدر بهذا الشأن فقرة خاصة ضمن قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 5 في الدورة الرابعة سنة 1988؛

✓ تكوين احتياطات لحماية رأس المال على أن تقتطع تلك الاحتياطات من حقوق المستثمرين لا من حصة المدير (عبد الستار أبو غدة)

4. الوسائل المحرمة لحماية رأس المال:

أجمع الفقهاء على أن يد المستثمر يد أمانة لا تضمن إلا بالتعدي والتفريط، بل وذهب جماهير أهل العلم من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى عدم جواز اشتراط تضمين مدير الاستثمار في حال عدم تعديه أو تفريطه، وحكموا بفساد هذا الشرط؛ لأن اشتراط ضمان رأس المال عليه يقلب العقد إلى قرض، ويحوّل المدير من كونه وكيلأ أميناً إلى كونه مقترضاً ضامناً (حسان).

كما صدرت جملة من القرارات والفتاوي المجمعية على عدم جواز إلزام مدير الاستثمار أو المصدر للصكوك بشراء أصول صكوك المضاربة أو المشاركة بالقيمة الإسمية عند إطفائها في نهاية مدتها بل يكون الإطفاء بقيمتها السوقية أو بالقيمة التي يتفق عليها عند الإطفاء (قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 178(4/19))

إذا التزم طرف ثالث بضمن رأس المال أو رأس المال والربح في الاستثمارات مقابل عوض فإن هذا التصرف يكون نوعاً من التأمين التجاري. وذهب جمهور المعاصرين إلى تحريمه وصدر به قرار مجمع الفقه

الإسلامي الدولي. ويحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل، ولما يشتمل عليه العقد من غرر فاحش يفسد العقد (حسان).

كما أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي القرار الدولي رقم 63(1/7) بتحريم حماية رأس المال من خلال عقود التحوط التقليدية والتمثلة في عقود الاختيارات التي تهدف إلى تبادل المخاطر المالية بحيث تنتقل إلى الطرف الأكثر قدرة على تحملها، بينما يتفرغ الطرف الآخر للعملية الإنتاجية. فالناظر لواقع الأسواق المالية يدرك بأن هذا الأسلوب هو نوع من المقامرة على فروق الأسعار ولا يقصد منه تماما نقل ملكية الأصول.

المطلب الثالث: حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة في المؤسسات المالية الإسلامية:

عرف معيار المحاسبة المالية رقم(27): "حسابات الاستثمار": الحسابات الاستثمارية بأنها الحسابات التي تفتحها المصارف الإسلامية لعملائها لاستقطاب مدخراتهم بهدف استثمارها مقابل الحصول على جزء من عوائدها بتحديد نسبة معينة من الأرباح في العقد إذا كانت مهيكلة على تقنية المضاربة (القراض) أو مقابل أجره محددة إذا كانت مهيكلة على تقنية الوكالة بالاستثمار (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

أولاً- مفهوم أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في المؤسسات المالية الإسلامية:

الحسابات التي تتيح للعملاء إيداع أموالهم فيها بهدف الحصول على الربح من خلال التفويض المطلق للمؤسسة المالية الإسلامية باستثمارها مضاربة (قراضا) أو وكالة تسمى حسابات الاستثمار المطلقة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017).

يستخدم مصطلح "حسابات الاستثمار" لأنها حصص مشاركة وليس مجرد ودائع كما هو متعارف عليه في المؤسسات المالية التقليدية. وفي هذه الحسابات يفوض فيها صاحب حساب الاستثمار المؤسسة المالية تفويضا مطلقا لاستثمارها في أي مجال تراه المؤسسة المالية الإسلامية مناسبة من الناحية الشرعية والاقتصادية.

تظهر ضمن قائمة المركز المالي حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وما في حكمها وهي ليس التزاما بالنسبة للمؤسسة المالية لأنه لا يتم إرجاعها لأصحابها إلا بعد سلامة رأس المال لهذا فهي تظهر بعد

المطلوبات وقبل حقوق الملكية، هذا مالا نجده ضمن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

ثانيا- مفهوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة في المؤسسات المالية الإسلامية:

أصحاب الودائع المقيدة هم أرباب مال المضاربة بدون تفويض بالاستثمار العام مع وجود بعض القيود كنوع الاستثمار أو مجاله، أو ألا يخلط أمواله بأموال المستثمر، وقد يكون التقييد في أمور أخرى كاشتراط عدم البيع بالأجل، أو اشتراط البيع بربح لا يقل عن حد معين، أو اشتراط على المؤسسة المالية بأن تستثمر تلك الحسابات بنفسها وليس عن طريق عقد مضاربة آخر مع الغير. وفي هذه الحالة تكون المؤسسة المالية وكبلا عن أصحاب الودائع الاستثمارية في استعمال أموالهم بصفتها مضاربا على أساس عقد المضاربة الذي يحمل صفة الوكالة ويكون أصحاب الودائع هم أرباب المال (تفاصيل استثمار الأموال بالبنوك وفق الشريعة الإسلامية للحصول على أرباح دورية، 2021)

ثالثا- تكييف حسابات الاستثمار على المضاربة (القراض):

تم الاتفاق على أن المضاربة (تسمى القراض في دول المغرب العربي) تقوم على وجود طرفين: أحدهما يقدم مالا " رب المال" وهنا من يمتلك المال هو عميل البنك الذي يملك المدخرات ولا يمتلك الخبرة أو الوقت أو الاستعداد لاستثمارها بنسبة مخاطرة قليلة فيقدمها للطرف الثاني "المضارب" وهنا البنك الذي يمتلك الوقت والاستعداد والخبرة الكافية للمتاجرة بها واستثمارها بما لديه من كفاءات واطارات ومحاسبين كما أنه عنصر أمانة لعمله تحت وصاية البنك المركزي. على أن يشتركا في تقاسم الأرباح حسب اتفاقهما والخسارة على رب المال مالم يثبت تعدي أو تقصير المضارب (سمحان، 2022).

وقد صممت "حسابات الاستثمار المطلقة" بأن تستقبل المصارف الإسلامية الأموال من الجمهور على أن يقدم أصحاب الاستثمار المال للمؤسسة المالية الإسلامية بصيغة الايجاب والقبول لتقوم باستثماره في موجودات أو في نشاطات اقتصادية مربحة بصفتها مضاربا مع تقسيم الربح بينهما وفق النسب المتفق عليها مسبقا، والمنصوص عليها في عقد المضاربة دون تحمل الخسائر مع الإذن له صراحة أو ضمنا بخلط أموالهم بأموال المؤسسة المالية (<https://aaoifi.com/>، 2020).

من منظور شرعي، ووفقا لعقد المضاربة، فإن حسابات الاستثمار المطلقة تشارك في الأرباح وتحمل الخسائر، وذلك يعني أنها لا تعامل على شكل مطلوبات وظهورها في المركز المالي للمؤسسة المالية الإسلامية يكون ما بين الالتزامات وحقوق الملكية، فالبنك لا يضمن استحقاق أصحاب حسابات الاستثمار لعوائد رأسمالهم عملا بالمبدأ الفقهي "الخراج بالضمان" و"الغنم بالغرم" (سمحان، 2022).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الأموال المودعة لا يتم مشاركتها كلياً في عملية الاستثمار، حيث تحتفظ المؤسسة المالية الإسلامية بنسبة منه كسيولة نقدية واحتياطي قانوني أو احتياطي لدعم سياسة عدم التوسع الاستثماري. وهذا ما يعتبر في فقه المعاملات الإسلامية بالقرض الحسن الذي يجب أن تطبق عليه أحكام الحساب الجاري (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ديسمبر 2015).

رابعاً- تكييف حسابات الاستثمار على الوكالة بالاستثمار:

تقوم الوكالة بالاستثمار على وجود طرفين يقدم أحدهما مالا للطرف الآخر للقيام باستثماره بمقابل متفق على دفعه مسبقاً من طرف المستثمر للمؤسسة المالية أو بدونه. وقد صممت "حسابات الاستثمار المقيدة" بأن تستقبل المصارف الإسلامية الأموال من الجمهور على أن يقدم أصحاب الاستثمار المال للمؤسسة المالية الإسلامية بصيغة الايجاب والقبول لتقوم باستثماره في موجودات أو في نشاطات اقتصادية مربحة بشروط معينة مقابل بعقد وكالة مقابل أجره محددة مسبقاً، والمنصوص عليها في عقد الوكالة دون تحمل الخسائر (سمحان، 2022).

إذا قمنا بمقارنة بسيطة للصيغتين نجد أن أهم ما يميز الوكالة بالاستثمار عن المضاربة، هو أن المستثمر يتحمل المخاطرة كاملة وينفرد بالربح كله، أما المؤسسة المالية فلها أجره الوكالة نظير قيامها بأعمال الاستثمار سواء حقق الاستثمار ربحاً أو خسارة، أما العقد المكيف مضاربة (قراضاً)، فإن المستثمر يتحمل المخاطرة كاملة ما لم يتعدى البنك أو يتسبب في الخسارة أما الربح فيقتسمانه وفق نسب متفق عليها مسبقاً.

خامساً- المعالجة المحاسبية لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار:

يؤثر نوع العقد الذي يربط حسابات المودعين بالمصرف ويظهر أثر تلك العلاقة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. فيمكن وصف الأحداث التي تقوم بها المصارف باستثمار أرصدة هذه الحسابات على ضمان

أصحابها بأن قبضها يكون قبض أمانة لا قبض ضمان ، فإذا حقق استثمارها ربحاً توزع بين المساهمين وأصحاب حساب الاستثمار (الربح يستحق على المال والعمل) وإذا حقق استثمارها خسارة من دون تعدي المصرف أو تقصير تحملها أصحاب حساب الاستثمار ويرر ذلك بأن ملكية المال يبقى لأصحابها ويتحملون مخاطرة استثمار المال، ويفوضون المصرف الإسلامي باستثمارها حسب الاتفاق (سمحان، 2022).

أما في عقد القرض فإن علاقة المقرض بالمال تنقطع خلال مدة القرض ويصبح حق في ذمة المقترض، ولا يأخذ عليه أي زيادة باعتبار أنه لم يتحمل أي مخاطرة لاستثماره والمقترض أخذ المبلغ على سبيل الضمان، أما المقرض فله حق استرداده عند الطلب أو في وقت محدد (سمحان، 2022).

1. المعالجة المحاسبية لأصحاب حقوق الاستثمار المطلقة:

تثبت حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عند تسلم المصرف لها أو في الموعد الذي يقرر فيه استثمارها، وتقاس هذه الحقوق بالقيمة العادلة عند التعاقد، وفي نهاية الفترة تقاس بالقيمة الدفترية. توزع أرباح الاستثمار المشترك بين المساهمين وبين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حسب مساهمة كل منهما في الاستثمارات المشتركة، أما الخسائر فتحمل أولاً على أرباح الاستثمار المشترك فإذا لم يكف فيغطي من مخصص خسائر الاستثمار المكون لهذا الغرض فإذا لم يكف يغطي بحسم من الأموال الداخلة في الاستثمار كل حسب مساهمته، أما إذا ثبت تعدي البنك " المضارب " أو تعديه أو إهماله فيتحمل البنك بحسمه من حصته في الأرباح فإذا لم تكف فتحسم من مساهمة المصرف إن وجدت أو تثبت كحقوق عليه (سمحان، 2022، الصفحات 315-321)

2. المعالجة المحاسبية لأصحاب حقوق الاستثمار المقيدة:

تعامل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة (الموجودات) بصفة منفصلة على قائمة المركز المالي، فلا تعتبر من موجودات البنك ومطلوباته

سادساً- حقوق أصحاب الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية:

تعتمد المصارف الإسلامية على فئة أصحاب حسابات الاستثمار كمصدر أموال في غالب الأحيان أكثر من اعتمادها على أموال المساهمين، هذه الفئة غير موجودة في البنوك التقليدية باعتبار أن الودائع تكون على سبيل الضمان.

يتحمل صاحب حساب الاستثمار بصفته رب المال مخاطر خسارة رأس ماله المستثمر في المؤسسة المالية الإسلامية بصفته مضاربا. وهذا يعني من الناحية العملية أن مخاطر الاستثمار التي يتحملها صاحب حساب الاستثمار تشبه المخاطر التي يتحملها المساهمين. لذلك يكون من المناسب على المؤسسات المالية الإسلامية المساواة بين مساهميها وأصحاب حقوق الاستثمار في الحصول على كافة المعلومات اللازمة المتعلقة بحسابات استثماراتهم مهما كانت الصيغة التي تدار بها حسابات أصحاب حسابات الاستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية من حقهم متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر المتعلقة بها فإذا قمنا بالقياس لحقوق المساهمين نجد أن أصحاب حسابات الاستثمار يجب أن تكون لديهم نفس الحقوق التي يتحصل عليها المساهمين وهذا ينعكس على تعزيز الثقة لدى هذه الفئة في المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها المصارف الإسلامية ومن بين تلك الحقوق نذكر:

1. حق مشاركة المؤسسة المالية الإسلامية في تحديد شروط عقد الاستثمار:

صممت حسابات الاستثمار حتى يكون للمستثمر الحق في التفاوض مع المؤسسة المالية في عدة بنود وتعديلها في حالة إنشائها مسبقا، لإنشاء صيغة عقد توافقية لفتح الحساب ومن هذه البنود على سبيل المثال:

- تحديد نسب توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمؤسسة المالية الإسلامية؛
- تحديد معدل الاستثمار، وهو يرتبط بنوع الحساب الاستثماري بحيث يرتفع كلما طال أجل الحساب (القضاة، 2020)؛

إلا أن ما يلاحظ في المؤسسات المالية الإسلامية أنها تقوم بإعداد عقد نمطي للاشتراك في حسابات الاستثمار وليس للشخص الذي يرغب في فتح الحساب أية قوة تفاوضية مع إدارة المؤسسة المالية على أي بند من بنود العقد. (الإسلامية، 2006)

2. حق مشاركة المؤسسة المالية الإسلامية في رسم سياسة الاستثمار:

يحق لأصحاب الاستثمار اعتماد سياسة استثمار سليمة ملائمة من حيث المخاطر والعوائد المتوقعة باعتبار أن الخسارة تقع على صاحب المال وهذا ما يستدعي مشاركة أصحاب حسابات الاستثمار في رسم سياسة الاستثمار ومن بين هذه السياسات:

- سياسة دعم الأرباح: تهدف هذه السياسة إلى تكوين احتياطي من الأرباح للحفاظ على قدرتها التنافسية أمام معدلات العوائد المستقرة في المؤسسات المالية التقليدية؛
 - سياسة تكوين احتياطي لمخاطر الاستثمار: تهدف هذه السياسة إلى تكوين احتياطي لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد يتعرض لها الاستثمار.
- وهذا يستدعي عدم حصول أصحاب الاستثمارات لأرباحهم كاملة، إلا أنه في واقع التطبيق لا نجد أصحاب الاستثمار يتدخلون في تلك السياسات (القضاة، 2020).

3. حق مشاركة المؤسسة المالية في تحديد الأسس المحاسبية:

- من حق أصحاب الاستثمار الاطلاع على الأسس المحاسبية التي اعتمدها المؤسسة المالية الإسلامية لتنظيم الأمور المحاسبية بين الإدارة وبين أصحاب الاستثمار، ومن بين هذه السياسات:
- أسس تحميل المصاريف على حسابات الاستثمار، بما في ذلك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة؛
 - أسس تحميل المخصصات على حساب الاستثمار، وتحديد الجهة التي تؤول إليها تلك المخصصات عند إلغائها؛
 - تحديد أسس احتساب مشاركة حسابات الاستثمار في الأرباح؛
 - تحديد ما إذا كانت المؤسسة المالية ستخلط أموالها بأموال الاستثمار أو لا، وفي حالة عدم الاختلاط من حق أصحاب الاستثمار منع البنك من التفرد في البحث عن الصفقات ذات المخاطرة القليلة و/أو الربح الكثير؛
 - تحديد أوجه صرف الإيرادات المحرمة (القضاة، 2020).

عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوبي" على إنتاج قوائم مالية تهتم بتنظيم المعلومة المحاسبية بما يخدم مصلحة فئة أصحاب حسابات الاستثمار، عن طريق فصل حقوقهم عن المطلوبات والإفصاح عن الموجودات بأموال الاستثمار المشترك في قائمة المركز المالي وكذا الإفصاح عن الأرباح التي تعود إلى هذه الفئة في قائمة الدخل.

4. حق المساواة في فرص الاستثمار مع المساهمين:

يحق لأصحاب حسابات الاستثمار في معرفة الفرص المتاحة لإدارة المؤسسة المالية والتي تستثمر فيها أموال المستثمرين خاصة في حالة عدم خلط الأموال بين المستثمرين وأصحاب الاستثمار (القضاة، 2020).

5. حق الحصول على العائد العادل:

يحق لأصحاب الاستثمار الحصول على العائد المتفق عليه، دون تحكم المؤسسة المالية في مواعيد توزيعه.

6. حق مساءلة المؤسسة المالية في حالة تعديها أو تقصيرها:

ذكرنا سابقاً أن المضارب لا يتحمل مسؤولية خسارة المال إلا في حالة تعديه أو تقصيره، وهذا ما نص عليه مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 123(13/5) في البند 12. وتبناه مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

يمكن اعتبار التعدي، مخالفة المؤسسة المالية الإسلامية شروط العقد، أو مخالفة التشريعات المعمول بها في تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، أما التقصير فقد يكون إهمال عمل كان ينبغي القيام به أو اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة، أو عدم اتخاذ الوسائل اللازمة لحماية رأسمال أصحاب الاستثمار. وفي كلتا الحالتين يتوجب على المؤسسة المالية الضمان. وقد أوضح المعيار الشرعي رقم 45 في الفقرة 3/2 على أن مدير الاستثمار مطالب بحماية رأس المال من الخسارة أو النقصان أو التلف نتيجة التعدي أو الإهمال. (القضاة، 2020).

وبناء على ذلك فإن المؤسسة المالية الإسلامية تكون مسؤولة أمام أصحاب حساب الاستثمار على أي إهمال أو تقصير يخص تشغيل رأس المال، في حين لا تعتبر مسؤولة عما يصيب رأس المال من مخاطر تجارية كمخاطر الائتمان والسوق للموجودات الممولة من قبل أصحاب الاستثمار المطلقة (القضاة، 2020).

إلا أنه ما يلاحظ أن أصحاب الاستثمار ليس لهم أية سلطة فعلية لمساءلة المؤسسة المالية في حالة انخفاض نسبة أرباح لأصحاب هذه الحسابات أو تعرضهم للخسارة، وحصولهم على تعويض في حالة إهمال أو تقصير المؤسسة المالية وهذا ما يفسر لجوء بعض البنوك الإسلامية إلى التنازل عن نسبة من أرباحها لصالح هذه الفئة للمحافظة على عائدات منتظمة وترى الباحثة أن هذا الاجراء مخالف لما جاءت به الشريعة الإسلامية في مبدأ الغنم بالغرم. .

7.5 حق الحصول على المعلومات:

من حق أصحاب الاستثمارات الاطلاع على القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية والحصول على المعلومات الجوهرية، السهلة الفهم بشفافية وفي الوقت المناسب حتى يتمكنوا من التقييم الصحيح لإدارة المؤسسة المالية لحسابات استثمارهم. ومن بين المعلومات الواجب الحصول عليها:

- توزيع الموجودات في القوائم المالية؛
- طرق حساب الأرباح؛
- استخدام احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار؛
- كيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة؛
- إذا كانت المؤسسة المالية تخرج الزكاة نيابة عن أصحاب الاستثمارات المطلقة.... الخ.

إلا أننا نجد أن القوائم المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية تركز على الجانب الذي يخص المساهمين، دون أصحاب حسابات الاستثمار مع أنهم شركاء وقد تصل حصصهم في بعض الأحيان إلى أضعاف حصص المساهمين. وقد أعرب مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عدة مناسبات عن عدم ارتياحه من مسألة الشفافية والمصدقية للبيانات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لحسابات الاستثمار. كما أن عدم اظهار المعلومات بشفافية قد تؤدي إلى زيادة مخاطر سوء تسيير المدير، وهنا لن يكون باستطاعة المستثمرون ممارسة حقوق الملكية على أموالهم وقد دعي المجلس إلى ضرورة تطبيق الإجراءات الرقابية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تأسيس لجنة ضبط إدارة المؤسسات لحماية أصحاب حقوق الاستثمار (الإسلامية، 2006).

8.5 الحق في ضمان البنك للجزء غير المشارك في الاستثمار:

حقوق أصحاب الاستثمار المستثمرة ليست دائما التزام على المؤسسة المالية لأنها لا ترجعها إلا بعد سلامة رأس المال، أما المبالغ المحتفظ بها كسيولة قانونية أو احتياطي نقدي إلزامي أو للحيلولة دون التوسع في الاستثمار المحددة في العقد يوجب ضمانه على البنك، فهو يعد في حكم القرض الحسن وينبغي أن تطبق عليه أحكام الحساب الجاري (القضاة، 2020).

سابعاً- الجهود الارشادية لحماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار:

لقد كانت هناك عدة جهود علمية وإرشادية توصي بحماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار:

- ندوة البركة العاشرة المنعقدة سنة 1995: دعت إلى ايجاد لجان تمثل المودعين،
- قرار مجمع الفقه الإسلامي الصادر سنة 2001: نص على حق أصحاب حسابات الاستثمار في الإعلان عن شروط الاستثمار ومتابعتها من خلال لجنة متطوعة تختار منهم لحماية تلك الحقوق من أهم ما جاء في القرار:

✓ أن يكون أعضاء اللجنة من كبار المودعين،

✓ عدد الأعضاء لا يزيد عن عشرة؛

✓ تهتم اللجنة بالمراقبة والاشراف ولا تتدخل في القرارات الاستثمارية للمؤسسات المالية الإسلامية (القضاة، 2020).

- معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: أقرت بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي يجب الإفصاح عنها مثلها مثل حقوق المساهمين .

- مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): نصت على وجوب متابعة أصحاب حسابات الاستثمار لأداء استثماراتهم والمخاطر التابعة لها ونصت على وجوب وضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على تلك الحقوق .

ترى الباحثة أنه وبالرغم من أهمية القرار إلا أنه قرار غير ملزم، كما أنه لم يحدد آلية اختيار اللجنة، فإن اختيار اللجنة يجب أن تكون من أصحاب حسابات الاستثمار أنفسهم أو بواسطة وكلاء تحت إشراف البنوك المركزية لتحقيق الاستقلالية والعدالة، كما أن معرفة أصحاب حسابات الاستثمار بمخاطر الائتمان والسوق ضرورة لتمكينهم من تحمل تلك المخاطر.

ما يؤدي إلى ارتفاع الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية، وزيادة ثقة هذه الفئة من المستثمرين في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية

هنا تتجلى أهمية المعايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية في توفير الثقة والمصدقية في القوائم المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية، فهي تبين بوضوح مصادر واستخدامات الأموال والبنود التي صرفت فيها،

خلاصة الفصل:

يتعين على المؤسسات المصرفية الإسلامية اصدار ونشر القوائم المالية التي تلبى احتياجات مستخدميها، وأصحاب المصالح في المصارف الإسلامية هم أصحاب حقوق الملكية وأصحاب الحقوق غير المسيطرة وأصحاب حسابات الاستثمار ويمثل أصحاب حسابات الاستثمار النسبة الأكبر من موارد المصارف الإسلامية. وبالتالي تكون لهم الحصة الأكبر من العائدات كما أن يتحملون مخاطر تقلبا الأسعار في السوق مثلما يتحملها المساهمين.

لا تعامل هذه الحسابات على أنها مطلوبات-ودائع مضمونة-لذلك يجب على المصرف الإسلامي المساواة بين هذه الفئة من المستثمرين وبين أصحاب حقوق الملكية في كافة المعلومات المالية اللازمة والمتعلقة بحساباتهم بتقديم قوائم مالية صادقة تصف الأحداث الاقتصادية بأمانة وعدالة..

تقديم قوائم مالية صادقة تنعكس على تعزيز ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصرف وفي مسؤوليته الاقتصادية والاجتماعية وتشجعه على الاستمرار.

الجزء الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية

الفصل الرابع

دراسة استقرائية تحليلية لقائمتي

المركز المالي والدخل لعدد من

البنوك الإسلامية

الفصل الرابع

دراسة استقرائية تحليلية لقائمتي المركز المالي
والدخل لعدد من البنوك الإسلامية

تمهيد:

تم متابعة البحث من خلال قيام الباحثة بدراسة مسألة مهمة في مجال محاسبة المصارف الإسلامية من خلال التركيز على تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لـ 03 مصارف الإسلامية في إطار متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية الصادر عن هيئة " الأيوبي " وفي إطار متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1 لدراسة التزام كل مصرف بعدد من المتطلبات لكل معيار، مع تقديم وصفا استقرائيا تحليليا للمعلومات المالية المفصّح عنها في كل مصرف للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة موضوع الدراسة مدى تحقيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية لخاصية المصدقية عند الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال إسقاط المعلومات المالية المفصّح عنها في كل مصرف على مكونات التمثيل الصادق للمعلومة المالية: الحيادية، الصورة الحقيقية والعادلة.

وستناول هذا الفصل من الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنك الإسلامي الأردني.

المبحث الثاني: تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لبنك البركة الإسلامي - البحرين.

المبحث الثالث: تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل دبي الإسلامي.

المبحث الأول

تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للبنك الإسلامي الأردني

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني.

المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنك الإسلامي الأردني.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة في سنة 1978 على يد الدكتور سامي حسن محمود، مركزه الرئيسي في عمان برأسمال يقدر بـ 200 مليون دينار أردني (حوالي 281 مليون دولار أمريكي) ولديه 89 فرعاً، أسهم البنك مدرجة في سوق عمان المالي - الأردن (البنك الإسلامي الأردني، 2022).

يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية ويتمثل نشاطه الرئيسي في العمل المصرفي الإسلامي وأعمال الاستثمار خارج الربا، حيث يولي البنك أهمية للاحتياجات الأساسية في عمليات التمويل من خلال المرابحة المقدمة من أموال الاستثمار المشترك وحسابات الوكالة بالاستثمار فيقوم بتمويل:

➤ أراضي ومساكن ومواد البناء؛

➤ وسائل نقل؛

➤ أثاث (البنك الاسلامي الأردني، 2022).

يوجه البنك جزء من أمواله للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الوطنية التي لا يشمل نشاطها الرئيسي على مخالفة شرعية وينتج سلعا وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والاقتصاد الوطني (البنك الاسلامي الأردني، 2022). كما أنه وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وعقد التأسيس فإن البنك لا يتلق أي فوائد على الأرصدة والحسابات الجارية لدى البنك المركزي الأردني أو لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى. (البنك الاسلامي الأردني، 2022)

يمول البنك عملياته من أمواله الذاتية ومن أموال حسابات الاستثمار المشترك وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي (البنك الاسلامي الأردني، 2022).

المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنك الإسلامي الأردني

خلال سنتي 2022 و 2021 حقق البنك الأرقام التالية:

جدول 23 قائمة المركز المالي الموحدة في 2022/12/31

2021/12/31	2022/12/31	البيان
دينار أردني	دينار أردني	
		الموجودات
893,840,158	719,230,111	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
52,703,935	43,400,535	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	1,417,959	حسابات الاستثمار لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
35,300,761	35,208,473	حسابات الوكالة بالاستثمار
2,811,104,715	2,962,366,595	ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى - بالصافي
802,548,602	888,242,179	موجودات إجارة منتهية بالتمليك - بالصافي
36,826,85	38,447,971	التمويلات - بالصافي
-	47,359	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - ذاتي

18,250,074	18,008,809	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية- ذاتي
31,015,003	33,869,916	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
268,452,049	396,361,912	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
9,051,815	9,336,930	استثمارات في شركات حليفة
119,023,646	113,696,192	استثمارات في العقارات
64,115,042	36,127,741	قروض حسنة- بالصافي
91,709,560	85,502,051	ممتلكات ومعدات بالصافي
4,299,297	7,058,271	موجودات غير ملموسة
12,283,463	10,763,279	موجودات حق الاستخدام
-	750,951	موجودات ضريبية مؤجلة
52,057,938	63,338,951	موجودات أخرى
5,302,572,143	5,463,176,195	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق غير المسيطرين وحقوق الملكية
		المطلوبات
56,333,430	37,104,499	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
1,379,885,215	1,390,005,595	حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب
58,689,427	58,059,637	تأمينات نقدية
16,560,343	15,654,160	مخصصات أخرى
32,652,979	31,300,247	مخصصات ضريبة الدخل
3,141,708	2,230,404	مطلوبات ضريبية مؤجلة
12,276,600	10,952,521	التزامات عقود التأجير
41,808,699	33,369,309	مطلوبات أخرى
1,601,348,401	1,578,676,372	مجموع المطلوبات
		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
3,150,272,953	3,333,076,044	حسابات الاستثمار المطلقة

14,256,895	14,942,207	احتياطي أصحاب حسابات الاستثمار في شركات تابعة وحليفة
2,056,113	711,012	احتياطي القيمة العادلة- بالصافي
3,166,585,961	3,348,729,263	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
38,798	38,956	حقوق غير المسيطرين
3,166,624,759	3,348,768,219	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق غير المسيطرين
25,000,000	15,155,371	مخصص مواجهة مخاطر مستقبلية
		حقوق الملكية- حقوق مساهمي البنك
200,000,000	200,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع
110,912,379	120,471,745	احتياطي قانوني
55,081,786	64,602,142	احتياطي اختياري
3,069,831	2,928,070	احتياطي القيمة العادلة
140,544,987	132,574,276	أرباح مدورة
509,608,983	520,576,233	مجموع حقوق الملكية- مساهمي البنك
5,302,582,143	5,463,176,195	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق غير المسيطرين وحقوق الملكية
		حسابات مدارة لصالح الغير
66,273,52	116,452,531	الاستثمارات المقيدة
505,495,559	535,034,031	حسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية)
78,199,218	75,632,437	حسابات الوكالة بالاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

جدول 24 قائمة الدخل بتاريخ 2022/12/31

2021/12/31	2022/12/31	البيان
دينار أردني	دينار أردني	
147,853,437	151,432,876	إيرادات البيوع المؤجلة
508,087	539,759	إيرادات التمويلات

1,910,281	612,190	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
9,174,786	12,959,659	عوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
2,119,804	1,048,200	أرباح من الشركات التابعة والحليفة
3,864,507	4,396,572	إيرادات استثمارات في العقارات
47,412,119	51,283,561	إيرادات موجودات إيجاره منتهية بالتمليك
1,560,276	1,848,229	إيرادات استثمارات أخرى
(6,000,000)	-	خسائر ائتمانية متوقعة- مشترك
208,403,297	224,121,046	إيرادات حسابات الاستثمار المشترك- بالصافي
(589,271)	1,018,706	صافي نتائج أعمال الشركات التابعة
773,489	848,545	حصة الأموال الداخلة في الاستثمار من أرباح الشركات الحليفة
208,587,515	225,988,297	إجمالي إيرادات حسابات الاستثمار المشترك
(4,748,586)	(5,239,437)	رسوم ضمان الودائع- حسابات الاستثمار المشترك
(64,474,970)	(82,123,623)	صافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
586,864	(1,018,541)	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من صافي نتائج أعمال الشركات التابعة
2,407	(165)	حصة حقوق غير المسيطرين من صافي نتائج أعمال الشركات التابعة
(773,489)	(848,545)	حصة الأموال الداخلة في الاستثمار من أرباح الشركات الحليفة
139,179,741	136,757,986	حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضاربا ورب مال
241,305	37,395	أرباح البنك الذاتية
456,950	563,047	حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا
7,528,092	8,433,497	حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلا
23,326,630	27,707,427	إيرادات الخدمات المصرفية
2,471,679	2,481,857	أرباح العملات الأجنبية

2,314,373	3,062,781	إيرادات أخرى
(4,239,492)	(4,678,851)	رسوم ضمان الودائع - ذاتي
171,279,278	174,365,139	إجمالي الدخل
(41,920,751)	(44,502,000)	نفقات الموظفين
(8,363,158)	(8,138,542)	استهلاكات وإطفاءات
(22,786,853)	(24,206,944)	مصروفات أخرى
(1,153,000)	(929,000)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - ذاتي
(600,000)	(1,050,000)	مخصصات أخرى
(74,823,762)	(78,826,486)	اجمالي المصروفات
96,455,516	95,538,653	الربح قبل الضريبة
(37,397,819)	(34,469,642)	ضريبة الدخل
59,057,697	61,109,011	الربح بعد الضريبة

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.

بمراجعة التقارير السنوية للمصرف لسنة 2022 المنشورة على الموقع الرسمي للمصرف وبعد الاطلاع على الإيضاحات أشارت السياسات المحاسبية أن البنك يلتزم بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي، وقد تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن الهيئة تتعلق بينود القوائم المالية، يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى حين صدور معايير إسلامية تحل محلها،

بينت الإيضاحات أن البنك يقوم بإعداد القوائم المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية فإنه يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار والاستثمارات في العقارات (البنك الإسلامي الأردني، 2022).

ويتم اثبات ذم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس القيمة النقدية المتوقع تحصيلها من العميل محسوما منه خسائر ائتمانية متوقعة (البنك الإسلامي الأردني، 2022). وهذا امثالا لما جاء في معيار المحاسبة المالية رقم (28) المرابحة والبيوع المؤجلة الأخرى.

وقد تم دراسة المتطلبات التالي:

أولاً- القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

تتضمن التقارير المالية للبنك المجموعة الكاملة للقوائم المالية حسب

ما نص عليه معيار المحاسبة المالية رقم (01) بشكل عام:

1. قائمة المركز المالي 31 ديسمبر 2022؛
2. قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
3. قائمة الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
5. قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
6. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
7. إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، الذي يشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

ثانياً- تفصيل الموجودات حسب الصيغ:

قام البنك بالعرض والإفصاح عن تفاصيل الموجودات حسب صيغ التمويل (مضاربات، مشاركات، إجارة، مرابحة... إلخ) التي اعتمدها وحسب الأموال التي استثمر فيها المختلطة أو أمواله الذاتية حسب ما نص عليه معيار المحاسبة المالية (1) ويراعي في صيغ المرابحة والبيع الآجلة والإجارة والاستصناع المعيار "38" (الوعد)، (الخيار)، (التحوط) بترتيب متوافق مع الشريعة الإسلامية.

ثالثاً- تفصيل الموجودات المستثمرة بأموال مختلطة عن أموال البنك الذاتية:

تتضمن القوائم المالية الموحدة للبنك، القوائم المالية لجميع الشركات التابعة له والممولة من أموال البنك الذاتية ومن أموال الاستثمار المشترك مع الحفاظ على نفس السياسات المحاسبية المتبعة في سنة 2021 باستثناء أن البنك قام بتطبيق معايير جديدة الصادرة عن هيئة الأيوبي وهي المعيار 37 " التقرير المالي للمؤسسات الوقفية" والمعيار 38 " (الوعد)، (الخيار)، (التحوط) في صيغ المرابحة والاجارة (البنك الاسلامي الأردني، 2022).

رابعاً- فصل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عن المطلوبات:

تراعي القوائم المالية الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المشترك بجعلها بين المطلوبات وبين حقوق أصحاب الملكية.

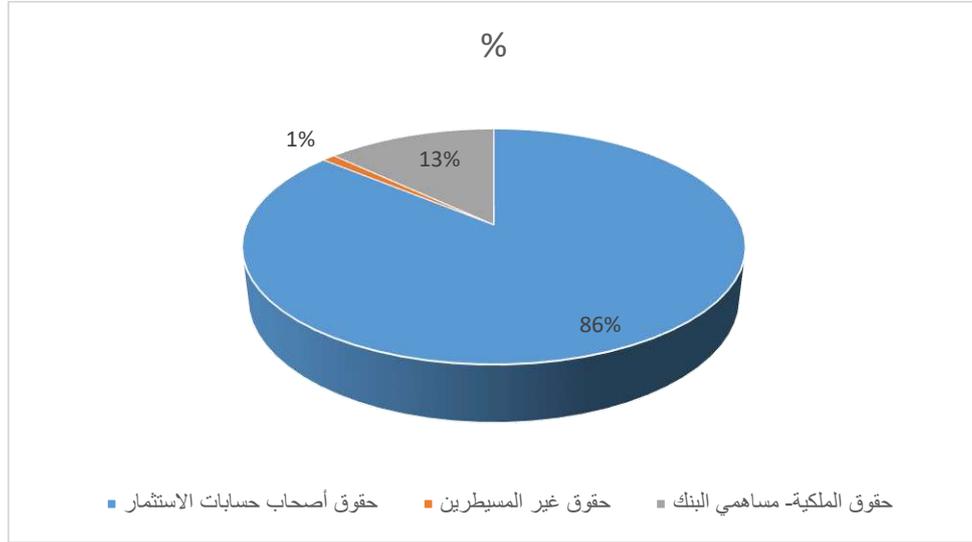
جدول 25 يبين الموارد التي يعتمد عليها البنك

موارد البنك	المبالغ بالدينار الأردني	%
المطلوبات	1,578,676,372	
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	3,348,729,263	86%
حقوق غير المسيطرين	38,956	1%
مخصص مواجهة مخاطر مستقبلية	(15,155,371)	
حقوق الملكية- مساهمي البنك	520,576,233	13%
مجموع الموارد	5,463,176,195	
حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين	3,869,344,452	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

ويمكن توضيح نسبة كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين في الموارد التي يعتمد عليها البنك كما يلي

الشكل رقم 5 يوضح نسبة كل المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين في الموارد التي يعتمد عليها البنك



المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

نلاحظ من الجدول أن المجموعة تعتمد على أموال أصحاب حقوق الاستثمار بنسبة 86%، بينما تعتمد على أموال مساهمين بنسبة 13%، مع استبعاد المطلوبات باعتبارها التزامات مضمونة على المجموعة.

خامسا- الإفصاح عن الكسب أو الإنفاق المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية إن وجد:

أقر تقرير الهيئة الشرعية للجمعية العمومية للمصرف بأن: "توزيع الأرباح وتحمل الخسائر على حسابات أصحاب حسابات الاستثمار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة صندوق التأمين التكافلي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية" (البنك الاسلامي الأردني، 2022)؛

"المبالغ التي تحصل عليها البنك من مصادر لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لم يضمها البنك إلى الإيرادات، وتم صرفها في أغراض خيرية" (البنك الاسلامي الأردني، 2022)؛

سادسا- إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:

يتم قياس الموجودات المالية الممولة من حساب الاستثمار المشترك بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر المتأتية منها في قائمة الدخل مع الفصل بين نصيب المصرف ونصيب أصحاب حسابات الاستثمار. وفي حال

تعذر تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية يتم الاعتماد على التكلفة، مع اختبار تدني قيمتها في نهاية كل سنة مالية. (البنك الاسلامي الأردني، 2022)

يقوم البنك بإثبات إيرادات البيوع المؤجلة (التي يسدد ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط تدفع على فترات مالية متعددة بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية بتخصيص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر إذا كان التسديد نقداً أو لا دون أن يتم الاعتراف بها كأرباح استثمار ويتم تسجيلها في حساب أرباح الاستثمار المتعلقة (البنك الاسلامي الأردني، 2022). وهو بذلك ملتزم بمعيار المحاسبة المالية رقم (28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى.

سابعاً- الطريقة التي يستخدمها المصرف في توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

بينت الإيضاحات أن أسس توزيع أرباح حسابات الاستثمار المشترك فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بلغت: حصة البنك التعاقدية كمضارب 50% للعملة المحلية، و60% للعملة الأجنبية من مجموع أرباح حسابات الاستثمار المشترك، وتم توزيع الباقي على حسابات الاستثمار المطلقة وأموال البنك الداخلة في الاستثمار، كل بنسبة مشاركته علماً أن أولوية توظيف الأموال يعود لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. (البنك الاسلامي الأردني، 2022)

تم اقتطاع أجرة البنك بصفته وكيلاً بأجر بنسبة 2% من اسهامات رأس المال حسابات المحافظ الاستثمارية، وإذا زاد الربح الصافي السنوي على 3% بعد اقتطاع الضريبة الموزعة يقسم الزائد على ذلك مناصفة بين الموكل والوكيل. (البنك الاسلامي الأردني، 2022).

تم اقتطاع حصة البنك كمضارب بنسبة 25% من أرباح حسابات الاستثمار المقيدة بالدينار الأردني، و45% بالعملة الأجنبية و0,7% في عقود الوكالة، وتم توزيع الربح بعد اقتطاع حصة البنك على حسابات الاستثمار المقيدة. (البنك الاسلامي الأردني، 2022).

التزم البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (27) "حسابات الاستثمار" بالإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين الطرفين والأسس المتبعة في تحميل المخصصات وكذا نسبة توزيع الأرباح بين الطرفين يجعل من قوائمه المالية تعطي صورة حقيقية وتمكن من فهم الظواهر الاقتصادية بشكل كامل.

ثامنا- الإفصاح عن عائدات أصحاب حقوق الاستثمار عن عائدات المساهمين:

تنازل البنك عن جزء من حصته كمضارب لتحسين النسبة العامة للأرباح الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة لتصبح 38% على العملة المحلية، و45,4% للعملات الأجنبية، وأيضا تنازل البنك عن جزء من حصته كوكيل وعن حصته في زيادة الربح الصافي. (البنك الاسلامي الأردني، 2022)

لا يقوم البنك بتكوين احتياطي مخاطر الاستثمار لمواجهة تذبذب عائدات الاستثمار وذلك بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني عندما كانت تلجأ البنوك إلى اعداد احتياطي المخاطر من أرباح حساب الاستثمار على سبيل التبرع. وتم تعويضها بتنازل البنك عن جزء من أرباحه لدعم أرباح حصة أصحاب حسابات الاستثمار وذلك بموجب أوامر خاصة يصدرها البنك المركزي (سمحان، 2022)

ترى الباحثة أن تنازل البنك عن جزء من حصته لتوفير حماية عالية لأصحاب حسابات الاستثمار يجعل من الحساب شبيه بالوديعة بعوائد مستقرة وهذا ما لم ينص عليه المعيار 27 " محاسبة حسابات الاستثمار " في طريقة التعامل مع طبيعة " حسابات الاستثمار ". كما أن استعمال " حسابات الاستثمار " بديلا لحسابات الودائع التقليدية ولجوء البنك إلى تجنب تعريض أصحاب هذه الحسابات لتآكل رأس المال أو التقلبات في دفع الأرباح راجع إلى عدم تحمل أصحاب حسابات الاستثمار لمخاطر الاستثمار فعليا.

بينت الإيضاحات نسب توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار المطلقة كل حسب نسبة مشاركته ويتحمل البنك كافة المصروفات الإدارية باستثناء مصاريف تأمين الموجودات المؤجرة المنتهية بالتملك التي يتحملها حساب أرباح الاستثمار المشترك.

تاسعا- الزكاة إذا كان له تفويض بإخراجها عن أصحابها:

بينت الإيضاحات أن مسؤولية اخراج الزكاة تقع على المساهمين، وليس هناك تفويض لإدارة البنك بإخراجها مباشرة وهذا راجع لعدم توفر قانون لتحويلها؛

المبحث الثاني

تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لمجموعة البركة الإسلامي-البحرين

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة الإسلامي.

المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمجموعة البركة الإسلامي.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام المجموعة بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة الإسلامي-البحرين

تأسست مجموعة البركة في سنة 1984 في البحرين ولديها فروع في 15 دولة (الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب افريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، سوريا، المغرب، ألمانيا، فرعين في العراق، ممثل مكتب في ليبيا) برأس مال قدره 2,5 مليار دولار أمريكي، كان للمجموعة دورا كبيرا في تأسيس البنية التحتية للصناعة المصرفية الإسلامية (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

يعتبر بنك البركة-البحرين وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة وهي شركة مساهمة مدرجة في بورصة البحرين. تتداول أسهمها في كل من بورصتي البحرين وديبي.، حصلت على تصنيفات إئتمانية طويلة وقصيرة الأجل من قبل مؤسسة ستاندرد أندبورز العالمية (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة في قبول الحسابات تحت الطلب وحسابات التوفير والاستثمار وتقديم أعمال التمويل بالمرايحات وتمويل الاجارة وإدارة الأموال وأشكال التمويل الأخرى المتوافقة مع الشريعة وكذلك إدارة أموال المستثمرين على أساس المضاربة أو الوكالة مقابل الحصول على حصة/أو أجرة وتوفير خدمات مصرفية تجارية وأنشطة استثمارية أخرى (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمجموعة البركة الإسلامية- البحرين

خلال سنتي 2022 و 2021 حققت المجموعة الأرقام التالية:

جدول 26 قائمة المركز المالي الموحدة في 2022/12/31

2021	2022	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		الموجودات
312,606	162,440	نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
485,237	448,846	مبالغ مستحقة القبض
461,475	561,955	إجارة منتهية بالتملك ودخل إجارة مستحق القبض
329,021	239,444	المشاركة
1,113,627	1,122,139	استثمارات
18,700	18,430	استثمار في مشروع مشترك
9,526	8,836	استثمارات عقارية
56,361	98,320	ممتلكات ومعدات
12,722	9,917	الشهرة
64,167	52,274	موجودات أخرى
2,763,442	2,766,601	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ومضاربة ثانوية وحقوق الملاك
		المطلوبات
353,469	243,052	حسابات جارية
243,264	171,796	مرابحة وذمم دائنة أخرى
109,646	113,185	مطلوبات أخرى
706,339	528,033	مجموع المطلوبات
1,865,416	1,912,969	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
19,439	15,600	مضاربة ثانوية
		حقوق الملكية
136,458	151,458	رأس المال
111,000	96,000	رأس المال الإضافي

(6,747)	(17,467)	احتياطات
5,107	16,153	أرباح مبقاة
247,818	246,144	الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
24,430	19,855	حقوق غير مسيطرة
272,248	265,999	مجموع حقوق الملكية
2,863,442	2,722,601	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ومضاربة ثانوية وحقوق الملاك
		بنود غير مدرجة في الميزانية
673,212	830,696	حقوق حاملي حسابات الاستثمار المقيدة
500,949	340,782	التزامات محتملة وارتباطات

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

جدول 27 قائمة الدخل لبنك البركة البحريني بتاريخ 2022/12/31

2021/12/31	2022/12/31	البيان
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		دخل من موجودات ممولة بصورة مشتركة
81,657	95,244	تمويلات
16,473	43,300	الاستثمارات
98,130	138,544	دخل من موجودات ممولة بصورة مشتركة
(82,941)	(122,331)	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
24,374	20,297	حصة المجموعة كمضارب
(58,567)	(102,034)	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
39,563	36,510	حصة المجموعة كمضارب وكرب مال
		دخل من موجودات ممولة ذاتيا
6,976	7,898	تمويلات
4,069	3,249	حصة البنك من دخل ناتجة عن استثمارات في مشروع مشترك
39,689	40,214	الاستثمارات
50,734	51,361	دخل من موجودات ممولة ذاتيا
		دخل من الخدمات المصرفية ودخل آخر
11,360	9,386	إيرادات الخدمات المصرفية

6,498	4,969	دخل آخر
129	173	حصة المجموعة كمضارب/رسوم الوكيل من حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير مدرجة في الميزانية
17,987	14,488	دخل من الخدمات المصرفية ودخل آخر
108,284	102,359	مجموع الدخل التشغيلي قبل تكاليف التمويل الأخرى
(5,693)	(4,195)	تكاليف التمويل الأخرى
102,591	98,164	مجموع الدخل التشغيلي
		المصروفات التشغيلية
(34,540)	(32,658)	مصروفات الموظفين
(9,946)	(8,092)	استهلاك وإطفاء
(28,131)	(30,282)	مصروفات تشغيلية أخرى
(72,617)	(71,032)	مجموع المصروفات التشغيلية
29,974	27,132	صافي الدخل التشغيلي
(17,335)	(5,841)	الخسائر الائتمانية المتوقعة/مخصص الاضمحلال - صافي
12,639	21,291	الدخل قبل الضرائب
(45)	4,852	الضرائب
12,594	16,439	الدخل للسنة
		العائد إلى:
10,088	12,791	حقوق مساهمي الشركة الأم
2,506	3,648	حقوق غير مسيطرة
12,594	16,439	

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام المجموعة بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الاسلامية

بمراجعة التقارير السنوية للمجموعة لسنة 2022 المنشورة على الموقع الرسمي للمجموعة وتقارير هيئة الرقابة الشرعية تبين للباحثة مايلي أن القوائم المالية الموحدة أعدت وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي الصادر عن المعايير المحاسبة المالية لهيئة الأيوبي وبالنسبة للأمور التي لم تغطيها

المعايير المحاسبة المالية فإن المجموعة تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

بينت الإيضاحات أن المجموعة تقوم بإعداد القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية والأرض المملوكة من قبل البنك يتم قياسها بالقيمة العادلة. وتم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونها العملة الرئيسية لإعداد التقارير المالية للبنك (ثم تقريبها إلى ألف دولار أمريكي).

وقد تمت دراسة المتطلبات التالية:

أولاً- القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

تتضمن التقارير المالية للمجموعة القوائم المالية حسب ما نص عليه معيار المحاسبة المالية رقم (01)

بشكل عام:

1. القائمة الموحدة للمركز المالي 31 ديسمبر 2022؛
2. القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
3. القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
4. القائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
5. القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
6. إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، الذي يشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية أخرى.

ثانياً- تفصيل الموجودات حسب الصيغ:

يقوم البنك بإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وفق متطلبات الشريعة وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر حيث تستثمر أموالها الخاصة بشكل منفصل أو مشترك مع المبلغ المستلم من حاملي حسابات الاستثمار، وتم تفويض المجموعة من قبل حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات

المضاربة أو المرابحة أو السلم أو الإجارة أو الأشكال الأخرى للعقود بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان أو الكيفية أو لأي غرض ثم استثمار الأموال (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

ثالثاً- تفصيل الموجودات المستثمرة بأموال مختلطة عن أموال البنك الذاتية:

بينت الإيضاحات أن حقوق حاملي حسابات الاستثمار تستثمر في النقد والأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي وفي الصكوك وعقود التمويل بعد خصم الاحتياطي الاجباري الذي يعتبر وديعة تحت الطلب والمتطلبات النقدية التشغيلية الكافية ولا تمنح أي أولوية لأي طرف من الأطراف لغرض توزيع الأرباح وفقاً لشروط قبول أموال حاملي حسابات الاستثمار (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

لم تتضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة تفصيلاً للاستثمارات الممولة من أموال البنك الذاتية ومن أموال الاستثمار المشترك، ولم يتم البنك بتخصيص احتياطات معدل الأرباح.

رابعاً- فصل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عن المطلوبات:

تراعي القوائم المالية الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المشترك بجعلها بين المطلوبات وبين حقوق أصحاب الملكية.

جدول 28 الموارد التي يعتمد عليها بنك البركة - البحرين

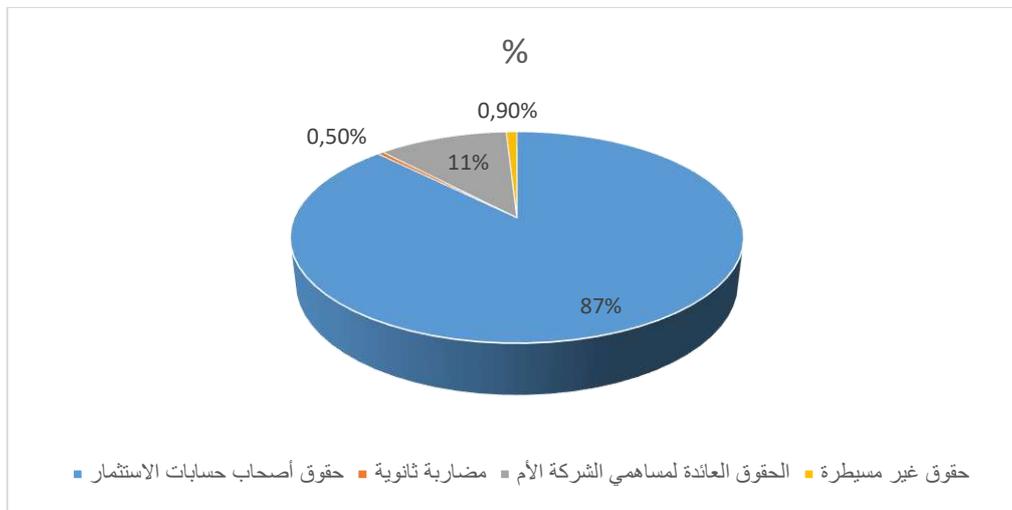
موارد البنك	المبالغ بالدولار الأمريكي	%
المطلوبات	528,033	
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	1,912,969	87%
مضاربة ثانوية	15,600	0,5%
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	246,144	11%
حقوق غير مسيطرة	19,855	0,9%
مجموع الموارد	2,722,601	
حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين والمضاربة الثانوية	2,194,568	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للمجموعة

ويمكن توضيح نسبة كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين والمضاربة الثانوية

في الموارد التي يعتمد عليها البنك في الشكل رقم 06 التالي:

الشكل رقم 6 نسبة كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وحقوق غير المسيطرين والمضاربة الثانوية في الموارد التي يعتمد عليها البنك



المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للمجموعة

نلاحظ من الجدول أن المجموعة تعتمد على أموال أصحاب حقوق الاستثمار بنسبة 87%، بينما تعتمد على أموال مساهمين بنسبة 11%، مع استبعاد المطلوبات باعتبارها التزامات مضمونة على المجموعة.

خامسا- الإفصاح عن الكسب أو الإنفاق المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية إن وجد:

أقر تقرير هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمجموعة أن: "جميع العقود والمعاملات التي أبرمها البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ماعدا بعض العقود التي دعت الهيئة إلى تجنب مكاسبها وصرفها في أعمال خيرية تحت إشراف لجنة الزكاة والتبرعات" (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022)

سادسا- الطريقة التي يستخدمها المصرف في توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

حصة المجموعة كمضارب من أرباح حقوق حاملي حسابات الاستثمار تصل إلى 70% وفقاً لتفانيات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022) لم يفصح البنك عن أسلوب توزيع الأرباح في حسابات الاستثمار المشتركة ولا عن احتياطات معدل الأرباح

ثامنا- الإفصاح عن عائدات أصحاب حقوق الاستثمار عن عائدات المساهمين:

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير مدرجة في الميزانية (الاستثمارات المقيدة) على أموال الوكالة المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهات حاملي حسابات الاستثمار، وتدار بصفة الأمانة، فلا تملك المجموعة حرية استخدام أو استبعاد تلك الاستثمارات دون مراعاة الشروط المنصوصة عليها في العقد بين المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية، ويتحمل العملاء كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من تلك الاستثمارات (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

تاسعا- الزكاة إذا كان له تفويض بإخراجها عن أصحابها:

بينت الإيضاحات أن المجموعة تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين بتفويض منهم تحت إشراف لجنة الزكاة والتبرعات الخيرية (التقرير المالي لمجموعة البركة الاسلامي ، 2022).

المبحث الثالث

تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لبنك دبي الاسلامي

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف لبنك دبي الاسلامي

المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لبنك دبي الاسلامي

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بالمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف لبنك دبي الاسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) في 12/03/1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها للشركات والأفراد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في ضوء التوجيهات الصادرة عن اللجنة الشرعية الداخلية والهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة تم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة وقد تم ادراج بنك دبي في سوق دبي المالي. (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022).

يقوم البنك بنشاطه من خلال فروعته المحلية في دولة الامارات وشركاتها التابعة الخارجية، يعتبر ثالث أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم ولديه عدة أسواق حول العالم (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي).

يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في جعل التمويل الإسلامي معياراً ثابتاً، بدلاً من كونه بديلاً للتمويل التقليدي بالنسبة للشركات والمتعاملين حول العالم، وقد حصل على العديد من الجوائز بما يشمل من خدمات مصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية فضلاً عن خدماته الاستشارية ومساهمته في مجال المسؤولية الاجتماعية (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي).

المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لبنك دبي الإسلامي

خلال سنتي 2022 و 2021 حققت البنك الأرقام التالية:

جدول 29 قائمة المركز المالي الموحدة بنك دبي في 2022/12/31

2021/12/31	2022/12/31	البيان
ألف درهم	ألف درهم	
		الموجودات
28,079,740	26,489,144	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
3,303,412	4,606,943	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
186,690,551	186,042,557	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
41,764,357	52,228,362	الاستثمارات في الصكوك
1,229,469	1,024,759	استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة
1,944,838	1,948,841	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
1,571,508	1,488,079	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
5,499,123	5,261,871	العقارات الاستثمارية
7,474,484	7,489,845	ذمم مدينة وموجودات أخرى
1,494,088	1,658,090	الممتلكات والمعدات
279,081,570	288,238,491	إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
205,846,090	198,636,903	ودائع المتعاملين
2,586,743	12,809,480	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
20,562,734	22,339,696	صكوك مصدرة
8,250,762	10,048,147	الالتزامات ومطلوبات أخرى
374,615	429,297	زكاة مستحقة السداد
237,616,944	244,263,523	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية

7,240,744	7,240,744	رأس المال
8,264,250	8,264,250	صكوك من الشق الأول
14,084,668	14,654,668	احتياطات أخرى وأسهم خزينة
(972,955)	(1,062,927)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
1,313,911	1,565,666	احتياطي صرف العملات
11,563,298	13,772,643	الأرباح المحتجزة
38,866,094	41,303,712	حقوق الملكية المنسوبة إلى حاملي الصكوك ومالكي البنك
2,598,532	2,671,256	الحصص غير المسيطرة
41,464,626	43,974,968	اجمالي حقوق الملكية
279,081,570	288,238,491	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
		أصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة
22,750	22,750	محفظة عقارية
1,710,284	344,203	محفظة أوراق مالية
1,733,034	366,953	

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير المالية للبنك لسنة 2022

جدول 30 قائمة الدخل لبنك دبي الاسلامي بتاريخ 31.12.2022

2021/12/31	2022/12/31	البيان
ألف درهم	ألف درهم	
		صافي الإيرادات
9,012,708	11,738,826	الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
1,654,805	1,600,879	إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية
20,602	56,064	الإيرادات من الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة، صافي
82,451	137,843	الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي
224,635	230,145	الإيرادات من العقارات الاستثمارية
115,948	128,301	الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
683,855	209,336	إيرادات أخرى
11,795,004	14,101,394	إجمالي الإيرادات
(2,373,425)	(3,634,276)	ناقص: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح
9,421,579	10,467,118	صافي الإيرادات

		المصروفات التشغيلية
(1,511,374)	(1,583,111)	مصروفات الموظفين
(838,565)	(966,500)	المصروفات العمومية والإدارية
(57,841)	(64,038)	استهلاك عقارات استثمارية
(121,497)	(119,517)	استهلاك ممتلكات ومعدات
(2,529,277)	(2,733,166)	اجمالي المصروفات التشغيلية
6,892,302	7,733,952	صافي الإيرادات التشغيلية قبل خصائر انخفاض القيمة والضريبة
(2,448,172)	(2,102,878)	خصائر انخفاض القيمة، صافي
4,444,130	5,631,074	أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل
(38,102)	(79,228)	مصروفات ضريبة الدخل
4,406,028	5,551,846	صافي أرباح السنة
		عائدة إلى:
4,390,996	5,474,400	مالكي البنك
15,032	77,446	الحصص غير المسيطرة
4,46,028	5,551,846	صافي أرباح السنة

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية

بمراجعة التقارير السنوية للمصرف لسنة 2022 المنشورة على الموقع الرسمي للمصرف وتقارير هيئة الرقابة الشرعية تبين للباحثة أن البنك اعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS في اعداد القوائم المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة وقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الامارات العربية المتحدة " الدرهم الاماراتي".

تم اعداد البيانات المالية الموحدة على أساس الكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022)

وقد تمت دراسة المتطلبات التالية:

أولاً- القوائم المالية الموحدة للبنك:

تتضمن التقارير المالية للبنك القوائم المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 2022/01/01 دون أن يؤثر على مقارنة المبالغ مع السنوات السابقة وبما يتوافق مع أحكام القانون لدولة الامارات العربية المتحدة القوائم التالية:

1. بيان المركز المالي الموحد للسنة المنتهية 2022/12/31؛
2. بيان الأرباح أو الخسائر الموحد لنفس التاريخ؛
3. بيان الدخل الشامل لنفس التاريخ؛
4. بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد؛
5. بيان التدفقات النقدية الموحد؛
6. إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

ثانياً- تفصيل الموجودات حسب الصيغ:

قام البنك بالإفصاح عن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية حسب الصيغ في الإيضاحات. وأظهرتها قائمة المركز المالي تحت بند الموجودات التمويلية،

بينت الإيضاحات أن اتفاقية الإجارة المنتهية بالتملك تنص على بقاء الأصل ملك للمؤجر طيلة مدة الاجارة، وفي نهاية مدة الاجارة وبعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الاجارة، يتم ابرام عقد بيع الأصل للمستأجر بالقيمة الرمزية استنادا إلى التعهد بالبيع الذي قدمه للمؤجر. (بنك دبي الاسلامي، 2022). وهذا يطابق لما جاء في معيار المحاسبة المالية رقم (8) الإجارة والاجارة المنتهية بالتملك، ويخالف ما نص عليه معيار الإبلاغ المالي IFRS16 الذي ينص على تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني بنقل العوائد والمخاطر للأصل المؤجر بعقود الايجار التمويلي إلى المستأجر، ولهذا اختارت المجموعة تطبيق الإعفاء المسموح به في المعيار IFRS16 بشأن عقود الايجار قصيرة الأجل (لا يتضمن خيار الشراء، وتبلغ مدة الايجار أقل من 12 شهرا) حيث قامت مبدئيا بقياس الالتزامات الإيجارية بالقيمة الحالية لمدفوعات الايجار المستقبلية مخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في عقد الايجار، ويتم بعد ذلك تعديل

الالتزامات الإيجارية لمدفوعات الربح والايجار لمدة قصيرة (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022)

ثالثا-تفصيل الموجودات المستثمرة بأموال مختلطة عن أموال البنك الذاتية:

يتم استثمار ودائع المودعين وأموال العملاء في مجموعات أصول محددة ومدارة لمواجهة المخاطر والعوائد المرتبطة بالطبيعة المتنوعة للودائع الاستثمارية بموجب توجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتوزيعها للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022).

لم يفصح البنك عن الأموال التي استثمارها من أمواله الذاتية والتي استثمارها بأموال المستثمرين.

رابعا- فصل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عن المطلوبات:

يعرض البنك ودائع المتعاملين ضمن المطلوبات المالية فتشمل ودائع القرض الحسن والمرابحة والوكالة (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022) ولا يفرق بين أموال المودعين للحسابات الجارية وأصحاب حسابات الاستثمار وهذا ما يجعل هذا النوع من الحسابات مضمونة وهو الأمر الذي يخالف ما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية وهنا نجد تناقض عندما تبين الإيضاحات أن البنك لا يقدم معدلات للمودعين أو لأصحاب حسابات الاستثمار عائدات تعاقدية متفق عليها مسبقا، والعائدات يستند إلى مبدأ المضاربة الذي يوافق بموجبه أصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح والخسائر التي تحققها محفظة المضاربة ومحفظة الموجودات المشتركة والوكالة لدى المجموعة.

خامسا-الإفصاح عن الكسب أو الإنفاق المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية إن وجد:

يستبعد البنك الإيرادات الناتجة عن أخطاء في المعاملات طبقا لما تحدده لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. ويتم إضافة غرامات السداد المتأخر من العملاء إلى حساب التبرعات يستخدم للأنشطة الخيرية وفقا للسياسة المعتمدة لخدمات دعم المجتمع (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022).

سادسا-ايرادات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:

يتم توزيع إيرادات توزيعات أرباح من الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة في حقوق الملكية عند ثبوت الحق في استلام توزيعات الأرباح (المبالغ المقبوضة أو المستحقة القبض) (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022) وقد ظهر في قائمة الدخل منقوصا من الإيرادات الاجمالية.

سابعاً- الطريقة التي يستخدمها المصرف في توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

تحتسب الأرباح الموزعة على المودعين والمساهمين وفق الإجراءات الموحدة المتبعة بالبنك. وتعتمد من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك. كما تخصص مبالغ من محفظة المضارب المشترك. قبل تخصيص حصة المضارب للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لحاملي حسابات الاستثمارات والمستثمرين الآخرين في محفظة المضاربة المشتركة وقد أفصح البنك عن حصة المودعين من الأرباح المستحقة في الايضاحات (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022)

يتم تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من حصة المودعين في الأرباح بموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك وتخصم الزكاة المستحقة من رصيد الاحتياطي (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022) ترى الباحثة أن تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من حصة هذه الفئة من الأرباح يجعل حساباتهم غير مضمونة وإظهارها ضمن المطلوبات غير صحيح.

ثامناً- الإفصاح عن عائدات أصحاب حقوق الاستثمار عن عائدات المساهمين:

لا يفصح البنك عن العائدات التي تعود للبنك والعائدات التي تعود لحساب الاستثمار المشترك

تاسعاً- الزكاة إذا كان له تفويض بإخراجها عن أصحابها:

يتولى البنك احتساب الزكاة نيابة عن المساهمين والشركات المستثمرة والمودعين وفق عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتم اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية التابعة للبنك، وتصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة والتي تعمل وفق لائحة داخلية موضوعة من قبل مجلس الإدارة والتي وافقت عليها لجنة الرقابة الشرعية (تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الاسلامي، 2022)

خلاصة الفصل:

بعد قراءة قائمتي المركز المالي والدخل لـ 03 بنوك اسلامية ، 02 منهم ملتزم بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي وبنك واحد ملتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS وبعد مراجعة جوانب مصداقية العرض والإفصاح في المصارف الإسلامية المقبولة قبولاً عاماً (الصورة الصادقة، العدالة) والتي تناولها معيار المحاسبة المالية رقم 01 العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية (قائمة المركز المالي والدخل): تم تلخيص نتائج التحليل الاستقرائي التحليلي لقائمتي المركز المالي والدخل للبنوك الثلاثة للمعلومات المفصّل وفقاً لجوانب المصداقية المقبولة قبولاً عاماً (الصورة الصادقة، العدالة) في الجدول (28) :

غير ملتزم	ملتزم	متطلبات العرض والإفصاح في المؤسسات المصرفية الإسلامية
0	1	

جدول 31 قياس التزام البنوك بمعايير المحاسبة المالية رقم 01

الرقم	متطلبات العرض والإفصاح حسب المعيار (1)	البنك 1	البنك 2	البنك 3	المجموع	النسبة
1	تحديد المجموعة الكاملة للقوائم المالية	1	1	0	2	67%
2	تفصيل الموجودات حسب الصيغ	1	1	1	3	100%
3	تفصيل الموجودات المستثمرة بأموال مختلطة	1	1	0	2	67%
4	تفصيل الموجودات المستثمرة بأموال البنك الذاتية	1	1	0	2	67%
5	فصل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عن المطلوبات	1	1	0	2	67%
6	الإفصاح عن الكسب أو الإنفاق المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية إن وجد	1	1	1	2	67%
7	إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	1	1	1	3	100%
8	الطريقة التي يستخدمها المصرف في توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار	1	0	0	1	33%
9	الإفصاح عن عائدات أصحاب حقوق الاستثمار عن عائدات المساهمين	1	0	0	2	67%
10	الزكاة إذا كان له تفويض بإخراجها عن أصحابها	1	1	1	3	100%
	المجموع	10	8	4	22	متوسط الحسابي
	النسبة	100%	80%	40%	220%	النسبة العامة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على EXCEL 2016

يبين الجدول التزام البنك الإسلامي الأردني بنسبة 100%، بينما يلتزم بنك البركة- البحرين بنسبة 80%، في حين يلتزم بنك دبي الإسلامي بنسبة 40%.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية

تمهيد

ينبغي على الباحث أن يتصور ويفكر في الوسائل التي يستعملها للانتقال من البعد النظري إلى الدراسة التطبيقية، والتي تعد أهم مرحلة في الدراسة لهذا على الباحث توضيح كل المراحل التي مر بها من جمع البيانات وتحليلها وإظهار النتائج واختبار الفرضيات.

من أجل اتباع منهجية سليمة وعلمية في الدراسة، قامت الباحثة باتباع دراسة كيفية، لمعرفة تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI" على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، فالمنهج الكيفي هو الأنسب للاستكشاف، لأنه يقدم وصفا كاملا وعميقا للمشكلة المدروسة، حيث تعتبر الدراسة الكيفية ضرورية من أجل الفهم الجيد لمشكلة الدراسة باستخدام تقنيات مثل توزيع استبيانات على متخصصين من خلال جمع معلومات من أصحاب الخبرة وتحليلها، خاصة وأن المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي غير مطبقة في الجزائر ولا زالت مبهمه في تصوراتها،

وستتناول هذا الفصل من الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الفرضيات والمتغيرات الموضوعية قيد الدراسة

المبحث الثاني: أدوات الدراسة وجمع البيانات عن العينة المدروسة

المبحث الثالث: النتائج الإحصائية المتحصل عليها الخاصة بالدراسة

المبحث الرابع: اختبار ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول

الفرضيات والمتغيرات الموضوعية قيد الدراسة

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: فرضيات الدراسة

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء سنتعرض للفرضيات التي اختارتها الباحثة للدراسة مستعينة بما توصلت إليه من أفكار من خلال الدراسة النظرية لإشكالية الدراسة، فمن وجهة نظر الباحثة أن قوة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في التأثير على مصداقية القوائم المالية الإسلامية ليس في المعلومات المالية التي توفرها للمساهمين وهذا قد اهتمت به المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS وتناولته من كل الجوانب، لكنها أهملت الجانب المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة التي تعتبر مصدر مهم لموارد المؤسسات المالية الإسلامية حتى أنها تمثل النسبة الأكبر من موارد المصارف الإسلامية ومن هذا المنطلق عمدت الباحثة إلى قياس تأثير متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية مع وجود عامل الثقة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية وبالتالي جلب استثمارات مربحة، وعلى هذا الأساس قامت الباحثة بإعداد نموذج مبني على مجموعة من الفرضيات التي تتلخص في العلاقة السببية بين المتغيرات حيث تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى (ف1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمتطلبات العرض والإفصاح وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة "الأيوبي" على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

الفرضية الثانية (ف2): يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمتطلبات العرض والإفصاح وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة "الأيوبي" مع وجود عامل الثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

الفرضية الثالثة (ف3): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع وجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية على جلب الاستثمار.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:

بعد طرح فرضيات دراستنا الحالية والتحقق منها نظريا من خلال المسح الأدبي للبحوث السابقة، استطعنا أن نرسم النموذج النظري للدراسة والذي يتكون من أربعة متغيرات نوعية حسب طبيعة المعلومات المراد الوصول إليها: المتغير واحد مستقل (المسبب) يؤثر ولا يتأثر ومتغيرين تابعين (النتائج) ومتغير معترض (يزيد من تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة).

1. المتغير التابع: Dependent Variables

هو المتغير الذي يقدم نفسه كمتغير قابل للدراسة وتم اختيارها حسب المعلومات المراد الوصول إليها:

1.1 المتغير التابع الأول: يتمثل في مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

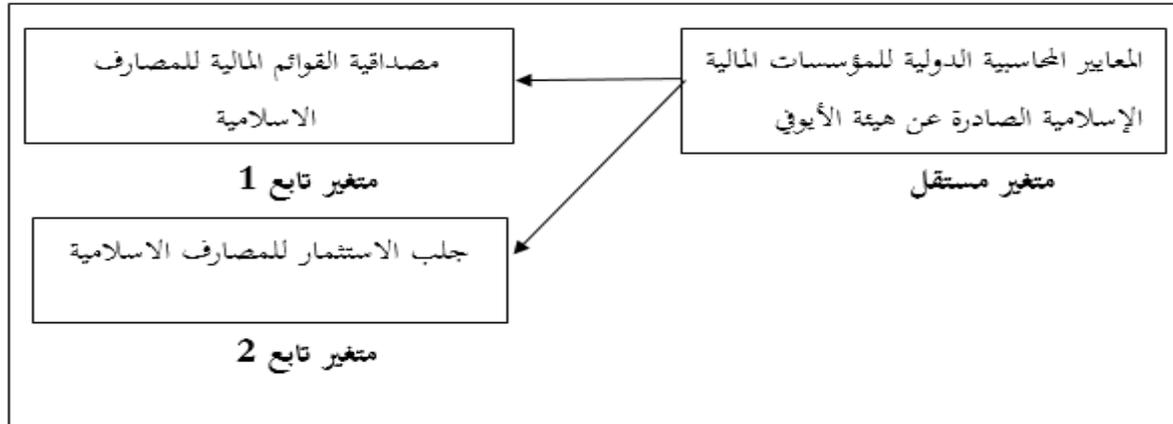
1.2 المتغير التابع الثاني: يتمثل متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية.

2. المتغير المستقل: Independent Variables

هو المتغير الذي يملك تأثير إيجابي أو سلبي على المتغيرات التابعة، كما أن المتغير التابع يتغير إذا ما

تغير المتغير المستقل وتكون المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي

الشكل رقم 7 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

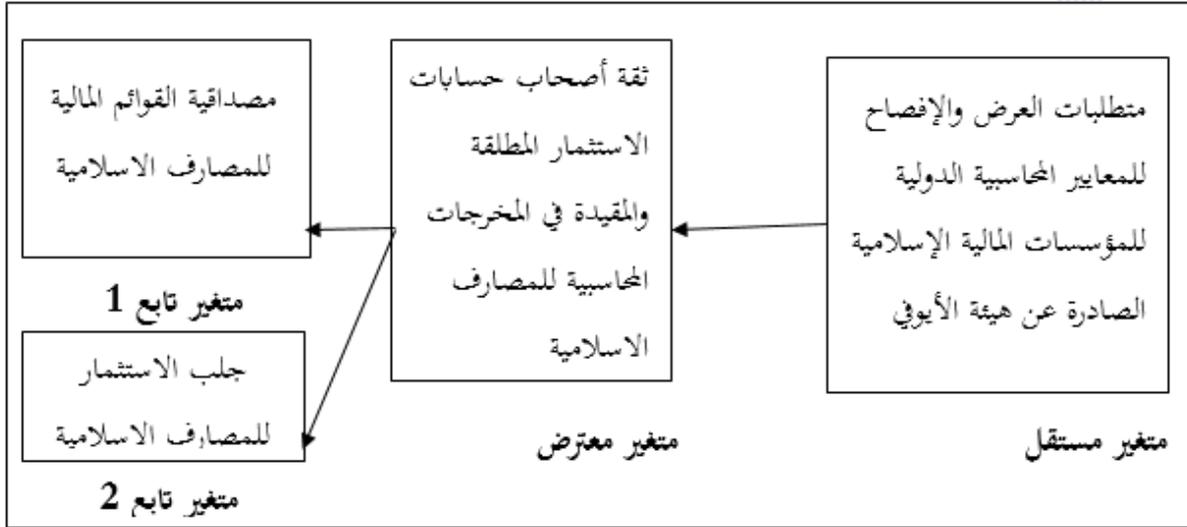


المصدر: من اعداد الباحثة

3. المتغيرات المعترضة Intervening Variables

هو المتغير الذي يبدأ في العمل في الزمن الذي يبدأ به المتغير المستقل (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الأيوبي) بالتأثير على المتغير التابع 1 (مصادقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية) ليزيد من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والذي يعتبر في نفس الوقت متغير مستقل، وقد اختارت الباحثة (ثقة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية) كمتغير معترض في الدراسة حتى تدرس تأثير المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي أكثر على المتغير التابع 1 (الناتج 1) مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية والمتغير التابع 2 (الناتج 2) جلب الاستثمارات للمصارف الإسلامية.

الشكل رقم 8 أثر ظهور المتغير المعترض بين المتغير المستقل والمتغير التابع



المصدر: من إعداد الباحثة

إذن من خلال الفرضيات الثلاث (3) التي اقترحناها (ف1، ف2، ف3) يمكننا التحقق من مدى تأثير المتغير المستقل (المسبب) المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على المتغير التابع (النتائج) مصداقية القوائم المالية بدون وبدخل المتغير المعترض (ثقة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة) ثم التحقق من تأثير المتغير المستقل (المسبب) المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود المتغير المعترض (ثقة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة) على المتغير 2 (النتائج) متطلبات جلب الاستثمارات.

المبحث الثاني

أدوات الدراسة وجمع البيانات

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الأداة المستخدمة للقياس "الاستبيان"

المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:

المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة

المطلب الرابع: التحليل الاستكشافي لفقرات الاستبيان:

المطلب الأول: الأداة المستخدمة للقياس "الاستبيان"

اعتمدت دراستنا على وسيلة الاستبيان للحصول على المعلومات اللازمة لمعالجة مشكلة الدراسة، وللتحقق من صحة الفرضيات المطروحة، وتحقيقاً لهذا الغرض قامت الباحثة بتصميم استمارة يتضمن (31) سؤالاً موجهاً إلى عينة الدراسة منها (03 أسئلة) مفتوحة، تهدف إلى قياس آراء المختصين في محاسبة المعاملات المالية الإسلامية حول موضوع مصداقية القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وتتكون الاستمارة من قسمين.

أولاً - أقسام الاستبيان:

1. القسم الأول:

يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة حيث اختارت الباحثة التعرف على المشاركين في الاستبيان من خلال توزيعهم حسب المعلومات الشخصية وهي:

1/ السن، 2/ البلد

3/ المؤهل العلمي، 4/ التخصص العلمي، 5/ المركز الوظيفي، 6/ سنوات الخبرة،

7/ معرفة المستجوب بالمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن هيئة الأيوبي.

2. القسم الثاني:

تضمن أسئلة الاستبيان التي تتعلق بمتغيرات الدراسة، حيث استخدمت الباحثة لهذا المقياس الفتوي "Likert" الخماسي الذي يبدأ من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة" لأجل اختبار البيانات (حزمة spss) إضافة إلى الأسئلة المفتوحة والذي اعتمدنا فيه على تحليل إجابات المشاركين بكل موضوعية لأجل اختبار صدق

الفرضيات المقترحة والموضوعة في الدراسة وبالتالي نقدم ما سنتوصل إليه من نتائج إحصائية ونتائج تحليلية ثم أخيراً نستخلص النتائج العامة لدراستنا هذه التي قمنا بها.

ثانياً- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة القصدية (الهادفة) **Purposive Sample** للحصول على بيانات من شريحة لها القدرة على توفير معلومات تفيد مشكلة الدراسة بسبب موقعهم خاصة وأن الدراسة تحتاج إلى معلومات غنية ودقيقة .

تتكون العينة من أكاديميين والفاعلين في القطاع المصرفي من داخل الجزائر ومن خارجها للحصول على معلومات محددة من مجتمع الدراسة.

ثالثاً- أسلوب جمع البيانات وتصميم أداة الدراسة:

يشمل عبارات الدراسة الأساسية، وهي المحاور التي من خلالها يتم اختبار فرضيات الدراسة، ويحتوي هاذ القسم على 31 عبارة تمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلي:

تم قياس درجة الإجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي والذي تتراوح من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة" باستخدام حزمة spss وعددها 31 عبارة مقسمة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 32 توزيع محاور الدراسة

عدد العبارات المقاسة بواسطة حزمة spss	محاور الاستبيان
07	المحور 1: متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي
07	المحور 2: مصداقية القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

08	المحور3: ثقة أصحاب حسابات الاستثمار بالمخرجات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية
09	المحور4: متطلبات جلب الاستثمار
31	مجموع المحاور

المصدر: اعداد الباحثة

بالإضافة إلى سؤال مفتوح لكل محور يعطي للمجيب الحرية بأن يصوغ الإجابة التي يريد بناء على خبرته وتجربته في الميدان، ويعبر بشكل تلقائي عن موقفه.

أما درجات مقياس الموافقة في مقياس Likert فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 33 مقياس درجة الموافقة في مقياس likert

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الاحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة عالية جدا
أوافق	4	60-80%	درجة موافقة عالية
صحيح لحد ما	3	40-60%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20-40%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منعدمة

المصدر: اعداد الباحثة

أما الأسئلة المفتوحة اعتمدنا فيه على تحليل إجابات المشاركين بكل موضوعية.

المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الباحثة إلى تعميم عليها النتائج ذات

العلاقة بالمشكلة المدروسة.

أولاً- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية:

- 1- محاسبين في المؤسسات المالية الإسلامية؛
 - 2- الأكاديميين في مجال المعاملات المالية الإسلامية: هم الأساتذة الجامعيون المتخصصين في محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية؛
 - 3- المستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية: وهم من يستخدم القوائم المالية بغرض اتخاذ قرارات رشيدة حول الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية؛
 - 4- المحللون ماليين: هم من يقوم بمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات من خلال تحليلاتهم وتوقعاتهم؛
 - 5- مراجعو الحسابات: هم من يقوموا بفحص القوائم المالية وابداء الرأي حول امتثالها للأنظمة والقوانين، مما يساعد أصحاب حسابات الاستثمار على اتخاذ قراراتهم الصائبة؛
 - 6- المراقبين الشرعيين: هم من يقومون بفحص القوائم المالية وابداء الرأي حول امتثالها للشريعة الإسلامية، مما يساعد على كسب ثقة المستثمرين في المعاملات المالية الإسلامية.
- بحكم أن الدراسة كانت تستدعي معرفة المجيب بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي وهذه المعايير غير مطبقة في الجزائر فكان لابد من الاستعانة ببرنامج google forms لتوزيعه إلكترونيا حتى يصل إلى أكبر فئة للدول التي تطبق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي في المعاملات المالية الإسلامية.
- قامت الباحثة بتأليف استبيان عبر برنامج Google forms مستندات قوئل، وتم نشره عبر بعض المواقع التي لها علاقة بموضوع الأطروحة كما تم ارسال الرابط لبعض الأشخاص بذاتهم باستعمال عناوينهم الإلكترونية.

ثانيا- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لبلد الإقامة:

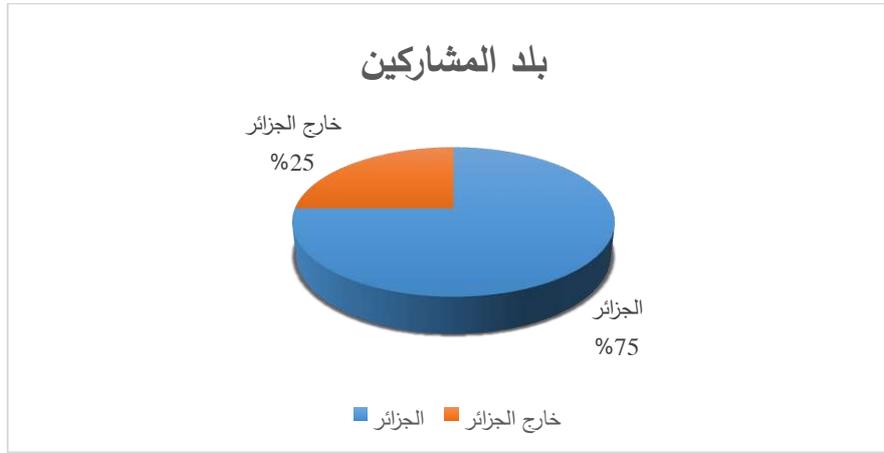
كان عدد المشاركين 40 مشاركا كما هو موضح في الجدول () والدائرة النسبية موزعين على عدة دول عربية وإسلامية من الجزائر، ليبيا، تونس، المملكة العربية السعودية، اليمن، سلطنة عمان، فلسطين وماليزيا حيث بلغت نسبة المشاركة من الجزائر بـ 75 %، و 25 % من خارج الجزائر وهذا راجع لعدم اطلاع العديد من المتخصصين من خارج الجزائر على الاستبيان كما يوضح ذلك الجدول التالي والتمثيل البياني.

جدول 34 توزيع عينة الدراسة وفقا لبلد الإقامة

النسبة المئوية %	التكرارات	بلد المشاركين
75	30	الجزائر
25	10	خارج الجزائر
100	40	المجموع

المصدر من إعداد الباحثة

الشكل رقم 9 الدائرة النسبية لبلد اقامة المشاركين.



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوقل وباستعمال المجدول 2016

ثالثا- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق السن:

تم ملء الاستبيان من قبل 40 مشارك من دول عربية مختلفة حدد مجال السن من خلال حصر الفئة العمرية كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني حيث كان أكبر عدد من المشاركين أعمارهم بين 36 سنة إلى 45 سنة بمعدل 47.5% بينما أقل عدد من المشاركين أعمارهم بين 46 سنة إلى 55 سنة بمعدل 15%.

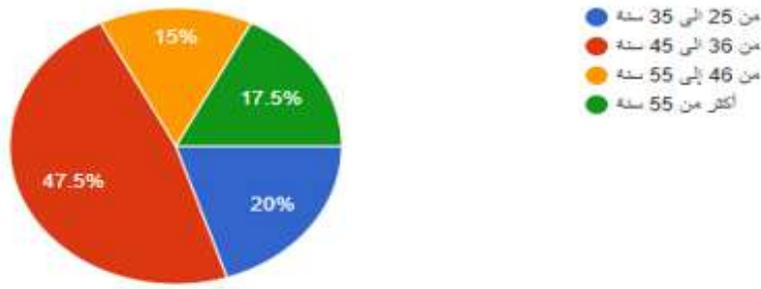
جدول 35 توزيع عينة الدراسة وفقا للسن

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة العمرية
20	8	من 25 سنة إلى 35 سنة

47,5	19	من 36 سنة إلى 45 سنة
15	6	من 46 سنة إلى 55 سنة
17,5	7	أكثر من 55 سنة
100	40	المجموع

مصدر من إعداد الباحثة

الشكل رقم 10 الدائرة النسبية للفئات العمرية للمشاركين.



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوقل

رابعاً- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

عرف الاستبيان مشاركة ثلاثة مستويات علمية، كان فيها أكبر عدد من المشاركين بمستوى الدكتوراه بنسبة 87% وهذا يدل على دراية هذه الفئة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي بينما أقل عدد من المشاركين بمستوى ماجستير بمعدل 10% بالنسبة لدراستنا فهذا يعني أن عينة الدراسة تنتمي إلى فئة المثقفين كما هو مبين بالجدول التالي والتمثيل البياني:

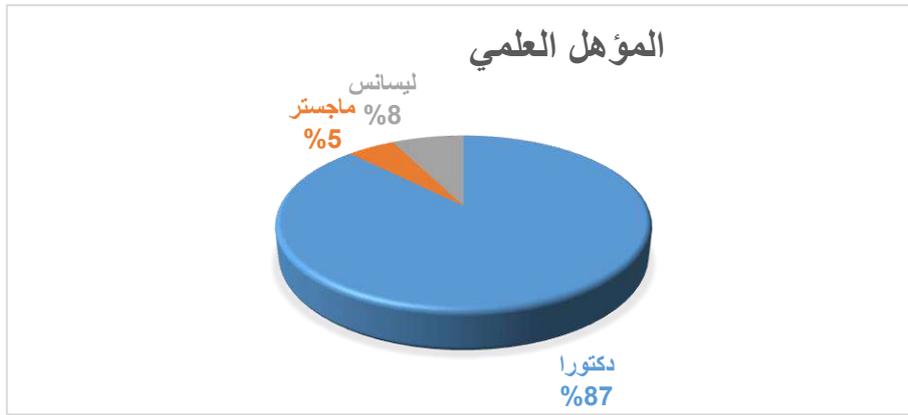
جدول 36 توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

النسبة المئوية%	التكرارات	المؤهل العلمي
87	35	دكتوراه

5	2	ماجستير
8	3	ليسانس
100	40	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة

الشكل رقم 11 الدائرة النسبية للمؤهل العلمي للمشاركين



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوقل وباستعمال الجدول 2016

خامسا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

وجه الاستبيان إلى متخصصين في المالية والمحاسبة والتدقيق والصيرفة الإسلامية حيث كان أكبر عدد من المشاركين بتخصص المحاسبة بنسبة 35% وهي أكثر فئة تهتم بالجانب المحاسبي للمعاملات المالية الإسلامية، بينما أقل عدد من المشاركين بتخصص بنوك وصيرفة إسلامية بمعدل 5%، وقد لخصت كما يلي من خلال الجدول التالي والتمثيل البياني:

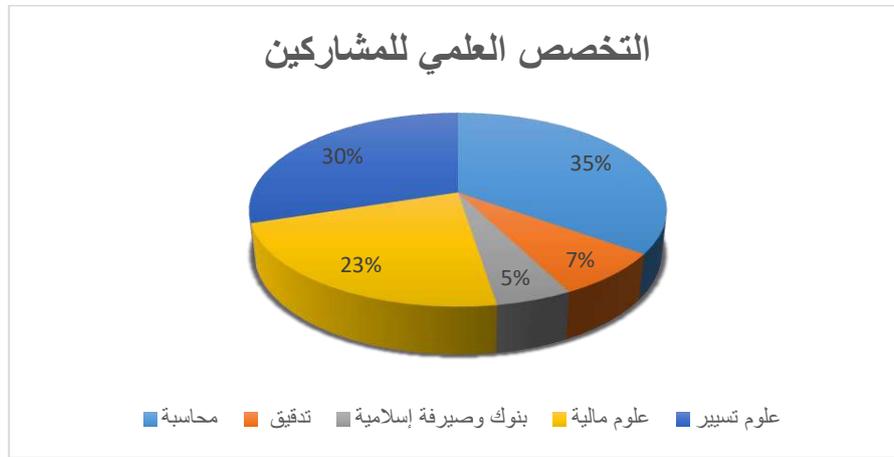
جدول 37 توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص العلمي

النسبة المئوية %	التكرارات	التخصص العلمي
35	14	محاسبة

7	3	تدقيق
5	2	بنوك وصيرفة إسلامية
23	9	علوم مالية
30	12	علوم تسيير
100	40	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة

الشكل رقم 12 الدائرة النسبية للتخصص العلمي للمشاركين.



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوئل وباستعمال الجدول 2016

سادسا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

وجه الاستبيان إلى محاسبين، مدققين، ماليين وأكاديميين وخلصنا للنتائج التالية كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني حيث تفاعل أكبر عدد من المشاركين أكاديميين بمعدل 92% مع الاستبيان بينما أقل عدد من المشاركين محاسبين بمعدل 8%.

جدول 38 توزيع عينة الدراسة وفقا للوظيفة الحالية

النسبة %	التكرارات	سنوات الخبرة
92	37	أكاديميين

8	3	محاسبين
100	40	المجموع

مصدر من إعداد الباحثة

الشكل رقم 13 الدائرة النسبية للوظيفة الحالية



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوقل وباستعمال المجدول 2016

سابعاً- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

شاركت في الاستبيان الفئة النشطة ومن بين 40 مشارك توصلنا للنتائج التالية كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني حيث كان أكبر عدد من المشاركين تتراوح خبرتهم بين 11 و15 سنة بنسبة 37.5% بينما أقل عدد من المشاركين خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 10%.

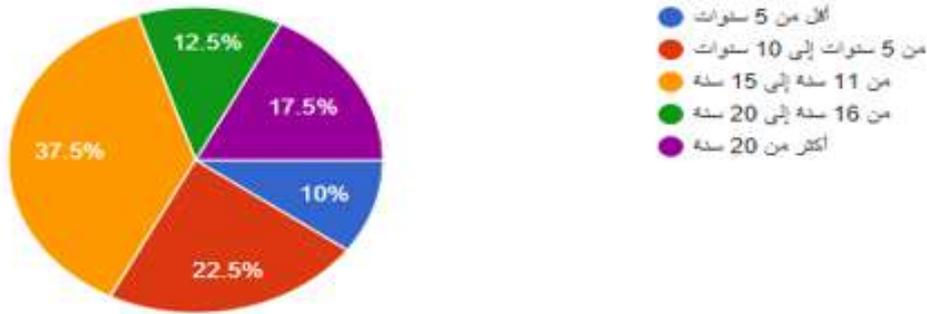
جدول 39 توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية %	التكرارات	سنوات الخبرة
------------------	-----------	--------------

أقل من 5 سنوات	4	10
من 5 سنة إلى 10 سنة	9	22,5
من 11 سنة إلى 15 سنة	15	37,5
من 16 سنة إلى 20 سنة	5	12,5
أكثر من 20 سنة	7	17,5
المجموع	40	100

مصدر من إعداد الباحثة

الشكل رقم 14 الدائرة النسبية للخبرة المهنية للمشاركين.



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوقل وباستعمال الجدول 2016

ثامنا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معرفتهم بالمعايير الأيوفي.

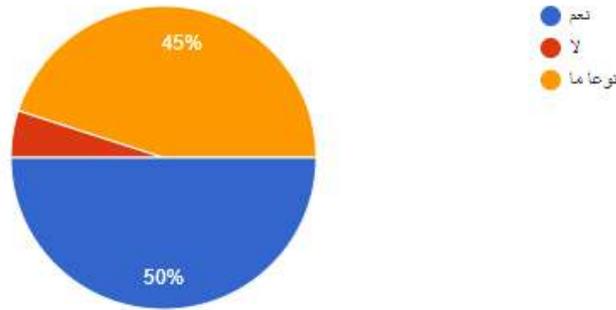
بما أنها دراسة متخصصة فكان لابد من معرفة إذا كان المشارك على اطلاع بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي توصلنا للنتائج التالية كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني حيث كان أكبر عدد من المشاركين على معرفة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي بمعدل 50% بينما أقل عدد من المشاركين ليسو على اطلاع بالمعايير بمعدل

جدول 40 توزيع عينة الدراسة وفقا لمعرفتهم بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي

النسبة المئوية %	التكرارات	على إطلاع بمعايير الأيوفي
50	20	نعم
5	2	لا
45	18	نوعاً ما
100	40	المجموع

المصدر من إعداد الباحثة

الشكل رقم 15 الدائرة النسبية لنسب دراية المشاركين بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي



المصدر مستخرج من الاستبيان مستندات قوقل وباستعمال المجدول 2016

المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

كما أشرنا سابقاً بأننا تحصلنا على 40 إجابة صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج Google Forms فبعد غلق الاستبيان قمنا باستبعاد الأسئلة المفتوحة لتحليلها بموضوعية، ثم قمنا بإدخال البيانات الرقمية في برنامج الحزمة الإحصائية "SPSS25" لأجل القيام بمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من المشاركين في ملء الاستبيان، وقد قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة تكرار الفئات المراد تحليله؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحليل درجة أهمية كل عبارة بالنسبة للمحور؛
- معامل ارتباط سيبرمان من أجل معرفة درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرات الدراسة؛

- معادلة خط الانحدار البسيط من أجل قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة بدون وبوجود المتغير المعترض.

المطلب الرابع: التحليل الاستكشافي لفقرات الاستبيان:

لأجل معرفة سلامة الاستبيان قمنا بالتحليل الاستكشافي للأهمية التي يكتسبها في تحليل البيانات الإحصائية التي جمعناها في فقرات الاستبيان ما إذا كانت صالحة لقياس متغيرات الدراسة المشار إليها سابقا، ولأجل ذلك قمنا باستخدام حزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية "spss25" الذي يعتبر من أشهر الأدوات لقياس فعالية جودة الفقرات، حيث استخدمنا مؤشرات التحليل الاستكشافي: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ألفا (Crombah α) واختبار جودة الارتباط (KMO) والتباين المفسر $[V_{(p)}$] و Sphéricité .de Bartlett

أ- معامل ألفا كرونباخ (Crombah α) يرمز له بـ " α "

يعتبر ألفا كرونباخ " α " من أشهر المؤشرات الإحصائية المستخدمة لأجل معرفة سلامة فقرات الاستبيان وقياس صلاحية متغيرات الدراسة، ثم استخدامه لقياس مدى تناسق المحاور المتحصل عليها من الاستبيان مع بعضها البعض، حيث تقبل فيها قيمة 0,7 (مؤشر مقبول)، وكلما كانت الدراسة بالغة الأهمية فمن الأحسن أن تكون هذه القيمة أكبر من 0,8، وتكون ضعيفة إذا قلت القيمة عن 0,6، وتكون منخفضة إذا كانت قيمته ما بين 0,6 و 0,65، وتكون أقل من المتوسط عندما تكون محصورة ما بين 0,65 و 0,7، أما حتى تكون جيدة فيجب أن تكون القيمة ما بين 0,7 و 0,8 وجيدة جدا عندما تكون ما بين 0,8 و 0,9، وحتى تكون ممتازة جدا يجب أن تكون أكبر من 0,9 (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009).

ب- مؤشر جودة الارتباطات بين الفقرات "KMO":

يستخدم مؤشر " Kaiser, Mayer et Olkin " لتحديد درجة الارتباطات بين المتغيرات المدروسة، ويساعد في مقارنة توسع معاملات الارتباط مع الاتساع المتواجد بين معاملات الارتباط الجزئية. أي أنه يوفر معلومات عن نوع الارتباطات بين المتغيرات المدروسة حيث تكون محصورة بين (50 و 100%)، على هذا الأساس فإن بيانات الفقرات تكون جيدة عندما يكون المؤشر منحصر ما بين (0,5 و 1) ومتوسط عندما

يكون يساوي 0,5 ولا يقبل عندما يكون أقل من 0,5، كما يكون جيدا عندما يكون محصورا ما بين (0,7) و(0,8) وممتازا عندما يفوق 0,8 (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009)

ت- المتوسط الحسابي \bar{X} :

يعرف أيضا بالمعدل والذي هو عبارة عن قيمة نموذجية يستدل بها في العديد من الحسابات الرياضية، كذلك هي قيمة تقع وسط البيانات التي نحللها، وتستخدم في الدراسات الوصفية لمعرفة مدى ميل الإجابات المتحصل عليها من المشاركين في الاستبيان للقبول أو الرفض. بحيث يعطينا نظرة أولية على ميل الإجابات إلى الموافقة تماما أو عدم الموافقة تماما حسب سلم (likert) (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009)

استخدمت الباحثة في الاستبيان سلم "Likert" من 1 إلى 5 بحيث تم ترميز إجابة " موافق بشدة" بالرقم 5 وترميز إجابة "صحيح لحد ما" بالرقم 3 وترميز "لا أوافق بشدة" بالرقم 1، في هذه الحالة إذا كان الوسط الحسابي \bar{X} يقترب من الرقم 5 فهذا يعني أن الإجابات تميل إلى "موافق بشدة"، أما إذا كان الوسط الحسابي يقترب من الرقم 1 فهذا يعني أن الإجابات تميل إلى " لا أوافق بشدة"، أما إذا كان يساوي بالتقريب الرقم 3 فهذا يعني أن الإجابات تميل إلى للحياد.

تم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية بالنسبة لكل عبارة على أساس المعيار التالي:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أعلى طول فئة} - \text{أدنى طول فئة في المقياس الخماسي}) / \text{عدد الفئات}$$

$$\text{طول الفئة} = 5 / (5 - 1) = 0,8$$

وبناء عليه يتم اتخاذ القرار بناء على المقياس التالي:

جدول 41 يبين طريقة حساب درجة أهمية العبارة بالنسبة للمحاور

الترميز	القرار	المقياس	طريقة حساب المقياس
5	أهمية منخفضة جدا	$]1,8 - 1]$	$1,8 = 0,8 + 1$
4	أهمية منخفضة	$]2,6 - 1,8]$	$2,6 = 0,8 + 1,8$
3	أهمية متوسطة	$]3,4 - 2,6]$	$3,4 = 0,8 + 2,6$
2	أهمية مرتفعة	$]4,2 - 3,4]$	$4,2 = 0,8 + 3,4$
1	أهمية مرتفعة جدا	$]5 - 4,2]$	$5 = 0,8 + 4,2$

المصدر من إعداد الباحثة باستعمال برنامج spss

ث- الانحراف المعياري " σ ":

يقيس لنا الانحراف المعياري مدى تقارب أو تباعد مجموعة من البيانات وهي في دراستنا الإجابات المتحصل عليها من إجابات المشاركين في الاستبيان. وهو حسابيا الجذر التربيعي للتباين (V_x) ويستخدم لمعرفة المدى الذي نستطيع من خلاله الاستدلال بالمتوسط الحسابي (\bar{X}). التباين يقيس لنا متوسط الفرق الموجود بين قيم البيانات مع متوسطها الحسابي، بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام الانحراف المعياري " σ " كمعيار لتشتت الإجابات. إجمالاً نقول أن الإجابات متقاربة عندما يكون الانحراف المعياري أقل من 1,5 فإذا كان الانحراف المعياري يساوي 1,5 ففي هذه الحالة نقول أن الإجابات متقاربة إلى حد ما أما إذا كان أكبر من 1,5 فالإجابات تكون مشتتة (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009)

ح- التباين المفسر (V_x):

التباين المفسر (V_x) هو التباين المتراكم، يشير إلى النسبة التي يتم تفسيرها، اتفق الباحثين في مجال الإحصاء أن قيمته تكون جيدة إذا تجاوزت 50%، من خلاله نستطيع معرفة النسبة التي تم تفسيرها من خلال استبيان الدراسة (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009).

خ- اختبار Sphericity of Bartlett:

اختبار الفرضية العدمية تشير إلى مدى استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض، وبعد التحقق من الارتباطات بين المتغيرات فإن من المهم كذلك دراسة ما إذا كانت البيانات صالحة للدراسة البحثية، لذلك

من المهم أن تكون تحت عتبة 5% أي أصغر من 0,05، والذي يعني رفض الفرضية البديلة وعليه يمكننا أن نستنتج أن المتغيرات ترتبط مع بعضها البعض أم لا (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009)

د- معامل ارتباط سبيرمان **Spearman Correlation**:

يستخدم معامل ارتباط سبيرمان لقياس قوة الارتباط بين متغيرين ترتيبيين، حيث تأخذ مواقع القيم ورتبها. بالعودة إلى البيانات التي تم جمعها يجب تحديد معامل الارتباط عبارات كل محور نسبة إلى الدرجة الكلية لكل محور (النجار، الزعبي، و جمعة صالح النجار، 2009).

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة بين عبارة المحور وبين المحور نفسه $r=0$

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين عبارة المحور وبين المحور نفسه $r \neq 0$

إذا كانت $0,05 < Sig$ نقبل الفرضية الصفرية

إذا كانت $0,05 > Sig$ نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة H_1

جدول 42 قياس درجة الارتباط

قياس r	قياس درجة الارتباط
$0,00 < r < 0,25$	ارتباط ضعيف
$0,25 < r < 0,75$	ارتباط متوسط
$0,75 < r < 1$	ارتباط قوي
$r = 1$	ارتباط تام

المبحث الثالث

النتائج الإحصائية المتحصل عليها الخاصة بالدراسة

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: استعراض نتائج التحليل الاستكشافي:

المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سبيرمان:

المطلب الثالث: عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

تمهيد:

سنتطرق في هذا المبحث إلى نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الموجودة من الاستبيانات، حيث سنبدأ

بتقييم التحليل الاستكشافي بعرض:

- استعمال معامل ألفا (α) Crombah لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛

- اختبار جودة الارتباطات بين الفقرات " KMO "؛

- اختبار Sphéricité de Bartlett؛

- التباين المفسر

- التكرارات والنسب المئوية للإجابات المشاركين في الاستبيان،

- المتوسط الحسابي \bar{X} ، الانحراف المعياري " σ ".

ثم نقوم باختبار ارتباط عبارات كل محور نسبة إلى الدرجة الكلية للمحور باستخدام معامل ارتباط سبيرمان؛

ولاختبار الفرضيات قمنا باستخدام معادلة خط الانحدار البسيط لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

المطلب الأول: استعراض نتائج التحليل الاستكشافي:

تحصلنا على النتائج باستخدام برنامج حزمة spss 25 من خلال إجراء التحليل الاستكشافي للإجابات

المصرح بها من طرف المشاركين والتي لم يستبعد منها ولا إجابة كما هو موضح في الجدول (43) التالي:

جدول 43 الإجابات المصرحة والمستبعدة

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام spss 25

أولاً- نتائج معامل ألفا (Crombah α):

جدول 44 نتائج معامل ألفا (Crombah α)

معامل ألفا (Crombah α)	المحاور
Statistiques de fiabilité Alpha de Cronbach Nombre d'éléments ,748 7	المحور 1: متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي
Statistiques de fiabilité Alpha de Cronbach Nombre d'éléments ,749 7	المحور 2: مصداقية القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية
Statistiques de fiabilité Alpha de Cronbach Nombre d'éléments ,793 8	المحور 3: ثقة أصحاب حسابات الاستثمار بالمخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية.
Statistiques de fiabilité Alpha de Cronbach Nombre d'éléments ,792 9	المحور 4: متطلبات جلب الاستثمار
Statistiques de fiabilité Alpha de Cronbach Nombre d'éléments ,913 31	المحاور الإجمالية

المصدر: من إعداد الباحثة (باستخدام Spss25)

سجل معامل ألفا كرونباخ (α) Crombah قيما مشجعة وإيجابية بالنسبة للارتباط محاور الدراسة مع بعضها البعض حيث سجلت المحاور الأربعة قيما جيدة ما بين 0,7 و 0,8 ، أما ارتباط المحاور الأربعة مع بعضها البعض فكان بقيمة ممتازة تعدت 0,9. وبالتالي ترى الباحثة أن اعتماد فقرات الاستبيان كانت جيدة وصادقة.

ثانيا- اختبار جودة الارتباطات بين الفقرات " **KMO** " Kaiser, Mayer et Olkin " :

يوضح الجدول (44) تسجيل قيمة إيجابية بالنسبة لمصادقية أجوبة المشاركين في الاستبيان المتعلق بالدراسة حيث سجل قيمة 0,552، وبالتالي ترى الباحثة أنه بما أن مؤشر "KMO" أكبر من 0,5 فإن هذه النتيجة تعتبر جيدة ومقبولة وأن المحاور ترتبط فيما بينها.

ثالثا- اختبار **Sphéricité de Bartlett** :

يوضح الجدول (45) أن الاختبار سجل قيمة 0,000 وهي قيمة تحت عتبة 5%، وعليه ترى الباحثة الاحتفاظ بنتائجها للارتباط المتغيرات مع بعضها البعض.

دول 45 نتائج معامل جودة الارتباط بين الفقرات واختبار **Sphéricité de Bartlett**

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,552
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-carré approx.	965,237
	ddl	465
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام spss 25

رابعا- التباين المفسر: (V_x)

يبين الجدول رقم (46) أن نسبة التباين المفسر (V_x) تجاوزت 50%، حيث يمكن تفسير 83% من

نتائج استبيان الدراسة.

جدول 46 يبين نتائج التباين المفسر

Variance totale expliquée			
Composante	Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé
1	9,428	30,413	30,413
2	3,351	10,811	41,224
3	2,460	7,936	49,160
4	2,111	6,809	55,970
5	1,991	6,422	62,392
6	1,534	4,950	67,342
7	1,411	4,553	71,895
8	1,230	3,966	75,861
	1,146	3,698	79,559
10	1,069	3,448	83,007
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			

المصدر: ثم استخدام spss 25

المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سيبرمان:

من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبيان لكل محور والدرجة الكلية

للمحور نفسه تحصلنا على النتائج التالية:

أولاً- نتائج الارتباط لعبارات متطلبات العرض والافصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية

الصادرة عن هيئة الأيوبي:

جدول 47 نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور.

العبارات	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية Sig	الفرض المقبول	نوع الارتباط
Q1	0,690**	0,000	H ₁	متوسط
Q2	0,823**	0,000	H ₁	قوي
Q3	0,570**	0,000	H ₁	متوسط
Q4	0,771**	0,000	H ₁	قوي
Q5	0,452**	0,003	H ₁	متوسط
Q6	0,663**	0,000	H ₁	متوسط
Q7	0,541**	0,000	H ₁	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة معنوية طردية لكل عبارة من عبارات محور متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي، بأقل من القيمة المعنوية 0,05 ويعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه

ثانياً- نتائج الارتباط لعبارات جوانب مصداقية للقوائم المالية للمصارف الإسلامية:

جدول 48 نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور جوانب مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور

العبارات	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية Sig	الفرض المقبول	نوع الارتباط
Q8	0,441**	0,004	H ₁	متوسط
Q9	0,665**	0,000	H ₁	متوسط
Q10	0,615**	0,000	H ₁	متوسط
Q11	0,464**	0,003	H ₁	متوسط
Q12	0,536**	0,000	H ₁	متوسط
Q13	0,778**	0,000	H ₁	قوي
Q14	0,762**	0,000	H ₁	قوي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة معنوية طردية لكل عبارة من عبارات محور جوانب مصداقية القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، بأقل من القيمة المعنوية 0,05 ويعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثالثاً- نتائج الارتباط لعبارات ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية:

جدول 49 نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور

العبارات	معامل سيبرمان	القيمة الاحتمالية Sig	الفرض المقبول	نوع الارتباط
Q15	0,705**	0,000	H ₁	متوسط
Q16	0,602**	0,000	H ₁	متوسط
Q17	0,563**	0,000	H ₁	متوسط
Q18	0,638**	0,000	H ₁	متوسط
Q19	0,634**	0,000	H ₁	متوسط
Q20	0,741**	0,000	H ₁	متوسط
Q21	0,658**	0,000	H ₁	متوسط
Q22	0,567**	0,000	H ₁	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة معنوية طردية لكل عبارة من عبارات محور ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، بأقل من القيمة المعنوية 0,05 ويعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه

رابعاً- نتائج الارتباط لعبارات متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية:

جدول 50 : نتائج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية نسبة للدرجة الكلية للمحور.

العبارات	معامل سيبرمان	القيمة الاحتمالية Sig	الفرض المقبول	نوع الارتباط
Q23	0,734**	0,000	H ₁	متوسط
Q24	0,630**	0,000	H ₁	متوسط
Q25	0,448**	0,004	H ₁	متوسط
Q26	0,733**	0,000	H ₁	متوسط
Q27	0,642**	0,000	H ₁	متوسط
Q28	0,507**	0,000	H ₁	متوسط
Q29	0,600**	0,000	H ₁	متوسط
Q30	0,637**	0,000	H ₁	متوسط
Q31	0,529**	0,000	H ₁	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة معنوية طردية لكل عبارة من عبارات محور ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، بأقل من القيمة المعنوية 0,05 ويعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

المطلب الثالث: عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

أولاً- عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي:

يمثل هذا المحور مجموعة من متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) للمؤسسات المالية الإسلامية حسب ما جاء في المعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية الصادر عن هيئة الأيوبي والمقسمة من (Q1) إلى (Q7) وقد سجل

المحور ككل متوسط حسابي عام بلغ 3,8643 وهذا على مستوى الأهمية المرتفع للمحور في الدراسة ويتم توضيح نتائج التكرارات والنسب المئوية في الجدول التالي:

جدول 51 تحليل عبارات المحور 1 متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي

موافق بشدة		موافق		لحد ما صحيح		لا أوافق		بشدة لا أوافق		العبارات
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
10	4	50	20	25	10	12,5	5	2,5	1	Q1: متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي يرفع من جودة المعلومة المحاسبية
17,5	7	52,5	21	20,0	8	10,0	04	0,0	0	Q2: إفصاح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي عن الارتباطات المالية الملزمة وغير الملزمة مهم جدا.
15,0	6	35,0	14	25,0	10	25,0	10	0,0	0	Q3: القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي ومعايير الإبلاغ المالية غير قابلة للمقارنة
15,0	6	52,5	21	25,0	10	7,5	3	0,0	0	Q4: إفصاح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي بدقة عن حق المصرف وحق أصحاب حسابات الاستثمار مهم جدا

32,5	13	47,5	19	15,0	6	5,0	2	0,0	0	Q5: لا يمكن إعداد قوائم مالية وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي بتكوين تقليدي للمحاسبين
65,0	26	35,0	14	0,0	0	0,0	0	0,0	0	Q6: تفصح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على معلومات مالية كافية لمستخدميها
15,0	6	60,0	24	22,5	9	2,5	1	0,0	0	Q7: افصح القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين الملاك وأصحاب حسابات الاستثمار مهم جدا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

جدول 52 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 1 ودرجة الأهمية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الأهمية
Q1	3,5250	0,93336	2	مرتفع
Q2	3,7750	0,86194	2	مرتفع
Q3	3,4000	1,03280	2	مرتفع
Q4	3,7500	0,80861	2	مرتفع
Q5	4,0750	0,82858	2	مرتفع
Q6	4,6500	0,48305	1	مرتفع جدا
Q7	3,8750	0,68641	2	مرتفع
المحور	3,8643	0,51857	2	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة واعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول (51) والجدول (52) أن معظم عبارات محور متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي ثم الإجابة عنها بالموافقة أو الموافقة بشدة حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 65% على العبارة (Q6) القوائم المالية المعدة وفق معايير الأيوبي تفصح عن معلومات مالية كافية لمستخدميها. وبلغت أعلى نسبة الموافقة 60% على العبارة (Q7) إفصاح القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين الملاك وأصحاب حسابات الاستثمار مهم جدا.

لقد حقق هذا المحور وسطا حسابيا عاما بلغ 3,8643 وهذا يدل على الأهمية المرتفعة للمحور لدى المشاركين في الاستبيان وبانحراف معياري عام بلغ 0,51857 وهو منخفض ويعكس درجة انسجام جيدة في إجابات المشاركين في الاستبيان.

أما على مستوى عبارات المحور فإن المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (3,40 و 4,07) وبانحراف معياري يتراوح بين (1,03 و 0,48)، وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور ذات أهمية مرتفعة لدى المشاركين في الاستبيان، حيث جاءت العبارة (Q6) في المرتبة الأولى للقوائم المالية المعدة وفق معايير الأيوبي تفصح عن معلومات مالية كافية لمستخدميها كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4,65 وبانحراف معياري 0,48، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كان للعبارة (Q3) لقوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي ومعايير الإبلاغ المالية غير قابلة للمقارنة وذلك بمتوسط حسابي 3,4 وبانحراف معياري 1,03 وبناء عليه يمكن ذكر أن المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي تولي اهتمام كبير بالإفصاح الكامل عن المعلومة المالية لمستخدميها.

ثانيا- عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني: مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية:

يمثل هذا المحور مجموعة عبارات تتعلق بجوانب المصداقية للقوائم المالية للمصارف الإسلامية والمقسمة من (Q8) إلى (Q14) وقد سجل المحور ككل متوسط حسابي عام بلغ 4,2036 وهذا على مستوى الأهمية المرتفع جدا للمحور في الدراسة ويتم توضيح نتائج التكرارات والنسب المئوية في الجدول التالي:

جدول 53 تحليل عبارات المحور 2 مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية

موافق بشدة		موافق		لحد ما صحيح		لا أوافق		بشدة لا أوافق		العبارات
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
22,5	9	65,0	26	10,0	4	2,5	1	0,0	0	Q8: ترتفع درجة الإفصاح الصادق على المعلومة المالية حسب المعايير المحاسبية التي يتم تطبيقها.
25,0	10	55,0	22	17,5	7	2,5	1	0,0	0	Q9: الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية يعطي صورة صادقة للمعاملات المالية الإسلامية.
30,0	12	57,5	23	12,5	5	0,0	0	0,0	0	Q10: الإفصاح عن صيغ المعاملات المالية الإسلامية يساعد هيئات الرقابة الشرعية على التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.
25,0	10	62,5	25	12,5	5	0,0	0	0,0	0	Q11: الإفصاح عن صيغ المعاملات المالية الإسلامية تعطي صورة حقيقية في تعاملاتها مع الغير
75,5	30	20,0	8	2,5	1	2,5	1	0,0	0	Q12: جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية السنوية مهمة جدا.

40,0	16	50,0	20	2,5	1	7,5	3	0,0	0	Q13: جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية النصف سنوية مهمة جدا.
42,5	17	35,0	14	15,0	6	7,5	3	0,0	0	Q14: جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية الربع السنوية مهمة جدا.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

جدول 54 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 2 ودرجة الأهمية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الأهمية
Q8	4,0750	0,65584	2	مرتفع
Q9	4,0250	0,73336	2	مرتفع
Q10	4,1750	0,63599	2	مرتفع
Q11	4,1250	0,60712	2	مرتفع
Q12	4,6750	0,65584	1	مرتفع جدا
Q13	4,2250	0,83166	1	مرتفع جدا
Q14	4,1250	0,93883	2	مرتفع
المحور	4,2036	0,46193	1	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول (53) والجدول (54) أن معظم عبارات محور جوانب المصادقية في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ثم الإجابة عنها أغلبها بين الموافقة أو الموافقة بشدة حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 75,5% على العبارة (Q12) جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية السنوية مهمة جدا.. وبلغت أعلى نسبة الموافقة 65% على العبارة (Q8) ترتفع درجة الإفصاح الصادق على المعلومة المالية حسب المعايير المحاسبية التي يتم تطبيقها.

لقد حقق هذا المحور وسطا حسابيا عاما بلغ 4,2036 وهذا يدل على الأهمية المرتفعة للمحور لدى المشاركين في الاستبيان وبانحراف معياري عام بلغ 0,46193 وهو منخفض ويعكس درجة انسجام جيدة في إجابات المشاركين في الاستبيان.

أما على مستوى عبارات المحور فإن المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (4,0250 و 4,6750) وبانحراف معياري يتراوح بين (0,93883 و 0,60712)، وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور ذات أهمية مرتفعة لدى المشاركين في الاستبيان، حيث جاءت العبارة (Q12) جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية السنوية مهمة جدا. في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4,6750 أما العبارة (Q11) الإفصاح عن صيغ المعاملات المالية الإسلامية تعطي صورة حقيقية في تعاملاتها مع الغير فقد حققت أقل انحراف معياري 0,60712، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كان للعبارة (Q9) الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية يعطي صورة صادقة للمعاملات المالية الإسلامية وذلك بمتوسط حسابي 4,0250، أما العبارة (Q14) جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية الربع السنوية مهمة جدا. فقد حققت أكبر انحراف معياري 0,93883 وبناء عليه يمكن ذكر أن جوانب المصدقية حسب المشاركين تتحقق في القوائم المالية للمصارف الإسلامية تكون في القوائم المالية السنوية وتختلف جودة الإفصاح عن المعلومة المالية تكون حسب نوع المعايير التي تطبقها المصارف الإسلامية.

ثالثا- عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الثالث: ثقة أصحاب حسابات الاستثمار بالمخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية:

يمثل هذا المحور مجموعة عبارات تتعلق بجوانب ثقة أصحاب حسابات الاستثمار بالمخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية والمقسمة من (Q15) إلى (Q22) وقد سجل المحور ككل متوسط حسابي عام بلغ 3,9625 وهذا على مستوى الأهمية المرتفع جدا للمحور في الدراسة ويتم توضيح نتائج التكرارات والنسب المئوية في الجدول التالي:

الجدول رقم(50): تحليل عبارات المحور3 ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية

جدول 55 تحليل عبارات المحور 3 ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية

موافق بشدة		موافق		لحد ما صحيح		لا أوافق		بشدة لا أوافق		العبارات
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
27,5	11	42,5	17	25,0	10	5,0	2	0,0	0	Q15: تطبيق صيغ تمويل قصيرة الأجل توفر درجة أمان مناسبة للمصرف ولأصحاب حسابات الاستثمار.
35,0	14	45,0	18	20,0	8	0,0	0	0,0	0	Q16: الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح والخسائر تحفز أصحاب حسابات الاستثمار.
27,5	11	67,5	27	2,5	1	2,5	1	0,0	0	Q17: إطلاع أصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية تقلل من حالات عدم التأكد.
17,5	7	45,0	18	25,0	10	12,5	5	0,0	0	Q18: مشاركة حسابات الاستثمار المطلقة في تحديد شروط عقود الاستثمار مع المصارف الإسلامية مهم جدا
20,0	8	42,5	17	27,5	11	10,0	4	0,0	0	Q19: مشاركة أصحاب حسابات الاستثمار في رسم سياسة التمويل من حيث العوائد والمخاطر مهمة جدا.
27,5	11	55,0	22	10,0	4	5,0	2	2,5	1	Q20: الإفصاح على طريقة احتساب وتوزيع الأرباح تقلل من مخاطر سوء إدارة المصرف

										لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.
25,0	10	47,5	19	17,5	7	10,0	4	0,0	0	Q21: يهتم المستثمر بإفصاح المصرف عن الرّكاة المستحقة.
27,5	11	62,5	25	7,5	3	2,5	1	0,0	0	Q22: الإفصاح عن حسابات الاستثمار المطلقة في قائمة المركز المالي للمؤسسة المالية بعد المطلوبات وقبل حقوق الملكية مهمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

جدول 56 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 3 ودرجة الأهمية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الأهمية
Q15	3,9250	0,85896	2	مرتفع
Q16	4,1500	0,73554	2	مرتفع
Q17	4,2000	0,60764	1	مرتفع جدا
Q18	3,6750	0,91672	2	مرتفع
Q19	3,7250	0,90547	2	مرتفع
Q20	4,0000	0,90582	2	مرتفع
Q21	3,8750	0,1111	2	مرتفع
Q22	4,1500	0,66216	2	مرتفع
المحور	3,9625	0,52517	2	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول (55) والجدول (56) أن معظم عبارات محور جوانب ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ثم الإجابة عنها أغلبها بالموافقة حيث بلغت أعلى نسبة الموافقة 67,5% على العبارة (Q17) إطلاع أصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية تقلل من حالات عدم التأكد. لقد حقق هذا المحور وسطا حسابيا عاما بلغ 3,9625 وهذا يدل على الأهمية المرتفعة للمحور لدى المشاركين في الاستبيان وبانحراف معياري عام بلغ 0,52517 وهو منخفض ويعكس درجة انسجام جيدة في إجابات المشاركين في الاستبيان.

أما على مستوى عبارات المحور فإن المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (3,6750 و 4,1500) وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور ذات أهمية مرتفعة لدى المشاركين في الاستبيان حيث تقاسمت العبارتين (Q16) الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح والخسائر تحفز أصحاب حسابات الاستثمار على الاستمرار و(Q22) الإفصاح عن حسابات الاستثمار المطلقة في قائمة المركز المالي للمؤسسة المالية بعد المطالبات وقبل حقوق الملكية مهمة المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطهما الحسابي البالغ 4,1500، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كان للعبارة (Q18) مشاركة حسابات الاستثمار المطلقة في تحديد شروط عقود الاستثمار مع المصارف الإسلامية مهم جدا وذلك بمتوسط حسابي 3,6750، أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد تراوح بين (0,91672 و 0,1111) وقد حققت العبارة (Q21) يهتم المستثمر بإفصاح المصرف عن الزكاة المستحقة. أقل انحراف معياري بقيمة 0,1111 أما العبارة (Q18) مشاركة حسابات الاستثمار المطلقة في تحديد شروط عقود الاستثمار مع المصارف الإسلامية مهم جدا فقد حققت أكبر انحراف معياري 0,93883 وبناء عليه يمكن ذكر أن إطلاع أصحاب حسابات الاستثمار على المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية يقلل من حالات عدم التأكد لديهم وفي هذه الحالة يكون الإفصاح عن حقوق هذه الفئة بعد المطالبات وقبل حقوق الملكية في قائمة المركز المالية مهمة، كما أن الإفصاح على طريقة توزيع الأرباح والخسائر تحفز أصحاب حسابات الاستثمار على الاستمرار.

رابعا- عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحور الرابع: متطلبات جلب الاستثمار في المصارف الإسلامية:

يمثل هذا المحور مجموعة عبارات تتعلق بمتطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية والمقسمة من (Q23) إلى (Q31) وقد سجل المحور ككل متوسط حسابي عام بلغ 4,0028 وهذا على مستوى الأهمية المرتفع جدا للمحور في الدراسة ويتم توضيح نتائج التكرارات والنسب المئوية في الجدول التالي:

جدول 57 تحليل عبارات المحور 4 متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية

موافق بشدة		موافق		متوسط		لاوافق		بشدة لاوافق		العبارات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
20,0	8	57,5	23	22,5	9	0,0	0	0,0	0	Q23: الإفصاح العادل للمعلومة المحاسبية يرفع عوائد المؤسسات المالية الإسلامية.
42,5	17	47,5	19	2,5	1	7,5	3	0,0	0	Q24: تأخر الأسواق المالية الإسلامية يعيق توسع المؤسسات المالية الإسلامية في الصيغ الاستثمارية
32,5	13	50,0	20	15,0	6	2,5	1	0,0	0	Q25: وضع أسس محاسبية تناسب المنتجات المالية الإسلامية تسمح بالتوسع في الصيغ الاستثمارية
30,0	12	37,5	15	22,5	9	5,0	2	5,0	2	Q26: معاملة المنتجات المالية الإسلامية كالمنتجات المالية التقليدية لا تسمح بالمنافسة.
30,0	12	60,0	24	10,0	4	0,0	0	0,0	0	Q27: اختلاف معدلات الأرباح حسب الصيغ يستدعي وضع سياسة نقدية واضحة.
15,0	6	52,5	21	25,0	10	7,5	3	0,0	0	Q28: التوسع في أعمال المتاجرة تستدعي الإفصاح عن المخزون السلعي
12,5	5	75,0	30	12,5	5	0,0	0	0,0	0	Q29: إعادة تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق نشاطها مهم جدا
35,0	14	47,5	19	7,5	3	10,0	4	0,0	0	Q30: توحيد المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية مهم جدا
12,5	5	57,5	23	30,0	12	0,0	0	0,0	0	Q31: قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على التنبؤ بالأرباح مهم جدا.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

جدول 58 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور 4 ودرجة الأهمية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	نسبة الأهمية
Q23	3,9750	0,9750	2	مرتفع
Q24	4,2500	0,83972	1	مرتفع جدا
Q25	4,1250	0,75744	2	مرتفع
Q26	3,8250	1,06338	2	مرتفع
Q27	4,2000	0,60764	1	مرتفع جدا
Q28	3,7500	0,80861	2	مرتفع
Q29	4,0000	0,50637	2	مرتفع
Q30	4,0750	0,91672	2	مرتفع
Q31	3,8250	0,63599	2	مرتفع
المحور	4,0028	0,47508	2	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول (57) والجدول (58) أن معظم عبارات محور متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية ثم الإجابة عنها أغلبها بالموافقة حيث بلغت أعلى نسبة الموافقة 75% على العبارة (Q29) إعادة تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق نشاطها مهم جدا.

لقد حقق هذا المحور وسطا حسابيا عاما بلغ 4,0028 وهذا يدل على الأهمية المرتفعة للمحور لدى المشاركين في الاستبيان وانحراف معياري عام بلغ 0,47508 وهو منخفض ويعكس درجة انسجام جيدة في إجابات المشاركين في الاستبيان.

أما على مستوى عبارات المحور فإن المتوسط الحسابي لها يتراوح بين (3,7500 و 4,2500) وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور ذات أهمية مرتفعة لدى المشاركين في الاستبيان حيث حققت العبارة (Q24) تأخر الأسواق المالية الإسلامية يعيق توسع المؤسسات المالية الإسلامية في الصيغ الاستثمارية المرتبة الأولى كأعلى قيمة لتوسطها الحسابي البالغ 4,2500، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كان

للعبارة (Q28) التوسع في أعمال المتاجرة تستدعي الإفصاح عن المخزون السلعي وذلك بمتوسط حسابي 3,750، أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد تراوح بين (1,06338 و 0,50637 وقد حققت العبارة (Q29) إعادة تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق نشاطها مهم جدا أقل انحراف معياري بقيمة 0,50637 أما العبارة (Q26) معاملة المنتجات المالية الإسلامية كالمنتجات المالية التقليدية لا تسمح بالمنافسة. فقد حققت أكبر انحراف معياري 1,06338.

وبناء عليه يمكن ذكر أن من أجل جلب الاستثمار في المصارف الإسلامية يتطلب إعادة تصنيف المؤسسات المالية بما يتوافق ونشاطها مهم، كما أن تأخر تواجد أسواق للمؤسسات المالية الإسلامية يعيق المصارف الإسلامية في التوسع في تطبيق الصيغ الاستثمارية.

المبحث الرابع

اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سبيرمان:

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

ولغرض اختبار الفرضية الأولى، قمنا باستخدام تحليل الانحدار البسيط، باعتبار متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي كمتغير مستقل، ومصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية كمتغير تابع وكانت النتائج كالتالي:

جدول 59 معامل التحديد والارتباط لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية

Récapitulatif des modèlesb				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,590a	,348	,331	,3779

a. Prédicteurs : (Constante), الإسلامية_المحاسبية_المعايير

b. Variable dépendante : المالية_القوائم_مصداقية

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	2,172	,455		4,777	,000
	الإسلامية_المحاسبية_المعايير	,526	,117	,590	4,506	,000

a. Variable dépendante : المالية_القوائم_مصداقية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0,590 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وهي درجة ارتباط متوسط موجب لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية، أما مربع معمل الارتباط R^2 فقد بلغ 0,348، وهذا ما يفسر أن ما قيمته 34,8% من تحقق جوانب من مصداقية القوائم المالية ناتج عن تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي.

الجدول رقم 59 نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية

جدول 60 جدول Anova للفرضية الأولى

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,898	1	2,898	20,306	,000 ^b
	de Student	5,424	38	,143		
	Total	8,322	39			
a. Variable dépendante : المالية_القوائم_مصادقية						
b. Prédicteurs : (Constante), الإسلامية_المحاسبية_المعايير						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة درجة التأثير B قدرت بـ 0,526، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل والمتمثل في متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0,526 في المتغير التابع المتمثل في مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة والتي قدرت بـ 4,506 وهي دالة عند مستوى معنوية

Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد $\alpha = 0,05$ ، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية العدمية،

وعليه ترفض الفرضية العدمية لوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لتطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية وتقبل الفرضية البديلة.

وتفسير ذلك يرجع إلى اهتمام المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي إلى تحقيق العدالة في العرض والإفصاح عن المعلومة المالية للمساهمين ولأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة الذين يتعرضون لمخاطر الاستثمار مثلهم مثل المساهمين وبالتالي تعطي الصورة الحقيقية للأحداث التي وقعت بإفصاح كاف ومعلومات كاملة.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط لأثر المتغير (X): متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على المتغير (Y): مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية

$$Y = b_0 + b_1 X$$

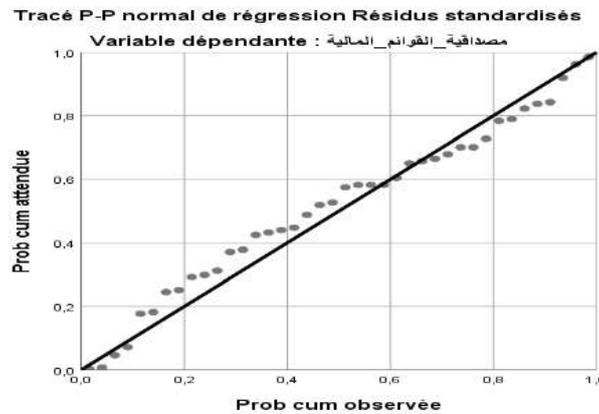
كالتالي:

$$Y = 2,172 + 0,526 X$$

حيث تمثل b_0 : درجة المصدقية في غياب تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي

كلما زاد تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي كلما زادت درجة مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية بـ 0,526 درجة.

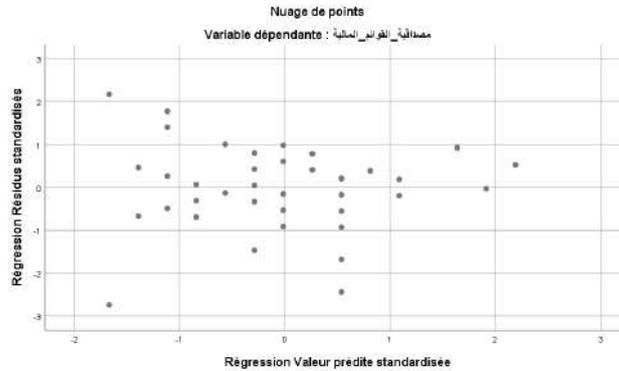
الشكل رقم 16 تمثيل معادلة الإنحدار الفرضية الأولى



المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Spss25

يظهر الشكل البياني تجمع البيانات حول الخط المستقيم أما البواقي فتتوزع حسب التوزيع الطبيعي والشكل التالي يبين شكل انتشار البواقي.

الشكل رقم 17 تمثيل انتشار البواقي للفرضية الأولى



المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Spss25

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

ولاختبار زيادة نسبة تأثير تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود متغير معترض " ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية" والذي يعتبر من مستخدمي القوائم المالية ويملك القرار، حتى يعملان معا على التأثير على جوانب المصدقية في القوائم المالية للمصارف الإسلامية. وعليه تم طرح:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود المتغير المعترض ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود المتغير المعترض ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

من أجل اختبار الفرضية الثانية قمنا باستخدام تحليل الانحدار البسيط، حيث قمنا بدمج محور متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع محور متغير ثقة أصحاب حسابات

الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية ليصبح متغير مستقل جديد ومتغير مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية كمتغير تابع وكانت النتائج كالتالي:

جدول 61 نتائج الانحدار البسيط

المتغير التابع 1	المتغير المستقل 2		ANOVA	R ²	R	Sig	B	قيمة t	دلالتة
	المتغير المعرض	المتغير							
مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية	متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن	ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية	0,2665	0,412	0,642 ^a	0,000 ^b	0,618	5,162	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS25

أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط أن الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة Anova البالغة 26,65 بدلالة Sig (0,000^b) أصغر من مستوى المعنوية 0,01 حيث ارتفعت قيمة معامل الارتباط R من 0,590 إلى 0,642 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وهي درجة ارتباط تقترب من درجة الارتباط القوي ويمكن تفسيره بأن اطلاع وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية يرفع من تأثير تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة على الأيوبي على مصداقية قوائمها المالية، أما مربع معمل الارتباط R^2 فقد ارتفع من 0,348 إلى 0,412 وهذا ما يفسر أن 41,2% من تحقق جوانب من مصداقية القوائم المالية ناتج عن تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع وجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية. وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية العدمية، وعليه ترفض الفرضية العدمية لوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود المتغير المعترض ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية وتقبل الفرضية البديلة.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على جلب الاستثمار.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على جلب الاستثمار.

ولغرض اختبار الفرضية الثالثة، قمنا باستخدام تحليل الانحدار البسيط، باعتبار متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية كمتغير مستقل، على متطلبات جلب الاستثمار كمتغير تابع وكانت النتائج كالتالي:

جدول 62 معامل التحديد والارتباط لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على متطلبات جلب الاستثمار

Récapitulatif des modèles ^b							
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation			
1	,667 ^a	,445	,430	,35858			

a. Prédicteurs : (Constante), الثقة_والمحاسبية_المعايير

b. Variable dépendante : الاستثمار_جلب_متطلبات

Coefficients ^a							
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance	VIF
(Constante)		1,419	,472		3,010	,005	
		,660	,120	,667	5,519	,000	1,000

a. Variable dépendante : الاستثمار_جلب_متطلبات

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0,667 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

وهي درجة ارتباط موجب يقترب من الارتباط القوي لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن

هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية، أما مربع معمل الارتباط R^2 فقد بلغ 0,445، وهذا ما يفسر أن ما قيمته 44,5% من تحقق متطلبات الاستثمار في المصارف الإسلامية ناتج عن تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع وجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

جدول 64 Anova للفرضية الثالثة

ANOVA ^a						
odèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,916	1	3,916	30,459	,000 ^b
	de Student	4,886	38	,129		
	Total	8,802	39			
a. Variable dépendante : الاستثمار_ جلب_ متطلبات						
b. Prédicteurs : (Constante), الثقة_ و_ المحاسبية_ المعايير						

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Spss25

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة درجة التأثير B قدرت ب 0,660، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل والمتمثل في متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع وجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0,660 في المتغير التابع المتمثل في متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة والتي قدرت ب 5,519 وهي دالة عند مستوى معنوية Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد $\alpha = 0,05$ ، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية العدمية، وعليه ترفض الفرضية العدمية لوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لتطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية على متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية تقبل الفرضية البديلة.

وتفسير ذلك يرجع إلى اهتمام المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي إلى تحقيق العدالة في العرض والإفصاح عن المعلومة المالية للمساهمين ولأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة الذين يتعرضون لمخاطر الاستثمار مثل المساهمين وبالتالي تعطي الصورة الحقيقية للأحداث التي وقعت بإفصاح كاف ومعلومات كاملة. فتؤثر على حالات عدم التأكد لديهم وتحفزهم على الاستثمار في المصارف الإسلامية.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط لأثر المتغير (X): متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع وجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية على المتغير (Y): متطلبات جلب الاستثمار للمصارف الإسلامية.

$$Y = b_0 + b_1 X$$

كالتالي:

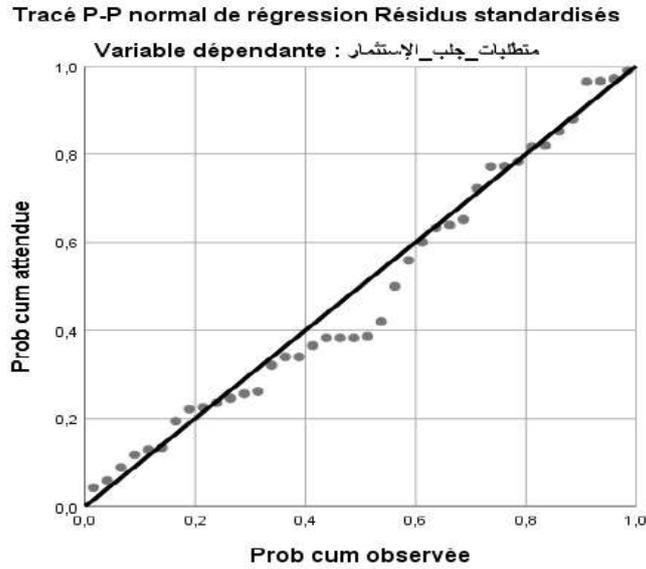
$$Y = 1,419 + 0,660 X$$

حيث: $Y = 1,419 + 0,660 X$

حيث تمثل b_0 : مستوى جلب الاستثمار في المصارف الإسلامية في غياب تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي وثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

كلما زاد تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي مع وجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية كلما زاد مستوى المصارف الإسلامية في جلب الاستثمار بـ 0,660 درجة.

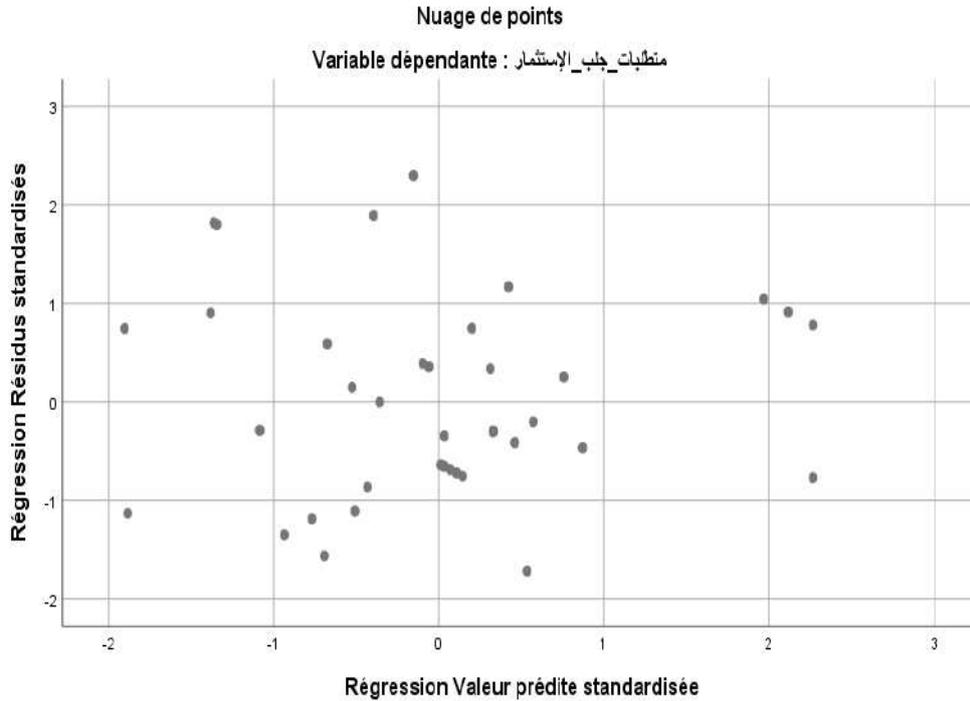
الشكل رقم 18 التمثيل البياني لمعادلة الانحدار للفرضية الثالثة



المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Spss25

يظهر الشكل البياني تجمع البيانات حول الخط المستقيم أما البواقي فتنوزع حسب التوزيع الطبيعي والشكل التالي يبين شكل انتشار البواقي.

الشكل رقم 19 التمثيل البياني لانتشار البواقي للفرضية الثالثة



المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Spss25

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:

أولاً- مناقشة إجابات المشاركين على الأسئلة المقيدة:

بحكم أن الدراسة تناولت معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الصادر عن هيئة الأيوبي، وهو غير مطبق في الجزائر فقد كان أملنا كبير بأن يصل الاستبيان إلى عدد من المتخصصين في محاسبة المصارف الإسلامية في الدول التي تطبق هذه المعايير على نطاق واسع، فبالرغم من عدد المشاركين المتواضع (40 مشاركاً) إلا أن الجميع ساهم بما يعرفه في إثراء الدراسة، فقد كان المشاركين من ذوي خبرة لا بأس بها في مجال المحاسبة واستطعنا تحليل 83% من استبيان الدراسة لوجود ارتباط قوي لكل عبارة من كل محور مع المحور الإجمالي التي تنتمي إليه وقد حققت العبارات مستوى أهمية مرتفع لدى المشاركين في الاستبيان.

أكثر من 60% من المشاركين يرون أن الإفصاح على طريقة توزيع الأرباح بين الملاك وأصحاب حسابات الاستثمار مهم جداً للتقليل من حالة الشك لدى هذه الفئة من المستثمرين.

أكثر من 75% من المشاركين اعتبروا أن الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية السنوية مهمة جدا وأكثر من 50% من المشاركين يرون أن الإفصاح عنها مرتين في السنة تكون مهمة.

أما بالنسبة لدراستنا وربط النتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيان وما توصلنا إليه نظريا فإن الباحثة ترى أن عرض المصارف الإسلامية للقوائم المالية سنويا مهم وضرورة قانونية لكن عرضها لمدة أقل من سنة (مرتين في السنة) بما فيها المعلومة الاجتماعية بشرط أن تكون المنفعة من نشر المعلومة خلال هذه الفترة أكثر من تكلفتها باطلاع فئة أصحاب حسابات الاستثمار وتساهم في التأثير على قراراتهم خاصة وأنها حسابات لا تمتاز بالديمومة.

من هنا ترى الباحثة أن عرض وإفصاح المصرف الإسلامي عن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار ونسبة توزيع الأرباح لا تكون لها فائدة كبيرة إذا لم تؤثر على اتخاذ القرار لدى هذه الفئة من المستثمرين.

أكثر من 70% من المشاركين يجدون في إعادة تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق ونشاطها مهم حتى تتوسع في الصيغ الاستثمارية بمخاطرة مرتفعة.

ثانيا- مناقشة إجابات المشاركين على الأسئلة المفتوحة:

السؤال الأول: في رأيكم ماهي معيقات تعميم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي؟

من خلال إجابات المشاركين وما توصلنا إليه من الدراسة النظرية والتطبيقية للإشكالية المطروحة، نرجع دائما سبب عدم تعميم تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي إلى الأسباب التقليدية التالية:

- غياب أسواق مالية إسلامية أو وجودها بمستوى أداء ضعيف؛

- عدم التوسع في الصيغ الإسلامية أو استخدام صيغ التمويل كحزمة واحدة؛

- تقليد المنتجات الغربية؛

ترى الباحثة أنه لا يمكن تعميم تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على البنوك الإسلامية والسعي إلى تنشيط الأسواق المالية الإسلامية مع منافسة الأسواق المالية التقليدية من حيث جودة الأرباح مالم

تغيير نظرتها لأصحاب حسابات الاستثمار التي تعد أكبر مصدر تمويل تعتمد عليه المصارف الإسلامية، وتقييدها بالمحافظة على مستوى ثابت من الأرباح تجعلها شبيهة بالودائع بفوائد ثابتة، فربط حسابات الاستثمار بالمخاطر مع المزج بين عقود المدائنة ذات العائد القليل وعقود المشاركة ذات العائد الكبير مع حماية رأس المال والتعاون لتخفيف المخاطر عن طريق التأمين التكافلي مع التأكيد على الرقابة الشرعية لتطبيق الصيغ في الواقع العملي لبناء أرضية سليمة لعمل البنوك الإسلامية.

السؤال الثاني: كيف يتصرف أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة عند وقوع خسارة على مشروع الاستثماري ثم تمويله بأموالهم المودعة لدى المصرف مضاربة؟

من خلال إجابات المشاركين وما توصلنا إليه من الدراسة النظرية والتطبيقية للإشكالية المطروحة، فإن طبيعة هذه الحسابات تستدعي مشاركتهم في الربح وتحملهم الخسارة، وهذا يبقى نظرياً لأن الواقع حتى البنوك الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية مثل البنك الإسلامي الأردني والملتزم بمعايير العرض والإفصاح للمعيار المحاسبي رقم (1) الصادر عن هيئة الأيوبي فإنه يجنب أصحاب هذه الحسابات انخفاض عائداتهم بالتنازل على جزء من أرباح المصرف لصالحهم وهذا إنما يدل على عدم استعداد أصحاب هذه الحسابات لتحمل مخاطر الاستثمار.

ومن هنا ترى الباحثة ضرورة الإشراف الفعلي لأصحاب حسابات الاستثمار في رسم سياسة الاستثمار التي يتبعها البنك للتأكد من عدم قصور البنك في أداء واجبه اتجاههم وإطلاعهم على الأسس المحاسبية التي يعتمد عليها البنك بما فيها المصاريف المحملة على حسابات الاستثمار وأسس احتساب الأرباح.

من حق أصحاب حسابات الاستثمار مساءلة البنك الإسلامي على أي إهمال أو تقصير يخص تشغيل رأس المال خاصة بالنسبة للمشاريع التي يتم تمويلها بأموالهم فقط دون خلطها.

إطلاع أصحاب حسابات الاستثمار على المعلومات المالية على أنهم شركاء ترفع من درجة الشفافية التي تمارسها البنوك الإسلامية وطبعاً لن يكون اطلاع هذه الفئة على القوائم المالية بأنفسهم لاختلاف ثقافتهم ومستوياتهم ومؤهلاتهم وإنما تكون عن طريق لجنة ضبط كما دعي إليها مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عدة مناسبات للرفع من شفافية ومصداقيات المعلومات المالية المفصح عنها.

كما يجب أن يرافق هذه الإجراءات جهود لتوعية أصحاب هذه الحسابات بضرورة تغيير المعتقد القائم على أساس الفوائد إلى الأساس السليم القائم على أساس المشاركة.

السؤال الثالث: كيف تفسرون الفرق بين ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التقليدية ومحدودية الأرباح في المصارف الإسلامية؟

من خلال إجابات المشاركين وما توصلنا إليه من الدراسة النظرية والتطبيقية للإشكالية المطروحة يرجع سبب محدودية الأرباح في المصارف الإسلامية إلى:

- السيولة الكبيرة لدى البنوك الإسلامية؛
- تطبيق صيغ مداينة بعوائد محدودة وقليلة المخاطرة، وعدم التوسع في صيغ المشاركة ذات المخاطر المرتفعة والعوائد الكبيرة؛
- نشاط البنوك ضمن محيط ربوي لا يسمح لها بالتوسع وهذا يؤثر على أدائها؛
- التوسع في خيارات صيغ المشاركة الطويلة الأجل إذا قدمتها المصارف الإسلامية كخيار لعملائها يرفع من تكلفة التمويل بالنسبة لطالبيه خاصة المؤسسات التي تحقق أرباحا مرتفعة، مقارنة بالفائدة التي تتحصل عليها البنوك التقليدية، ما يجعل البنوك الإسلامية تقتصر على تمويلات قصيرة الأجل أو تمنح فرصا لمؤسسات متعثرة لا يوفرها لها البنك التقليدي.

ومن هنا ترى الباحثة أن جلب التمويلات المربحة للمصارف الإسلامية مقترن بفك ارتباطها بمعدلات الفائدة المطبقة في البنوك التقليدية وابعادها عن موقع مقارنة بإعادة تصنيفها بما يتوافق نشاطها. ووضع أسس محاسبية تناسب وصيغ المشاركة في المصارف الإسلامية.

ثالثا- مناقشة نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

تشير النتائج التي توصل إليها اختبار أثر متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية على مصداقية القوائم المالية نسبة ارتباط 59% وبأن نسبة 34,8% من مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية تكون نتيجة تطبيق معيار العرض والإفصاح الصادر عن هيئة الأيوبي، كما تشير النتائج أنه كلما تم زاد تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعيار المحاسبي الصادر عن الأيوبي بوحدة واحدة كلما زادت المصدقية بنسبة 53%

ترى الباحثة من خلالها أنها نسبة مقبولة وكافية لما لها من أثر إيجابي على تعزيز المصدقية وليس تحقيقها. وذلك بتحقيق العدالة في العرض والإفصاح عن المعلومة المالية للمساهمين ولأصحاب حسابات الاستثمار بإفصاح كاف وكامل.

كما تشير النتائج أنه كلما تم زاد تطبيق متطلبات العرض والإفصاح للمعيار المحاسبي الصادر عن الأيوبي بوحدة واحدة كلما زادت المصدقية بنسبة 53%

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود المتغير المعترض ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على مصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

تشير النتائج التي توصل إليها اختبار أثر متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية على مصداقية القوائم المالية بوجود متغير ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية نسبة ارتباط 65% وبنسبة تأثير تقدر بـ 42%، الارتفاع البسيط في نسبة التأثير التي لم تتجاوز 8% ترجعه الباحثة للعدد المحدود للمشاركين في الاستبيان، وهذا لا ينفي وجود أثر المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية على قرارات أصحاب حسابات الاستثمار بالاستمرار وبذلك تحقق جانب من المصدقية بالعرض والإفصاح عن معلومات كافية لهذه الفئة تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة .

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على جلب الاستثمار.

تشير النتائج التي توصل إليها اختبار أثر متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار على جلب الاستثمار نسبة ارتباط 67% وبأن 45% من تحقيق متطلبات جلب الاستثمار يكون بتطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوفي بوجود عامل ثقة أصحاب حسابات الاستثمار، كما أشارت النتائج أن كلما زاد تطبيق المعيار بوحدة واحدة، كلما زاد مستوى المصارف الإسلامية في جلب الاستثمار بنسبة 66% وهذا ما يفسر أن قرارات أصحاب حسابات الاستثمار الناتجة عن حصولهم على المعلومة المالية تؤثر إيجابيا على مستوى توسع المصارف الإسلامية في الاستثمارات.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل دراسة كيفية استكشافية لقياس تأثير متطلبات العرض والإفصاح في المصارف الإسلامية حسب المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية من خلال توزيع استبيان على أكاديميين ومحاسبين فاعلين في القطاع المصرفي من ذوي معرفة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي ثم قمنا بتحليل نتائج إجابات المشاركين عن طريق برنامج تحليل Spss25.

- لاحظنا من النتائج التي توصلنا إليها أن 35% من جوانب خاصية المصداقية تتحقق في القوائم المالية للمصارف الإسلامية التي تلتزم بمتطلبات العرض والإفصاح الصادر عن هيئة الأيوبي وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 42% بوجود عامل ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

- أظهرت النتائج أن 45% من فرص حصول المصارف الإسلامية على استثمارات مربحة في ظل المنافسة الشديدة مع البنوك التقليدية تبدأ من الأساس بالإفصاح عن كافة المعلومات المالية في القوائم المالية بوجود ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية لإتخاذ القرارات المناسبة.

- اتضح للباحثة من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن الإشارك الفعلي لأصحاب حسابات الاستثمار باعتبارهم أهم مصدر تمويل للمصارف الإسلامية في سياسة الاستثمار التي يتبعها البنك وإطلاعهم على الأسس المحاسبية التي يعتمد عليها بما فيها المصاريف المحملة وأسس احتساب الأرباح تُفعل حقهم في الحصول على المعلومة المالية وترفع من درجة شفافية المعلومة المالية المفصح عنها في البنوك الإسلامية وقد دعي مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عدة مناسبات لتأسيس لجنة ضبط لحماية ومتابعة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

الخاتمة

الخاتمة:

شهد النصف الثاني من القرن الماضي توسع النشاط الاقتصادي الإسلامي بدورتيه الحقيقية والمالية ليشمل مجموعة متكاملة بصيغة مؤسسية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فاجتمعت المصارف الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، التأمين التكافلي، الزكاة، الأوقاف، التمويل المصغر.

تمارس المؤسسات المالية الإسلامية عدة صيغ تحددت طريقة العمل بها في الإسلام بضوابط قطعية غير موجودة في الأنظمة الرأسمالية وهذا ينعكس على السياسة المحاسبية المعتمدة. تناولت الدراسة السياسة المحاسبية لبعض أهم الصيغ وفصلت في مثال عملي لصيغة المريحة والبيع الآجلة من حيث الإفصاح على قيمة البضاعة المريحة والمبالغ التي يتنازل بها البائع والمبالغ المستحقة التحصيل حسب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS وحسب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة الأيوبي، وتوصلنا إلى اختلاف قيمة الاعتراف بالأصول مما ينعكس على الاعتراف بالأرباح في القوائم المالية للمصرف الإسلامي.

يتوقع من اعداد القوائم المالية تلبية احتياجات أطراف داخلية وأطراف خارجية، بتقديم معلومات تعكس الصورة الحقيقية والعادلة للأحداث الاقتصادية وتحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية فتكون مفيدة ونافعة لمستخدميها أثناء اتخاذ القرار وتنبؤهم بالتدفقات الاقتصادية المستقبلية والمخاطر المحتملة.

من أبرز المشاكل التي تواجه إعداد القوائم المالية هو ارتفاع تكلفة إعدادها أو تعارض مصلحة الإدارة مع مصلحة الأطراف الخارجية فيتم حجب المعلومة المالية وهذا يؤثر على مصداقيتها.

تمتع مستخدم المعلومة المالية بمستوى جيد من الفهم ضروري حتى يتمكن من استخدامها فتؤثر على اتخاذ القرار وإلا لا فائدة من حصوله على المعلومة المالية وهي مسألة مرتبطة بدرجة الإفصاح من وجهة نظر المستخدم ومن وجهة نظر معد القوائم المالية.

تعتبر حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أهم مصدر تعتمد عليه المصارف الإسلامية، وهي أهم من حصة المالكين-ماعد البنوك الإسلامية الدولية- في حين اهتمت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS بأهمية نشر المعلومة المالية للمساهمين بشفافية ومصداقية لما لها من أثر على أسعار الأسهم وعلى الصلابة المالية للمؤسسة وعلى آدائها. عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI على اصدار معايير محاسبية تراعي خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية مما يعزز أكثر صدق المعلومة المالية.

لا يمكن تغيير فكرة أن طبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية مختلف عن المؤسسات المالية التقليدية والذهاب إلى تقدير الأرباح وتأسيس أسواق اقتصادية إسلامية بدون تفتن فئة أصحاب حساب الاستثمار بأهمية القرار الذي يتخذونه، حتى تتمكن المؤسسات المالية الإسلامية من التوسع في نشاطها في طريقها لتحقيق الأرباح مع وجود قوانين تحميها، فتصحيح الفكرة يكون من الأساس وليس من القمة، ولا يمكن الحديث عن أسواق اقتصادية إسلامية بأفكار تقليدية وما لجوء المؤسسات المصرفية إلى الصيغ التمويلية القصيرة الأجل كالمرابحة القائمة على الدين إلا لتجنبها المخاطرة بأموال أصحاب حساب الاستثمار وهذا الأمر يقيدها ولا يجعلها تنطلق في رحلة تحقيق الأرباح كما هو شأن البنوك التقليدية.

دور أصحاب حسابات الاستثمار يكون بمراقبة إدارة أموالهم المستثمرة في المصارف الإسلامية والاقتناع بأن حساباتهم الاستثمارية ليست ودائع بفوائد ثابتة فهي تخضع للمخاطرة ومقياس الربح والخسارة، وإظهارها في قائمة المركز المالي ضمن المطلوبات لا يعكس المخاطرة التي تتحملها هذه الفئة من المستثمرين. وهذا يتطلب جهود كبيرة لانتماء هذه الفئة من المستثمرين لبيئات ثقافية واجتماعية مختلفة. وهنا لا بد من تفعيل قرارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوجود متابعة أصحاب حسابات الاستثمار لأداء استثماراتهم والمخاطر التابعة لها. لجوء بعض البنوك الإسلامية مثل البنك الإسلامي الأردني إلى التنازل على جزء من أرباح البنك لصالح دعم أصحاب حسابات الاستثمار للمحافظة على مستوى ثابت من الأرباح يؤخر من إثبات ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي.

اقتراحات وتوصيات:

- نشر الوعي أن حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية ليس ودائع بفوائد ثابتة وعلى أصحابها مراقبة استثمارها وعوائدها.
- لا بد من رفع مستوى التوافق التطبيقي للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي.
- ضرورة تشجيع المصارف الإسلامية على الإفصاح عن أدائها الاجتماعي.
- ضرورة تنويع صيغ التمويل الإسلامية لتنشيط الدورة الاقتصادية بدلا من الصيغ التي تعتمد على الدين.
- تفعيل دعاوى مجلس الخدمات المالية الإسلامية لوجوب متابعة أصحاب حسابات لأداء استثماراتهم.

آفاق الدراسة:

كغيرها من الدراسات تحتاج هذه الدراسة إلى جهود إضافية، خاصة ما يشهده العالم من تحولات إلى الصناعة المالية الإسلامية، والذي يستدعي توحيد الممارسات المحاسبية للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح، والتي كان لا بد أولاً حسب الباحثة من إلقاء الضوء على أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية والمستفيدين من المعلومات المالية.

من بين النقاط التي لم تستوفها الدراسة:

- اسقاط الجانب التطبيقي على الجزائر، بحيث تكون مواضيع دراسات مستقلة؛
- نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن هيئة الأيوفي في الجزائر؛
- دراسة التزام البنوك الإسلامية في الجزائر بالمعيار المحاسبة المالية رقم (1) العرض والإفصاح في القوائم المالية لمصارف الإسلامية نظراً للإيضاحات المقتضبة بمصرف السلام-الجزائر؛
- تأثير التزام المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن هيئة الأيوفي على رفع العوائد السوقية للسهم في ظل منافسة البنوك التقليدية في الأسواق المالية.
- تأثير المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن هيئة الأيوفي على التنبؤ بالأرباح-دراسة قياسية؛

هذه أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة، فاللهم إذا كنت قد أصبت فمن الله وإذا كنت قد أخطأت فمن نفسي، وأسأل الله أن يوفقني إلى تصويبي، وما توفيقني إلا من عند الله وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

آيات بينات من القرآن الكريم
01 07, 2020). تم الاسترداد من https://aaoifi.com .
(11 06, 2020). تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org/wiki .
(11 جوان, 2020). تم الاسترداد من https://aaoifi.com .
Mezbah Uddin Ahmed. (2020). Financial Reporting of Islamic Financial Institutions: Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS
ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية.
أحمد دنيا شوقي . (2017). التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية. الأسكندرية- مصر: دار الفكر الجامعي.
اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعم. (2012). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
البنك الإسلامي الأردني. (2022). التقرير السنوي الرابع والأربعون.
(2022). التقرير المالي لمجموعة البركة الإسلامي .
الجزيرة. (19 11, 2019). دراسة: 3.8 تريليونات دولار أصول التمويل الإسلامي بالعالم في 2023. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/11/19 .
الشيخ ربا. (2023). ماهي المؤسسات المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 19 07, 2023، من forex trust: https://l8.nu/rQw7
المادة 01 من النظام 20-02. (20 مارس, 2020). الجريدة الرسمية رقم 16. الجزائر.
بدروني عيسى ، وفاء جبلاحي. (2019). معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 70-82.
بدروني عيسى، جبلاحي وفاء. (2018). معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (03).
بن فرج زوينة. (2014/2013). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق. مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس- سطيف.
بنك دبي الإسلامي. (2022). التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي .
بونشادة نوال، و سامية أوزانة . (2021). نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشاركين في شركات التأمين التكافلي. مجلة الاستراتيجية والتنمية (04)، الصفحات 423-441.
تفاصيل استثمار الأموال بالبنوك وفق الشريعة الإسلامية للحصول على أرباح دورية. (11 08, 2021).
(2022). تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة لبنك دبي الإسلامي.
حامد بن حسن ميرة. (06 11, 2017). توحيد المرجعية الشرعية للصناعة واجب المرحلة، مؤتمر أيوفي البنك الدولي 12.
حسن محمد فريد حسن، فيحاء عبد الله يعقوب. (2019). التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات عرض القوائم المالية في ظل المعيار الدولي () IFRS-15 الايراد من العقود مع. مجلة دراسات محاسبية ومالية.
حسين حامد حسان. (بلا تاريخ). مقدمة في معنى الضمان والتعدي وغباء الإثبات والمقصود بنقله إلى الأمين. شوري للإستشارات الشرعية.
حسين محمد سمحان. (2022). محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء معايير أيوفي. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حمزة فيشوش. (2020). مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الصفحات 110-120.
خالد جمال الجعرات. (2012). وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (33)، 187-219.
دريد كامل آل شبيب. (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
سامر مظهر قنطقجي. (2003-2002). دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي. حلب، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، الدراسات العليا، قسم المحاسبة، سوريا.
سامر مظهر قنطقجي. (2004). فقه المحاسبة الإسلامية. بيروت: مؤسسة الرسالة بيروت.
سامر مظهر قنطقجي. (2006). الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية.
سامر مظهر قنطقجي. (2008). التأمين الإسلامي التكافلي. سوريا: شعاع للنشر والعلم.
سامر مظهر قنطقجي. (2019). المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية (صفحة 75). دمشق: مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
سميرة سعيداني. (96-97 جوان، 2017). التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية. مجلة الباحث الاقتصادي (04)، الصفحات 95-109.
صابر رشيد، نورين بومدين. (2022). تقييم دور الصكوك الإسلامية في تنمية سوق أدوات الدين المالي خلال الفترة 2008-2020. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الصفحات 169-182. تاريخ الاسترداد 22 06 2023
صالح صالح. (2014). مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (14).
صالح صالح. (12، 2019). الأسس المتكاملة لدمج مؤسسات الصناعة الآلية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الصفحات 08-40. تم الاسترداد من https://2u.pw/hQvGcUs
طارق عبد العال حماد. (2006). تحليل القوائم المالية. الاسكندرية- مصر، مصر: الدار الجامعية.
عبد الحلیم عمار عربي. (2013). مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية. سوريا: مجموعة دار أي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
عبد الحميد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، .
عبد الستار أبو غدة. (بلا تاريخ). أساليب حماية رأس المال.
عبد الله بن محمد العمراني، و محمد بن ابراهيم السحبياني. (جانفي، 2013). التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية. كرسى سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، صفحة 16.
عوض خلف العيساوي. (2007). الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الإسلامية. عمان- الأردن: دار دجلة عمان.
عيسى بدروني ، و وفاء جبلاحي. (12 جانفي، 2019). معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.
غربي حمزة. (مارس، 2018). الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي (03).
فلة زردومي. (2023). الدور التكامل للوقف والزكاة في دعم الاقتصاد التضامني. حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، الصفحات 133-155. تاريخ الاسترداد 22 06 2023
مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2006). المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصنائق الاستثمار الإسلامية.
محمد سعيد محمد الرملاوي. (بلا تاريخ). الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي. كلية الشريعة والقانون بالقاهرة- جامعة الأزهر.
محمد علام. (2022). مقومات مؤسسة الزكاة في الدول الإسلامية المعاصرة (الإصدار الأولي). اسطنبول: مكتبة الأسرة العربية.

محمد مصطفى غانم. (2010). واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين. أطروحة ماجستير. كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين.
مقدم خالد. (2016). معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الصفحات 87-89.
منذر قحف. (2000). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته. دار الفكر.
منى خالد فرحات منى لطفي بيطار. (31 يناير، 2013). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية. (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، المحرر) مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، صفحة 2.
موسى القضاة. (12, 1, 2020). جمعية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في البنوك الإسلامية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.
نبيل جمعة النجار، ماجد راضي الزعبي، و فايز جمعة صالح النجار. (2009). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الحامد للنشر والتوزيع.
نزار نصر الدين معروف البير خدري. (2020). القياس المحاسبي لصيغ التمويل الإسلامي وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين: المكتبة الإلكترونية.
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (5 سبتمبر، 2020). تم الاسترداد من https://cutt.us/eaEed
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (ديسمبر 2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. المنامة- البحرين: دار الميمان للنشر والتوزيع- الرياض.
وراد رفيقة. (2018). دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الصفحات 187-201. تاريخ الاسترداد 22, 06, 2023

.....

الملاحق



قائمة (أ): قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

٢٠٢١ كانون الأول	٢٠٢٢ كانون الأول	إيضاحات	البيان
دينار	دينار		
الموجودات			
٨٩٢,٨٤٠,١٥٨	٧١٩,٢٣٠,١١١	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الاردني
٥٢,٧٠٣,٩٤٥	٤٣,٤٠٠,٥٣٥	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	١,٤١٧,٩٥٩	٦	حسابات استثمار لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣٥,٣٠٠,٧٦١	٣٥,٢٠٨,٤٨٣	٧	حسابات الوكالة بالاستثمار
٢,٨١١,١٠٤,٧١٥	٢,٩٦٢,٣٦٦,٥٩٥	٨	ذمم البعوض المؤجلة والذمم الأخرى - بالصافي
٨٠٢,٥٤٨,٦٠٢	٨٨٨,٢٤٢,١٧٩	٩	موجودات إجارة منتهية بالتمليك - بالصافي
٣٦,٨٢٦,٠٨٥	٣٨,٤٤٧,٩٧١	١٠	التمويلات - بالصافي
-	٤٧,٣٥٩	١١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - ذاتي
١٨,٢٥٠,٠٧٤	١٨,٠٠٨,٠٠٩	١٢	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - ذاتي
٣١,٠١٥,٠٠٣	٣٣,٨٦٩,٩١٦	١٣	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٢٦٨,٤٥٢,٠٤٩	٣٩٦,٣٦١,٩١٢	١٤	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٩,٠٥١,٨١٥	٩,٣٣٦,٩٣٠	١٥	استثمارات في شركات حليفة
١١٩,٠٢٣,٦٤٦	١١٣,٦٩٦,١٩٢	١٦	استثمارات في العقارات
٦٤,١١٥,٠٤٢	٣٦,١٢٧,٧٤١	١٧	فروض حسنة - بالصافي
٩١,٧٠٩,٥٦٠	٨٥,٥٠٢,٠٥٢	١٨	ممتلكات ومعطبات - بالصافي
٤,٢٩٩,٢٩٧	٧,٠٥٨,٢٧١	٢٠	موجودات غير ملموسة
١٢,٢٨٣,٤٦٣	١٠,٧٦٣,٢٧٩	٢١-أ	موجودات حق الاستخدام
-	٧٥,٠٩٥١	٢٧-ج	موجودات ضريبية مؤجلة
٥٢,٠٥٧,٩٣٨	٦٣,٣٣٨,٩٥١	٢٢	موجودات أخرى
٥,٢٠٢,٥٨٢,١٤٣	٥,٤٦٣,١٧٦,١٩٥		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق غير المسيطرين وحقوق الملكية			
المطلوبات			
٥٦,٢٣٢,٤٣٠	٢٧,١٠٤,٤٩٩	٢٣	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
١,٢٧٩,٨٨٥,٢١٥	١,٣٩٠,٠٥٥,٥٩٥	٢٤	حسابات العملة الجارية وتحت الطلب
٥٨,٦٨٩,٤٢٧	٥٨,٠٥٩,٦٢٧	٢٥	تأمينات نقدية
١٦,٥٦٠,٣٤٣	١٥,٦٥٤,١٦٠	٢٦	مخصصات أخرى
٣٢,٦٥٢,٩٧٩	٣١,٣٠٠,٢٤٧	٢٧	مخصص ضريبة الدخل
٣,١٤١,٧٠٨	٢,٢٣٠,٠٠٤	٢٨	مطلوبات ضريبية مؤجلة
١٢,٢٧٦,٦٠٠	١٠,٩٥٢,٥٢١	٢١-ب	الالتزامات عقود تأجير
٤١,٨٠٨,٦٩٩	٣٣,٣٦٩,٣٠٩	٢٩	مطلوبات أخرى
١,٦٠١,٣٤٨,٤٠١	١,٥٧٨,٦٧٦,٣٧٢		مجموع المطلوبات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٧٠) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	إيضاحات	البيان
دينار	دينار		
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٣,١٥٠,٢٧٢,٩٥٣	٣,٣٣٣,٠٧١,٤٤	١٣.	حسابات الاستثمار المطلقة
١٤,٢٥٦,٨٩٥	١٤,٩٤٢,٢٠٧	ب-٣٠	احتياطي اصدار حسابات الاستثمار في شركات تابعة وحليفة
٢,٠٥٦,١١٣	٧١١,٠١٢	١٣١	احتياطي القيمة العادلة - بالماضي
٣,١٦٦,٥٨٥,٩٦١	٣,٣٤٨,٧٢٩,٤٦٣		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٣٨,٧٩٨	٣٨,٩٥٦	ب-٣٠	حقوق غير المسيطرين
٣,١٦٦,٦٢٤,٧٥٩	٣,٣٤٨,٧٦٨,٤١٩		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق غير المسيطرين
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,١٥٥,٢٧١	١٣٢	مخصص مواجهة مخاطر مستقبلية
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣	راس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع
١١٠,٩١٢,٣٧٩	١٢٠,٤٧١,٧٤٥	٣٤	احتياطي قانوني
٥٥٠,٨١,٧٨٦	٦٤,٦٠٢,١٤٢	٣٤	احتياطي اختياري
٣,٠٦٩,٨٣١	٢,٩٢٨,٠٧٠	ب-٣١	احتياطي القيمة العادلة
١٤٠,٥٤٤,٩٨٧	١٣٢,٥٧٤,٢٧٦	٣٥	أرباح مدورة
٥٠٩,٦٠٨,٩٨٢	٥٢٠,٥٧٦,٢٢٣		مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك
٥,٣٠٢,٥٨٢,١٤٣	٥,٤٦٣,١٧٦,١٩٥		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق غير المسيطرين وحقوق الملكية
			حسابات محارة لصالح الغير:
٦٦,٢٧٣,٢٥٠	١١٦,٤٥٢,٥٣١	٥٧	الاستثمارات المقيدة
٥٠,٥٠٤,٩٥٥,٥٥٩	٥٢٥,٠٢٤,٠٣١	٥٨	حسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية)
٧٨,١٩٩,٢١٨	٧٥,٦٣٢,٤٣٨	٥٩	حسابات الوكالة بالاستثمار

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٧) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها



قائمة (ب): قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

البيان	إيضاحات	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣١ كانون الأول ٢٠٢١
		دينار	دينار
إيرادات البيوع المؤجلة	٣٦	١٥١,٤٣٢,٨٧٦	١٤٧,٨٥٣,٤٣٧
إيرادات التمويلات	٣٧	٥٣٩,٧٥٩	٥٠٨,٠٨٧
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك	٣٨	٦١٢,١٩٠	١,٩١٠,٢٨١
عوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٣٩	١٢,٩٥٩,٦٥٩	٩,١٧٤,٧٨٦
أرباح من الشركات التابعة والحيطة	٤٠	١,٠٤٨,٢٠٠	٢,١١٩,٨٠٤
إيرادات استثمارات في العقارات	٤١	٤,٣٩٦,٥٧٢	٣,٨٦٤,٥٠٧
إيرادات موجودات إجارة منتهية بالتمليك	٤٢	٥١,٢٨٣,٥٦١	٤٧,٤١٢,١١٩
إيرادات استثمارات أخرى	٤٣	١,٨٤٨,٢٢٩	١,٥٦٠,٢٧٦
خسائر ائتمانية متوقفة - مشترك	٥-٢٢	-	(٦,٠٠٠,٠٠٠)
إيرادات حسابات الاستثمار المشترك - بالصافي		٢٢٤,١٢١,٠٤٦	٢٠٨,٤٠٣,٢٩٧
صافي نتائج أعمال الشركات التابعة	٤٤	١,٠١٨,٧٠٦	(٥٨٩,٢٧١)
حصة الاموال الداخلة في الاستثمار من أرباح الشركات الحليفة		٨٤٨,٥٤٥	٧٧٢,٤٨٩
إجمالي إيرادات حسابات الاستثمار المشترك		٢٢٥,٩٨٨,٢٩٧	٢٠٨,٥٨٧,٥١٥
رسوم ضمان الودائع - حسابات الاستثمار المشترك		(٥,٢٣٩,٤٣٧)	(٤,٧٤٨,٥٨٦)
صافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٤٥	(٨٢,١٢٢,٦٢٢)	(٦٤,٤٧٤,٩٧٠)
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من صافي نتائج أعمال الشركات التابعة		(١,٠١٨,٥٤١)	٥٨٦,٨٦٤
حصة حقوق غير المسيطرين من صافي نتائج أعمال الشركات التابعة		(١٦٥)	٢,٤٠٧
حصة الاموال الداخلة في الاستثمار من أرباح الشركات الحليفة		(٨٤٨,٥٤٥)	(٧٧٢,٤٨٩)
حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضارباً ورب مال	٤٦	١٣٦,٧٥٧,٩٨٦	١٣٩,١٧٩,٧٤١
أرباح البنك الذاتية	٤٧	٣٧,٣٩٥	٢٤١,٣٠٥
حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً	٤٨	٥١٣,٠٤٧	٤٥٦,٩٥٠
أجرة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا	٤٨	٨,٤٣٣,٤٩٧	٧,٥٢٨,٠٩٢
إيرادات الخدمات المصرفية	٤٩	٢٧,٧٠٧,٤٢٧	٢٣,٣٦٦,٦٢٠
أرباح العملات الأجنبية	٥٠	٢,٤٨١,٨٥٧	٢,٤٧١,٦٧٩
إيرادات أخرى	٥١	٣,٠٦٢,٧٨١	٢,٣٤٤,٣٧٣
رسوم ضمان الودائع - ذاتي		(٤,٦٧٨,٨٥١)	(٤,٢٣٩,٤٩٢)
إجمالي الدخل		١٧٤,٣٦٥,١٣٩	١٧١,٢٧٩,٢٧٨
نفقات الموظفين	٥٢	(٤٤,٥٠٢,٠٠٠)	(٤١,٩٢٠,٧٥٤)
استهلاكات وإطفاءات	١٩	(٨,١٣٨,٥٤٢)	(٨,٣٦٣,١٥٨)
مضروفات أخرى	٥٣	(٢٤,٢٠٦,٩٤٤)	(٢٢,٧٨٦,٨٥٣)
مخصص خسائر ائتمانية متوقفة - ذاتي	١٧	(٩٢٩,٠٠٠)	(١,١٥٣,٠٠٠)
مخصصات أخرى	٥٤ و ٢٦	(١,٠٠٥,٠٠٠)	(٦,٠٠٠,٠٠٠)
إجمالي المصروفات		(٧٨,٨٢٦,٤٨٦)	(٧٤,٨٢٣,٧١٢)
الربح قبل الضريبة		٩٥,٥٣٨,٦٥٣	٩٦,٤٥٥,٥٦٦
ضريبة الدخل	٢٧-ب	(٣٤,٤٢٩,٦٤٢)	(٣٧,٣٩٧,٨١٩)
الربح بعد الضريبة		٦١,١٠٩,٠١١	٥٩,٠٥٧,٦٩٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٧٠) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك البركة الإسلامي

القائمة الموحدة للمركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الموجودات
٣١٢,٦٠٦	١٦٢,٤٤٠	٣	نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
٤٨٥,٢٣٧	٤٤٨,٨٤٦	٤	مبالغ مستحقة القبض
٤٦١,٤٧٥	٥٦١,٩٥٥	٥	إجارة منتهية بالتعليك ودخل إجارة مستحق القبض
٣٣٩,٠٢١	٣٣٩,٤٤٤	٦	المشاركة
١,١١٣,٦٢٧	١,١٢٢,١٣٩	٧	استثمارات
١٨,٧٠٠	١٨,٤٣٠	٨	استثمار في مشروع مشترك
٩,٥٢٦	٨,٨٣٦	٩	استثمارات عقارية
٥٦,٣٦١	٩٨,٣٢٠	١٠	ممتلكات ومعدات
١٢,٧٢٢	٩,٩١٧	١١	الشهرة
٦٤,١٦٧	٥٢,٣٧٤	١٢	موجودات أخرى
٣,٨٦٣,٤٤٢	٢,٧٢٢,٦٠١		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ومضاربة ثانوية
			وحقوق الملاك
			المطلوبات
٣٥٣,٤٢٩	٢٤٣,٠٥٢		حسابات باقية
٢٤٣,٢٦٤	١٧١,٧٩٦		مرايحة ودمم دائنة أخرى
١٠,٩٦٤	١١٣,١٨٥	١٣	مطلوبات أخرى
٧٠,٦٣٩	٥٢٨,٠٣٣		مجموع المطلوبات
١,٨٦٥,٤١٦	١,٩١٢,٩٦٩	١٤	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
١٩,٤٣٩	١٥,٦٠٠	١٥	مضاربة ثانوية
			حقوق الملكية
١٣٦,٤٥٨	١٥١,٤٥٨	١٦	رأس المال
١١١,٠٠٠	٩٦,٠٠٠		رأس المال الإضافي فئة أ
(٤,٧٤٧)	(١٧,٤٦٧)		احتياطات
٥,١٠٧	١٦,١٥٣		أرباح مبقاة
٢٤٧,٨١٨	٢٤٦,١٤٤		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
٢٤,٤٣٠	١٩,٨٥٥		حقوق غير مسيطرة
٢٧٢,٢٤٨	٢٦٥,٩٩٩		مجموع حقوق الملكية
٣,٨٦٣,٤٤٢	٢,٧٢٢,٦٠١		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ومضاربة ثانوية وحقوق الملاك
			بنود غير مدرجة في الميزانية:
٦٧٣,٢١٢	٨٢٠,٦٩٢		حقوق حاملي حسابات الاستثمار
٥٠٠,٩٤٩	٢٤٠,٧٨٢	١٧	التزامات محتملة وارتباطات



محمد عبدالله العقاب
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة



صالح سلمان الكواري
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

٧٠

التقرير السنوي ٢٠٢٢

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			دخل من موجودات ممولة بصورة مشتركة
		١٨	تمويلات
٨١,٦٥٧	٩٥,٢٤٤		الاستثمارات
١٦,٤٧٣	٤٣,٣٠٠		دخل من موجودات ممولة بصورة مشتركة
٩٨,١٣٠	١٣٨,٥٤٤		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة
			المجموعة كمضارب
(٨٢,٩٤١)	(١٢٢,٣٣١)		حصة المجموعة كمضارب
٢٤,٢٧٤	٢٠,٢٩٧		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
(٥٨,٥٦٧)	(١٠٢,٠٣٤)		حصة المجموعة كمضارب وكرب المال
٣٩,٥٦٣	٣٦,٥١٠		
			دخل من موجودات ممولة ذاتياً
		١٨	تمويلات
٦,٦٧٦	٧,٨٩٨		حصة البنك من دخل ناتجة من استثمارات في مشروع مشترك
٤,٠٠٦	٣,٢٤٩	٨	الاستثمارات
٣٩,٦٨٩	٤٠,٢١٤	١٩	دخل من موجودات ممولة ذاتياً
٥٠,٧٣٤	٥١,٣٦١		دخل من الخدمات المصرفية وداخل آخر
		٢٠	إيرادات الخدمات المصرفية
١١,٣٦٠	٩,٢٨٦	٢١	دخل آخر
٦,٤٩٨	٤,٩٢٩		حصة المجموعة كمضارب / رسوم الوكيل
			من حقوق حاملي حسابات
			الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
١٢٩	١٧٣		دخل من الخدمات المصرفية وداخل آخر
١٧,٩٨٧	١٤,٤٨٨		مجموع الدخل التشغيلي قبل تكاليف التمويل الأخرى
١٠,٨٢٨٤	١٠,٣٥٩		تكاليف التمويل الأخرى
(٥,٦٩٣)	(٤,١٩٥)		مجموع الدخل التشغيلي
١٠,٢٠٩١	٩,٨٦٤		المصروفات التشغيلية
			مصروفات الموظفين
(٣٤,٥٤٠)	(٣٢,٦٥٨)		استهلاك وإطفاء
(٩,٩٤٦)	(٨,٠٩٣)	١٠	مصروفات تشغيلية أخرى
(٢٨,١٣١)	(٣٠,٢٨٢)	٢٢	مجموع المصروفات التشغيلية
(٧٢,١١٧)	(٧١,٠٢٤)		صافي الدخل التشغيلي
٢٩,٩٧٤	٢٧,١٣٢		الخصائر الائتمانية المتوقعة / مخصص الائتماني - صافي
(١٧,٢٣٥)	(٥,٨٤١)	٢٣	الدخل قبل الضرائب
١٢,٦٣٩	٢١,٢٩١		الضرائب
(٤٥)	(٤,٨٥٢)	٢٤	الدخل للسنة
١٢,٥٩٤	١٦,٤٣٩		التأثر إلى :
			حقوق مساهمي الشركة الأم
١٠,٠٨٨	١٢,٧٩١		حقوق غير مسيطرة
٢,٥٠٦	٣,٦٤٨		
١٢,٥٩٤	١٦,٤٣٩		



محمد عبدالله العقاب
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة



صالح سلمان الكواري
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
			الموجودات
٣٨,٠٧٩,٧٤٠	٣٦,٤٨٩,١٤٤	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٣,٣٠٣,٤١٢	٤,٦٠٦,٩٤٣	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
١٨٦,٦٩٠,٠٥١	١٨٦,٠٤٣,٥٥٧	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
٤١,٧٩٤,٣٥٧	٥٢,٢٢٨,٣٦٢	١٠	الاستثمارات في الصكوك
١,٢٢٩,٤٦٩	١,٠٢٤,٧٥٩	١١	استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة
١,٩٤٤,٨٣٨	١,٩٤٨,٨٤١	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٥٧١,٥٠٨	١,٤٨٨,٠٧٩	١٣	الحقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٥,٤٩٩,١٢٣	٥,٢٦١,٨٧١	١٤	العقارات الاستثمارية
٧,٤٧٤,٨٤٤	٧,٤٨٩,٨٤٥	١٥	دعم مدينة وموجودات أخرى
١,٤٩٤,٠٨٨	١,٦٥٨,٠٩٠	١٦	الممتلكات والمعدات
٣٧٤,٠٨١,٥٧٠	٣٨٨,٢٣٨,٤٩١		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
			ودائع المتعاملين
٢,٥٨٤,٠٩٠	١٩٨,٦٣٦,٩٠٣	١٨	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٥٨٣,٧٤٣	١٢,٨٠٩,٤٨٠	١٩	صكوك مصدرة
٢,٥٦٢,٧٣٤	٢٢,٣٣٩,٦٩٦	٢٠	الالتزامات ومطلوبات أخرى
٨,٢٥٠,٧٦٢	١٠,٠٤٨,١٤٧	٢١	زكاة مستحقة السداد
٣٧٤,٦١٥	٤٢٩,٢٩٧	٢٣	إجمالي المطلوبات
٣٣٧,٦١٦,٩٤٤	٢٤٤,٢٦٣,٥٢٣		حقوق الملكية
			رأس المال
٧,٢٤٠,٧٤٤	٧,٢٤٠,٧٤٤	٢٤	صكوك من الشق الأول
٨,٣٦٤,٢٥٠	٨,٦٦٤,٢٥٠	٢٥	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة
١٤,٠٨٤,٦٦٨	١٤,٦٥٤,٦٦٨	٢٦	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(٩٧٢,٩٥٥)	(١,٠٦٢,٩٢٧)	٢٧	احتياطي صرف العملات
(١,٣١٣,٩١١)	(١,٥٦٥,٦٦٦)	٢٨	الأرباح المحتجزة
١١,٥٦٣,٢٩٨	١٣,٧٧٢,٦٤٣		حقوق الملكية المنسوبة إلى حاملي الصكوك ومالك البنك
٣٨,٨٦٦,٠٩٤	٤١,٣٠٣,٧١٢	٣٠-١٧	الحصص غير المسيطرة
٢,٥٩٨,٥٣٢	٢,٦٧١,٢٥٦		إجمالي حقوق الملكية
٤١,٤٦٤,٦٢٦	٤٣,٩٧٤,٩٦٨		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
٣٧٤,٠٨١,٥٧٠	٣٨٨,٢٣٨,٤٩١		

على حد علمنا، تظهر البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللفترة المعروضة فيها.

اعتمد أعضاء مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة وصرحوا بإصدارها بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٣ ووقعها نيابة عنهم:



د/عدنان شaban
الرئيس التنفيذي للمجموعة



يحيى سعيد أحمد لوتاه
نائب رئيس مجلس الإدارة



معالي / محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ٩٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
			صافي الإيرادات
٩,٠١٢,٧٠٨	١١,٧٣٨,٨٢٦	٣١	الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٦٥٤,٨٠٥	١,٦٠٠,٨٧٩	٣٢	إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية
٢٠,٦٠٢	٥٦,٠٦٤	٣٣	الإيرادات من الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة، صافي
٨٢,٤٥١	١٣٧,٨٤٣	٣٤	الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي
٢٢٤,٦٣٥	٢٣٠,١٤٥	٣٥	الإيرادات من العقارات الاستثمارية
١١٥,٩٤٨	١٢٨,٣٠١	٤-١٢	الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦٨٣,٨٥٥	٢٠٩,٣٣٦	٣٦	إيرادات أخرى
١١,٧٩٥,٠٠٤	١٤,١٠١,٣٩٤		إجمالي الإيرادات
(٢,٣٧٣,٤٣٥)	(٣,٦٣٤,٣٧٦)	٣٧	ناقص: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح
٩,٤٢١,٥٧٩	١٠,٤٦٧,١١٨		صافي الإيرادات
			المصروفات التشغيلية
(١,٥١١,٣٧٤)	(١,٥٨٣,١١١)	٣٨	مصروفات الموظفين
(٨٣٨,٥٦٥)	(٩٦٦,٥٠٠)	٣٩	المصروفات العمومية والإدارية
(٥٧,٨٤١)	(٦٤,٠٣٨)	١٠-١٤	استهلاك عقارات استثمارية
(١٢١,٤٩٧)	(١١٩,٥١٧)	١٦	استهلاك ممتلكات ومعدات
(٢,٥٢٩,٢٧٧)	(٢,٧٣٣,١٦٦)		إجمالي المصروفات التشغيلية
٦,٨٩٢,٣٠٢	٧,٧٣٣,٩٥٢		صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة
(٢,٤٤٨,١٧٢)	(٢,١٠٢,٨٧٨)	٤	خسائر انخفاض القيمة، صافي
٤,٤٤٤,١٣٠	٥,٦٣١,٠٧٤		أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل
(٣٨,١٠٢)	(٧٩,٢٢٨)	٣-٢٣	مصروفات ضريبة الدخل
٤,٤٠٦,٠٢٨	٥,٥٥١,٨٤٦		صافي أرباح السنة
			عائدة إلى:
٤,٣٩٠,٩٩٦	٥,٤٧٤,٤٠٠		مالكي البنك
١٥٠,٠٣٢	٧٧,٤٤٦	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
٤,٤٠٦,٠٢٨	٥,٥٥١,٨٤٦		صافي أرباح السنة
٠,٥٣	٠,٧٠	٤١	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ٩٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

الاستبيان

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي على مصداقية القوائم المالية مع توفر عامل الثقة لدى أصحاب حسابات الاستثمار في المخرجات المحاسبية للمصارف الإسلامية لجلب الاستثمارات من إعداد الطالبة بن ددوش بشرى لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت الجزائر
هذه الدراسة تعتمد على عينة من البلدان التي تطبق المالية الإسلامية وبالخصوص محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية وفق معايير الأيوبي
الفئة المستهدفة: محاسبين، أكاديميين، مراقبين شرعيين، محللين ماليين، مراجعي حسابات، مستثمرين في مجال المعاملات المالية الإسلامية

القسم الأول

يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة

السن				
أقل من 35 سنة	من 35 إلى 45 سنة	من 46 إلى 55 سنة	أكثر من 55 سنة	
.....				
البلد				
.....				
المؤهل العلمي				
.....				
التخصص العلمي				
.....				
الوظيفة الحالية				
.....				
الخبرة المهنية				
بالسنوات				
أقل من 5				
من 5 إلى 10				
من 11 إلى 15				
من 16 إلى 20				
أكثر من 20				
هل أنت على دراية بالمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ نعم أو لا				
.....				

القسم الثاني

يشمل عبارات الدراسة الأساسية

المحور 1: متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي

العبارة	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
01	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
متطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي يرفع من جودة المعلومة المحاسبية					
02	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
إفصاح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي عن الارتباطات المالية الملزمة وغير الملزمة مهم جدا.					
03	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي ومعايير الإبلاغ المالية غير قابلة للمقارنة					
04	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
إفصاح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي بدقة عن حق المصرف وحق أصحاب حسابات الاستثمار مهم جدا					
05	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
لا يمكن إعداد قوائم مالية وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي بتكوين تقليدي للمحاسبين					
06	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
تفصيح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على معلومات مالية كافية لمستخدميها					
07	لا	لا أوافق	صحيح	موافق	موافق بشدة
إفصاح القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي على طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين الملاك وأصحاب حسابات الاستثمار مهم جدا					

في رأيكم، ما هي أهم المعوقات تعميم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي؟

المحور 2 : مصداقية القوائم المالية للمصارف الاسلامية

ترتيب السؤال	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	صحيح لحد ما	موافق	موافق بشدة
09	ترتفع درجة الإفصاح الصادق على المعلومة المالية حسب المعايير المحاسبية التي يتم تطبيقها.					
10	الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية يعطي صورة صادقة للمعاملات المالية الإسلامية.					
11	الإفصاح عن صيغ المعاملات المالية الإسلامية تعطي صورة حقيقية في تعاملاتها مع الغير					
12	جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية السنوية مهمة جدا.					
13	جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية النصف سنوية مهمة جدا.					
14	جودة الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية الربع السنوية مهمة جدا.					

المحور 3: ثقة أصحاب حسابات الاستثمار بالمخرجات المحاسبية للمصارف الاسلامية

ترتيب السؤال	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	صحيح لحد ما	موافق	موافق بشدة
15	تطبيق صيغ تمويل قصيرة الأجل توفر درجة أمان مناسبة للمصرف ولأصحاب حسابات الاستثمار.					
16	الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح والخسائر تحفز أصحاب حسابات الاستثمار على الاستمرار.					
17	إطلاع أصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية تقلل من حالات عدم التأكد.					
18	مشاركة حسابات الاستثمار المطلقة في تحديد شروط عقود الاستثمار مع المصارف الإسلامية مهم جدا					
19	مشاركة أصحاب حسابات الاستثمار في رسم سياسة التمويل من حيث العوائد والمخاطر مهمة جدا.					
20	الإفصاح على طريقة احتساب وتوزيع الأرباح تقلل من مخاطر سوء إدارة المصرف لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.					
21	يهتم المستثمر بإفصاح المصرف عن الزكاة المستحقة.					
22	الإفصاح عن حسابات الاستثمار المطلقة في قائمة المركز المالي للمؤسسة المالية بعد المطلوبات وقبل حقوق الملكية مهمة					

كيف يتصرف أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة عند وقوع خسارة على مشروع الاستثماري ثم تمويله بأموالهم المودعة لدى المصرف مضاربة؟

المحور 4: متطلبات جلب الاستثمار في المصارف الإسلامية

ترتيب السؤال	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	صحيح لحد ما	موافق	موافق بشدة
23	الإفصاح العادل للمعلومة المحاسبية يرفع عوائد المؤسسات المالية الإسلامية.					
24	تأخر الأسواق المالية الإسلامية يعيق توسع المؤسسات المالية الإسلامية في الصيغ الاستثمارية					
25	وضع أسس محاسبية تناسب المنتجات المالية الإسلامية تسمح بالتوسع في الصيغ الاستثمارية					
26	معاملة المنتجات المالية الإسلامية كالمنتجات المالية التقليدية لا تسمح بالمنافسة.					
27	اختلاف معدلات الأرباح حسب الصيغ يستدعي وضع سياسة نقدية واضحة.					
28	التوسع في أعمال المتاجرة تستدعي الإفصاح عن المخزون السلعي					
29	إعادة تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق نشاطها مهم جدا					
30	توحيد المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية مهم جدا					

كيف تفسرون الفرق بين ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التقليدية ومحدودية الأرباح في المصارف الإسلامية؟

بارك الله فيكم ونفع بكم. أتمنى للجميع التوفيق

الجدول التالية تبين الإجابات المفتوحة:

السؤال الأول:

في رأيكم، ما هي أهم المعوقات تعميم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي؟

أجاب على هذا السؤال واحد وعشرون مشاركا من أصل أربعون مشاركا ولقد كانت إجاباتهم حسب الجدول التالي وحسب ترتيب ملئهم للاستبيان.

المشارك	الإجابات
01	في ليبيا عدم وجود مصارف اسلامية افرع فقط اضافة لعدم وجود سوق اوراق ماليه حاليا
02	الجانب الإعلامي، دورات تطبيقية، استخدم جميع صيغ التمويل مع بعضها كحزمة واحدة
03	أهم المعوقات التي نراها متواجدة بالجزائر وهي فتح نوافذ للمعاملات الاسلامية في البنوك الربوية والحل هو استقلالية مطلقة للمصارف الاسلامية.
04	عدم تنوع المنتجات الإسلامية
06	البرامج التمويلية
06	معاملة البنوك المركزية للبنوك الاسلامية مثلها مثل البنوك التجارية. عدم وجود أسواق مالية وإذا وجدت فان مستوى أدائها ضعيف للغاية مستوى التكامل والثقة بين البنوك الاسلامية لا يزال ضعيف للغاية. مستوى الوعي المصرفي لدى المجتمع للبنوك الاسلامية منخفض بسبب أدائها المتدني. مستوى التأهيل والتهيئة للبنوك الاسلامية ضعيف لا يزال مستوى التعامل مع المؤسسات المالية الاسلامية متفوق داخل النطاق الجغرافي.
07	اختلاف القوانين من دولة لأخرى
09	هناك عدة معوقات في نظرنا المتواضع أظن اذن من بينها: ضعف السوق المالي المؤسسات. المستوى التعليمي، والتعرف على المعايير سواء العمال المؤسسات او عبر الجامعات. تكنولوجيا المعلومات الدول لا تحتوي على ارضيات رقمية متطورة. حداثة المؤسسات المالية عبر الدول، وكذلك عدم استقلالية على الهيئات العليا، (يجب تطبيق اللامركزية على مؤسسات المالية اسلامية) .
10	عدم وجود بنوك مركزية اسلامية على المستوى الدولي...
13	التعارض في المعتقدات والمبادئ
16	عدم تبنيتها وفرضها من السلطات المعنية للدولة وعلى رأسها البنك المركزي ووزارة المالية.
19	اننا نقلد منتوجات غربية تحتاج الى تمحيص واعادة تقدير وبناء
23	العائق الأساسي يتمثل في عدم تكوين إطارات المؤسسة المالية ثم الالتزام باحترامها.
28	يجب ان تكون هناك ارادة سياسية
29	الرقابة، الشفافية، التسيير، التضخم...
30	عدم تطور النشاط البنكي الاسلامي، و وجود ضبابية في المؤسسات البنكية الاسلامية، مع مرونة البنوك التقليدية بالمقارنة مع البنوك الاسلامية، و نتمنى ان يتم تدارك هذه الأمور لكي يتطور النشاط البنكي الاسلامي
32	il fallait posé la question aux responsables des entreprises qui appliquent AAOIFI
33	البنوك المركزية الربوية. عدم التطبيق السليم لمعايير الأيوبي من قبل البنوك الإسلامية المحيط الاقتصادي الربوي. عدم الدراية الكافية للمتعاملين الاقتصاديين بالمعاملات الإسلامية
34	عدم وجود إرادة حقيقية
37	أهم معوقات تطبيق المعايير هو نظام الكلاسيكي المعمول به في البنوك
38	عدم تبني الدول لهذه المعايير وتكييفها مع واقعها الاقتصادي

السؤال الثاني:

كيف تفسرون الفرق بين ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التقليدية ومحدودية الأرباح في المصارف الإسلامية؟

أجاب على هذا السؤال اثنان وعشرون مشاركا من أصل أربعون مشاركا ولقد كانت إجاباتهم حسب الجدول التالي وحسب ترتيب ملئهم للاستبيان.

المشاركين	الإجابة
01	بدون رأي
02	السيولة الكبيرة لدي البنوك الإسلامية
03	لا توجد علاقة...محدودية الأرباح هنا تخضع بعوامل أخرى
04	العكس هو الصحيح، هناك ارتفاع في أرباح البنوك الإسلامية مقارنة بأسعار الفائدة في البنوك التقليدية
05	البنوك الإسلامية ليست حرة في تحديد محدودية الأرباح الموزعة بسبب تدخل البنك المركزي .
06	ليد لها من دراسة
09	من وجهة نظري لا يمكن الجزم بأن أسعار الفائدة في البنك التقليدي أكبر من الربح في البنك الإسلامي لكن العبرة هنا بالتأثير الإيجابي لمعاملات البنك الإسلامي على كافة الأطراف ذوي العلاقة بالبنك الإسلامي
12	تفسير غير منطقي
13	للان فائدة المراجعة مرتفعة مقارنة مع أسعار الفائدة
15	الربا
16	للأسف العكس صحيح ارباح المصارف الإسلامية مرتفعة
18	يعود لصيغ الاستثمارية المعتمدة في البنوك، مثلا المرابحة، شراء وإعادة بيع، فهذا لا يمنحها هامش كبير نتيجة لقوانين الضرائب في الجزائر، رسم عن القيمة المضافة مثلا، ما يجعل الحصول على سلع من بنك تقليدي أرخص من اسلامي
23	ان أسعار الفائدة في البنوك التقليدية تعتمد على السياسة النقدية للبنك المركزي، على خلاف أرباح البنوك الإسلامية
24	الامر راجع الا ان البنوك التقليدية تعتمد على فكرة الربا بينما بالمقابل تعتمد على فكرة المشاركة واقتسام المخاطر.
29	اعتقد ان العكس النوافذ الإسلامية تحقق ارباح أكبر من التقليدية
30	لأن البنوك الإسلامية تنشط ضمن محيط مبني على الاقتصاد الربوي، وبالتالي تبقى المعاملات المالية الإسلامية محدودة، وهو ما يؤثر على أداء هذا النوع من البنوك
32	يمكن عدم التزام البنوك التقليدية بمبادئ المحاسبة الإسلامية، ولكن ليس مطلقا أن تكون هناك محدودية الأرباح في المصارف الإسلامية
34	تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بموجوداتها على ودائع دون فوائد أو ودائع بعائد من خلال المرابحة أو المشاركة فيما يتعلق بالتمويل لهذه الأموال، وهذا قد يحقق عوائد أفضل للمؤسسات المالية الإسلامية إضافة إلى تدفق مزيد من السيولة على خيارات حسابات المشاركة، أو المرابحة التي أصبح معظم المصارف الإسلامية تقدمها كخيار لعملائها، وهذا يمكن أن يحقق وفرة بصورة أكبر للسيولة لتقديم التمويل لعملاء هذه المصارف، في المقابل سترتفع تكلفة التمويل، وفي هذه الحالة لا يوجد يقين أن الإقبال على التمويل سيكون بالوتيرة السابقة نفسها عندما كانت تكلفة التمويل منخفضة، ولذلك من الممكن أن يكون هناك طلب للتمويل أقل.
35	الى محدودية استثمارات المصارف الإسلامية خاصة الصيغ طويلة الاجل.
36	لا يوجد فرق، بالعكس لما قمت بمقارنة بينك واحد وجدت معدل الفائدة للسكنات المدعم 1 في المائة ولكن في نفس البنك بمكتب التعاملات الإسلامية معدل الربح 6 في المائة
73	الجهل بالدين التهافت نحو الفوائد الربوية
38	لان البنوك ما زالت تتعامل بالقروض الكلاسيكية

السؤال الثالث:

كيف يتصرف أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة عند وقوع خسارة على مشروع الاستثماري ثم تمويله بأموالهم المودعة لدى المصرف مضاربة؟
أجاب على هذا السؤال ثلاثة عشر مشاركا من أصل أربعون مشاركا ولقد كانت إجاباتهم حسب الجدول التالي وحسب ترتيب ملئهم للاستبيان.

1	يقبلون الوضع لأنهم يتعاملون بمبدأ الربح والخسارة
2	متابعه القيود المحاسبية وحساب الأرباح والخسائر النهائي
3	سحب أموالهم واستثمارها في بنوك أخرى... مع ذلك هذا مرتبط بكفاية رأس المال ومستوى الامان في البنك
4	يجب أن يتأكدوا بأن المصرف لم يقصر في أداء واجبه، وإذا أثبتوا عليه التقصير فمن حقهم أن يطالبوه بضمان ودائعهم، وهذه هي أحكام المضاربة الشرعية.
6	يحاول أن يستفسر عن أسباب الخسارة
7	حسب سياستهم المالية
10	إذا كان السؤال يتعلق بالقبول أو الرفض فتقتضي المضاربة أن يرضى الطرفان بالربح والخسارة باعتبار وجود هامش للمخاطرة في أي استثمار
13	إعادة النظر والإفصاح
17	شروط صحة المشاركة بالأرباح والخسائر شرط تجارى إسلامي
19	الإفصاح عن طرق الاستثمار، وتوضيح اسباب الخسائر
24	تقومون بتوجيه أموالهم إلى مصرف آخر
25	يعملون على تطبيق شروط عقد المضاربة
35	إن كان هناك احتياطات من الأرباح تعود لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قد تستعمل لتعويض الخسائر الواقعة بطبع الحال حسب نسبة مساهماتهم وهنا تحسب الخسائر والاحتياطات بمعدلات رياضية دقيقة لحساب نصيب كل واحد.

الفهرس

الفهرس

صفحة	فهرس المحتوى
II	شكر وتقدير
III	الإهداء
ب	توطئة
36	الجزء الأول مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
37	الفصل الأول مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
38	المبحث الأول دراسة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية
38	المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الإسلامية
39	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات المالية الإسلامية
57	المطلب الثالث: الفروق الجوهرية بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية
65	المبحث الثاني الإطار الفكري للمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
65	المطلب الأول: المقومات النظرية لتنظيم المحاسبة في الفكر الإسلامي:
70	المطلب الثاني: الفروض والمبادئ التي تحكم نظام المحاسبة الإسلامية:
80	المبحث الثالث عموميات حول هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
80	المطلب الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: AAOIFI
87	المطلب الثاني: إصدارات الهيئة:
91	المطلب الثالث: اعتماد الدول على المعايير الصادرة عن هيئة الأيوبي:
95	الفصل الثاني إعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية
97	المبحث الأول اعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
97	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية:
98	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية:
104	المطلب الثالث: التمثيل الصادق للقوائم المالية حسب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: IAS/IFRS
106	المبحث الثاني
106	ماهية المعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الأيوبي
106	المطلب الأول: تعريف المعيار المحاسبي المالي: FAS
107	المطلب الثاني: مراحل اعداد/ أو تطوير معايير المحاسبة المالية: FAS
108	المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي المعدل للمحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي
118	المبحث الثالث التحليل المقارن بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية
118	المطلب الأول: مقارنة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS ومعايير AAOIFI لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية
122	المطلب الثاني: اعتماد معايير المحاسبة المالية FAS يعني بالضرورة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:
123	المطلب الثالث: أهم نقاط التعارض بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومتطلبات الإفصاح في المعاملات المالية الإسلامية
125	المطلب الرابع: أهم أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي والمعايير المحاسبية الدولية: IAS/IFRS
129	الفصل الثالث دور المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي في جلب ثقة المستثمرين ودعم خيار الاستثمار
131	المبحث الأول أهم صيغ التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية
131	المطلب الأول: بيع المرابحة والبيوع الأجلة الأخرى
144	المطلب الثاني: بيع السلم
151	المطلب الثالث: الاستصناع
157	المبحث الثاني متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية

158	المطلب الأول: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية):
163	المطلب الثاني: العرض والإفصاح في قائمة الدخل (حساب النتائج):
166	المطلب الثالث: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:
168	المطلب الرابع: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة:
169	المطلب الخامس: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة:
171	المطلب السادس: العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات:
173	المطلب السابع: العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:
175	المبحث الثالث توفير متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لتلبية أغراض أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية
175	المطلب الأول: الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
177	المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية وحماية رؤوس الأموال:
181	المطلب الثالث: حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة في المؤسسات المالية الإسلامية:
191	الجزء الثاني الدراسة الميدانية
194	الفصل الرابع دراسة استقرائية تحليلية لقائمتي المركز المالي والدخل لعدد من البنوك الإسلامية
196	المبحث الأول تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للبنك الإسلامي الأردني
196	المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني
197	المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنك الإسلامي الأردني
201	المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.
207	المبحث الثاني تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لمجموعة البركة الإسلامي-البحرين
207	المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة الإسلامي-البحرين
208	المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمجموعة البركة الإسلامية-البحرين
211	المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام المجموعة بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية
215	المبحث الثالث تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لبنك دبي الإسلامي
215	المطلب الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي
215	المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لبنك دبي الإسلامي
218	المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية
223	الفصل الخامس الدراسة التطبيقية
225	المبحث الأول الفرضيات والمتغيرات الموضوعية قيد الدراسة
225	المطلب الأول: فرضيات الدراسة:
226	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:
228	المبحث الثاني أدوات الدراسة وجمع البيانات
228	المطلب الأول: الأداة المستخدمة للقياس "الاستبيان"
231	المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:
238	المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:
239	المطلب الرابع: التحليل الاستكشافي لفقرات الاستبيان:
243	المبحث الثالث النتائج الإحصائية المتحصل عليها الخاصة بالدراسة
244	المطلب الأول: استعراض نتائج التحليل الاستكشافي:
246	المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سبيرمان:
249	المطلب الثالث: عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
261	المبحث الرابع اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة
261	المطلب الأول: اختبار الفرضيات
271	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:
279	الخاتمة:
282	قائمة المراجع
286	الملاحق

Table des matières

II.....	شكر وتقدير
III.....	الإهداء
ب.....	توطئة:
37.....	الفصل الأول مدخل إلى المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
37.....	تمهيد:
38.....	المبحث الأول
38.....	دراسة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية
38.....	المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الإسلامية
40.....	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات المالية الإسلامية
58.....	المطلب الثالث: الفروق الجوهرية بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية
66.....	المبحث الثاني
66.....	الإطار الفكري للمحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية
67.....	المطلب الأول: المقومات النظرية للنظم المحاسبية في الفكر الإسلامي:
71.....	المطلب الثاني: الفروض والمبادئ التي تحكم نظام المحاسبة الإسلامية:
81.....	المبحث الثالث
81.....	عموميات حول هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
81.....	المطلب الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI:
89.....	المطلب الثاني: إصدارات الهيئة:
93.....	المطلب الثالث: اعتماد الدول على المعايير الصادرة عن هيئة الأيوبي:
97.....	الفصل الثاني
97.....	إعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية
98.....	تمهيد
99.....	المبحث الأول
99.....	اعداد القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
99.....	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية:
100.....	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية:
107.....	المطلب الثالث: التمثيل الصادق للقوائم المالية حسب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS:
108.....	المبحث الثاني
108.....	ماهية المعايير المحاسبية المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الأيوبي
109.....	المطلب الأول: تعريف المعيار المحاسبي المالي FAS:
110.....	المطلب الثاني: مراحل اعداد/ أو تطوير معايير المحاسبة المالية FAS:
111.....	المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي المعدل للمحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي:

- 121.....المبحث الثالث
- التحليل المقارن بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومعايير المحاسبة المالية FAS لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.....
- 121.....المطلب الأول: مقارنة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS ومعايير AAOIFI لإعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.....
- 122.....المطلب الثاني: اعتماد معايير المحاسبة المالية FAS يعني بالضرورة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:.....
- 126.....المطلب الثالث: أهم نقاط التعارض بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومتطلبات الإفصاح في المعاملات المالية الإسلامية.....
- 127.....المطلب الرابع: أهم أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS :.....
- 130.....الفصل الثالث
- 133.....دور المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأيوبي.....
- 133.....في جلب ثقة المستثمرين ودعم خيار الاستثمار.....
- 134.....تمهيد:.....
- 135.....المبحث الأول.....
- 135.....أهم صيغ التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية.....
- 135.....تمهيد:.....
- 135.....المطلب الأول: بيع المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى.....
- 148.....المطلب الثاني: بيع السلم.....
- 155.....المطلب الثالث: الاستصناع.....
- 161.....المبحث الثاني
- متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.....
- 161.....المطلب الأول: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية):.....
- 163.....المطلب الثاني: العرض والإفصاح في قائمة الدخل (حساب النتائج):.....
- 167.....المطلب الثالث: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:.....
- 171.....المطلب الرابع: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة:.....
- 172.....المطلب الخامس: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة:.....
- 174.....المطلب السادس: العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات:.....
- 176.....المطلب السابع: العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:.....
- 178.....المبحث الثالث
- 180.....توفير متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لتلبية أغراض أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية.....
- 180.....المطلب الأول: الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.....
- 180.....المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية وحماية رؤوس الأموال:.....
- 182.....المطلب الثالث: حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة في المؤسسات المالية الإسلامية:.....
- 186.....

196.....	الجزء الثاني.....
196.....	الدراسة الميدانية.....
196.....	الفصل الخامس.....
196.....	الفصل الرابع.....
194.....	الفصل الرابع.....
194.....	دراسة استقرائية تحليلية لقائمتي المركز المالي.....
194.....	والدخل لعدد من البنوك الإسلامية.....
193.....	تمهيد:.....
194.....	المبحث الأول.....
194.....	تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للبنك الإسلامي الأردني.....
194.....	المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني.....
195.....	المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنك الإسلامي الأردني.....
199.....	المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.....
205.....	المبحث الثاني.....
205.....	تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لمجموعة البركة الإسلامية- البحرين.....
205.....	المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة الإسلامية- البحرين.....
206.....	المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمجموعة البركة الإسلامية- البحرين.....
208.....	المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام المجموعة بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.....
213.....	المبحث الثالث.....
213.....	تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لبنك دبي الإسلامي.....
213.....	المطلب الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي.....
214.....	المطلب الثاني: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لبنك دبي الإسلامي.....
216.....	المطلب الثالث: دراسة تحليلية للالتزام البنك بمعيار المحاسبة المالية رقم (1): العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية.....
222.....	الفصل الخامس.....
222.....	الدراسة التطبيقية.....
223.....	تمهيد.....
224.....	المبحث الأول.....
224.....	الفرضيات والمتغيرات الموضوعية قيد الدراسة.....
224.....	المطلب الأول: فرضيات الدراسة.....
225.....	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.....
227.....	المبحث الثاني.....
227.....	أدوات الدراسة وجمع البيانات.....

227	المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:
228	المطلب الأول: الأداة المستخدمة للقياس "الاستبيان"
228	أولاً- أقسام الاستبيان:
229	ثانياً- عينة الدراسة:
229	ثالثاً- أسلوب جمع البيانات وتصميم أداة الدراسة:
230	المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:
239	المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:
239	المطلب الرابع: التحليل الاستكشافي لفقرات الاستبيان:
243	المبحث الثالث
243	النتائج الإحصائية المتحصل عليها الخاصة بالدراسة:
243	المطلب الأول: استعراض نتائج التحليل الاستكشافي:
243	المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سبيرمان:
243	المطلب الثالث: عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:
244	تمهيد:
244	المطلب الأول: استعراض نتائج التحليل الاستكشافي:
247	المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سبيرمان:
250	المطلب الثالث: عرض وتحليل محاور الاستبيان والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:
263	المبحث الرابع
263	اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة
263	المطلب الأول: اختبار الفرضيات
263	المطلب الثاني: اختبار صدق المحتوى من خلال اختبار معامل الارتباط سبيرمان:
263	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:
263	المطلب الأول: اختبار الفرضيات
274	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:
275	الخاتمة
275	قائمة المراجع
275	الملاحق
275	الفهرس